

٧٨٩٧

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتب حسیہ کتب  
مؤلف عبد الرزاق الہی

Ex 20

910

1-5-82

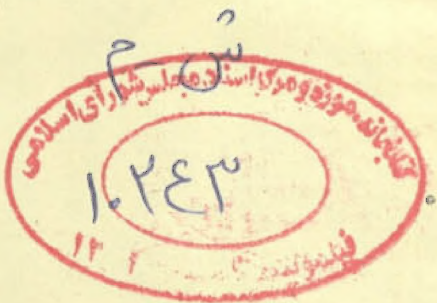
شماره ثبت کتاب

77.53

2672

خلی « فہرست شدہ »

1022



44-61  
JAN 5 1962

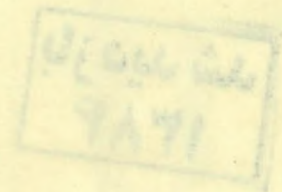
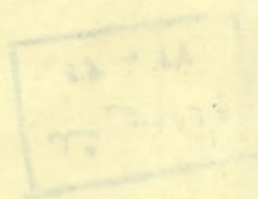
بازدید شد  
۱۳۸۴



کتابخانه مجلس شورای اسلامی  
۶۸۹۷-۶۸۹۸

خطی - فهرست شده

۶۴۶۰

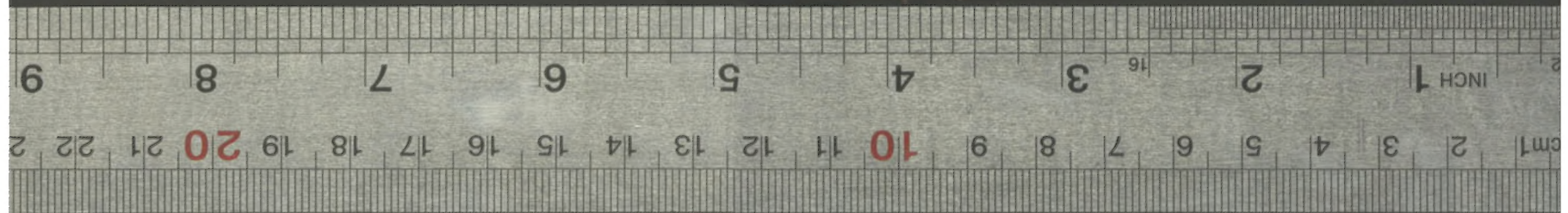


فaint handwritten text in Persian script on the left page.

4

۵۳

۶۸۹۷





بسم الله الرحمن الرحيم

يا من تقرر دانه مشابهة الجود والعرف وقرنه فلم غمته بالعرف والعرف  
لهما صراط مستقيما واجله م حريم فربك مقام وصل عاوس فطنتك  
ووسايد صنتك محمد وال محمد علي بركاتك وخلقتك على خلقك  
تقوم القمر على الشمس قنطرة اليوم على الالاس فيقول العبد العبي  
وبير الله المرحوم عبد الرزاق بن علي بن الحسين اللاهجي رزقه الله تعالى من  
العلم الهمة وفخر الهمة الى كنت زعمت في مضى فلتبقي حواسي على  
سباحت جواهر شرع الجبريد لغمتن تحقيقات سافيرة فحققت  
في حل مبررات مطالب كافية وبلغت في ذلك مبلغا ثم رايت ان طباع  
الاخوان مشرعتا يومهم فيها من الاطباء وقلوب الخلال مودة عملي  
اليهم تهادني شايته الاصل والاسما بغير فت الزمنية ثباتا الى الابد  
في مقام صدى احراز فوائده وضبط فرائده ليكون لهم في تحقيق الحق  
ما خاضوا به وبهدم في الكساة الدقائق السوا غريب ولعل بعد العلم  
فانه ولي الفضل والالهام قال اللهم اعلم الله تعالى وفيه فصول الاول  
في الجواهر اقول اي في تقيم الجود الى اق الحرة وبيا بعض احوال الزهراء  
احواله من حيث العموم فانه ذكر في هذا المقصد ختمه صدر لان البحث فيه



الامني

تأمن الجود او عن الاعراض ولما راى تقرر الجود على العرف لما ذكره الله تعالى  
العرف الى اخر الفصول وهو الفصل الخامس والستون في الجود والاحتياط  
توضها من حيث انها جواهر دون تخصيصها نوعا معينها من الفصل الاول  
او عن احوال تعرضها باعتبار تخصيصها نوعا معينها والنتيجه انما باعتبار  
التجريد وهو الفصل الرابع ولا باعتبار المادية واليقيني المالك هو الذي يصير  
جواهر البحث عن الاجسام انما باعتبار اعتبارها فلكية وعنصرية وهو الفصل الثاني  
وانما باعتبار تخصيصها باعتبار الاعتبارين وهو الفصل الثاني فان قلت  
قد ذكر في الفصل الاول تقيم مهية الجسم وبيا بعض احواله فكيف يكون  
فيه عن احوال الجواهر من دون تخصيصها نوعا معينها قلت الجواهر منقسمة  
الاولية الى الجسم وغير الجسم فانه لا يحتاج في صيرورته بها الى تخصيصها  
او لا يصير صراحتها وقد حقق في مقامه ان ينفذ الاقام الاولية انما  
هي احوال المنقسم من حيث نفسه للالاقام ولذا عمد الشيخ الرئيس الاستقاة  
والاكتفاء عن الاعراض الذاتية للخط مع ان كلاً منها اخضع منه بالبحث  
الجسم في هذا الفصل بحث عن كون الجود جسما وهو من الاحوال التي تعرض للجود  
من حيث نفسه نعم البحث فيه عن المكان والجهة اما وقع بالتبع لمريد ولا  
بالسبب لغرض احوال الجسم فاليجب عنها كانه جسد عن الجسم نفسه والافالا  
ان بحث عنها في الفصل الثالث وما ذكرنا يظهر انه يقع ما يكاد يتوهم  
من ان التذكور في الفصول المار به احوال الجواهر فاجرت تعون



الاول بها قد تم باحتمالها على ما بحث الاعراض الى قوله مما يطالع عليه  
 البحث الجواهر قد يقال ترجيح النظر من جهة الجواهر لعدم اللزوم بالنسبة الى جميع  
 افرادها بخلاف تنعيم الاعراض فانها لا تجري في البعض وحينئذ التعميم الى  
 عدم ملائمة التوسيط معارض بان التوقف الاول انما هو بحسب الوجوه  
 في الخارج بخلاف الثاني فانما هو بحسب مقتضى الوجوه التي هي من حيثها  
 لها التعليق وانما هذا امر قد رتب تغيره الى كونه على منابر  
 الوجه للثبوت لا لغيره وبما لا يحل وهذا عيبا في تعريف بعض الناق  
 وهو الحق المتقوم بنفسه فبعضهم ذلك بذكر اى ما يلائم لك الحال  
 انما ينقص بالاعراض القائمة بالبعول على الاعراض الطلقية ضرورة  
 قيامها بالمكن المتقوم ببلدة وروايات الظاهر المتبادر من المتقوم  
 ان لا يكون متقوما لغيره اعم من ان يكون ذلك الغير حاله اول  
 التخصيص على اعمام الظاهر المتبادر اقول ويمكن دفع ذلك  
 بالمتبادر من المتقوم بنفسه وان كان لا يكون متقوما لغيره لكن  
 في الحال المتقوم بنفسه لا يكون متقوما لغيره فيه بقرينة ان الحال  
 انه قد يكون متقوما بغيره في زمانه وبان النقص بالاعراض القائمة  
 بالماله انما يتم لكانت لها ذات معارضة لذات الصورة في الخارج  
 حتى يتصور ان كل واحد من الاعراض لا يكون حلقا فيها ملولا في الصورة ويسكن  
 كما يتحقق اولا ذلك من كان الهيئته حيث نفيها مع قطع النظر عن

الصورة

الصورة ليست الا امر بالقوة فهي على صفة اهلها لا يمكن ان يكون موضوع  
 لاهر متعين في نفسه وليست تعين العرض انما هو بموضوعه كما يتعين في نفس  
 يمكن ان يتعين به شرطا وهذا ظاهر واما المراد بالمتقوم اى المتعين لكان  
 الشيخ في الكليات ان الصورة تقوم الهياكل اى تصورها في الخارج في المتقوم  
 المتعين في نفسه لا التعيين بالجزء كاليد في العرض المتعين بالصورة و  
 ان المكن فلا يلزم ان يتعين ببلدة فان كثيرا من المكلفات يتعين بغيره  
 المكن المتعين ببلدة المادة والوجه ليس بموضوعا لما طر فيه اقول ان المراد  
 المتقوم به التعيين لا ياتي في كون المراد من المتقوم بنفسه المتعين لا بالحال  
 وذلك ظاهر ولذا اطلاقه في الثاني فانه لا يتحقق ان الموضوع يجب ان يكون  
 متقوما من دون الحال واما انه يجب مع ذلك كونه في المتقوم والتعيين متغنيا  
 عن الغير مطلقا ام لا فنذكره فرع على الخلاف في جواز كون العرض حاله في  
 فخر هذا لا يعدم وجوب ذلك وعدمه يقتضيه وجوبه والله اعلم بالباطن  
 بين الموضوع والعرض فلا يتغير تفسير الموضوع في كلامه المتبع في المتقوم  
 الامر فقط كما لا يخفى والمراد بالكون في الموضوع هو الحال في اول  
 الكون اعم الوجه على قسمين وجوه ائ في نفسه وهو مفاد كان التام  
 وجوده في عينه وهو مفاد كان الناقصة ويقال ان الوجه هو  
 قد يحتمل كافي المال لما لك الفرس احداه وقيل لا يكون متقوما في  
 مع كونه موجودا متعينا لغيره كافي الاعراض واللفظ كان لذلك  
 كذا ايتا على ما يختلف لكون الترخي زمان وفي الحال في الضيق  
 الراحة وفي الحركة وكون الطرخي للزوال والعكس والمباح في ان لم يكن التوا



في الجسم وشر ما سوى معنى الاخر لا يتلوا الكون في نفسه المعنى الاخر متاخر له  
 لا يجمع معه اصلا وهذا اعني الكون في الغير الذي لا يجمع الكون في القسمة  
 المراد منه المحلول فالمحلول هو كون الشئ في غيره على غير تقابل كونه في نفسه  
 قلت اذا اردت تعريف الكون في النفس لا يمكن ان لا يعدم الكون في  
 الغير ما يقابل الكون في النفس ثم ان دور قلت كل من الكون في النفس  
 الكون في الغير اعني الوجه في نفسه والوجه الرباطي به لا يحتاج الى  
 تعريف بل قد يحتاج الى تبينه والعرف في تعريف المحلول ليس الا التعيين  
 الموضوع له هذا اللفظ لا التعريف الحقيقي فاحفظ بذلك اي  
 الاختصاص الثابت وهو كذا الشئ في محقق بالامر بحيث يصير ذلك لا  
 من كونه الاول لغا للثابت والثابت منعوا بالاول بغير لفظ المحلول  
 على المشهور ولو لا ما ذكرنا من كون عرضهم من التبعية لا يمكن تبينه فانه ان ارد  
 بالناحية المحل مراداه فهو بطرف فان العرف كالتوارد لا يحل على الجسم كذلك  
 وان اردت يحل عليه بوارطة فهو فرد اختصاصي المال بعرضه بل العرف  
 لعرضه وان اردت امكن اشتقاق اسم منه لمحة فيقتضى بمثل اللابن والاب  
 الى غير ذلك فلا اختصاص الثابت بالمنفرد اشارة الى الوجه الرباطي  
 الخاص فان اختصاص الثابت بالمنفرد اما هو وجهه بزمانه او بغيره  
 وهو الوجه الرباطي الاختصاصي بترتيب على الاختصاص بالناحية الاولى  
 ادلا على في الموضوع يعني ليس محله المقسم ما هو الظاهر من كلامه هو  
 كون ما لا يكون موجودا في الموضوع الجبر فان ما لا يكون موجودا في الموضوع

اعلم من ان لا يكون موجودا اصلا او يكون موجودا لكن لا في الموضوع فطرا ان ذلك لا  
 ليس هو الجبر اذ الجبر والعرف على هو المشهور من اقسام الممكن الموجود في الخارج فليس  
 بموجود في الخارج كصلا لا يكون جبره او لا عرض بل مراده ان الممكن اما ان يحل  
 في الموضوع وهو العرف الاول لا يحل هو الجبر فان الكون في الموضوع لما كان بمعنى المحلول  
 فيه فيكون ان يكون موجودا في الموضوع بمعنى اما ان يحل في الموضوع فالتقسيم وارادته  
 باعتبار المعنى فالجبر الخارج من القسمة هو الممكن الموجود في الموضوع والعرف الخارج  
 عنها هو الممكن الموجود في الموضوع فظهر من هذا التقسيم تعريفه ايضا  
 الراجح في تعريف الجبر اذ التعريف الخارج من القسمة عما عرفت اقول لا بد  
 اذا جعل القسم هو الوجه مطلقا اقول لا يخفى ان اذا قسم الوجه الى الموضوع  
 الموضوع والوجه لاني الموضوع ولا بد في الموضوع لاني الموضوع مهية اذ وجه  
 في الخارج كانت لاني الموضوع وكان الراجح موجودا بلا مهية وبلا موضوع  
 لم يكن القسمة عاقرة وذلك ظاهر ومعناه مهية اذ وجهت فان قلت  
 قالوا ان معنى الموجود في الموضوع اذ ذلك قلت هذا كلام الحكماء وادعوا الى ذلك  
 لاربعين اصلا انهم لما مكموا الوجه بالاشياء بانفسها في العرف لزمهم القول  
 يكون المعقول من الجبر جبره والمفعول من العرف عرضا فلو كان الجبر هو الموضوع  
 لاني الموضوع والعرف هو الوجه بالمفعول في الموضوع لم يكن الصنعة المعقولة  
 من الجبر جبره بل عرضا لوجه بالمفعول في موضوع العرف اذ كان مقصدا ما ذكرتم  
 يترجم ذلك ويأنيها قولا بخصية الجبر فان الجبر الذي جعله جبر لا يمكن ان يكون  
 هو الوجه بالمفعول لاني الموضوع كما سبق تحقيقك انتم فان قلت فالصنعة



الجوهرية العقلية جوهر لائها اذا وجدت في الخارج كانت لائق الموضوع وعرفى لفظ  
 لكننا موجودة باللفظ الموضوع فلان كنه شرا واحد جوهر او عرضا وهو محال  
 قلت في دفعه وجه الاول اعتبار الحيثية المذكورة في تعريف العرفى لفظ  
 بان لفظ العرفى هو المهيبة التي اذا وجدت في الخارج كانت في الموضوع  
 الثاني ان يقال من كون الجوهر هو الموضوع لائق الموضوع بكونه كجيب منية  
 متفتحة عنه وان كان كجيب منية وهو محتاجا اليه وكون العرفى هو الموضوع  
 في الموضوع بكونه كجيب منية محتاجا الى الموضوع وما يستغنى عنه  
 شرا بكونه كجيب منية الاحوال محتاجا اليه لكن ما يقتضيه في ذاته الى شئ  
 لا يجوز كونه كجيب منية الاحوال متفتحا عنه فالمعقول من الجوهر لا يستغنى عنه  
 المهيبة عن الموضوع والا لا فقر اليه في الخارج كلف وليس يورث وللا كنان في  
 الخارج كيف موجودا في الموضوع والثالث الزام كونها جوهر او عرضا باعتبار  
 كجيب الجوهرين الاصل والظلي والاشباع انما هو باعتبار الواحد وكجيب التفتق  
 الواحد في الموضوع فالصورة الجوهرية جوهر في الخارج وعرفى بكيفية في الوجود  
 فان قلت فمع الجوهرين الاولين يكون الصورة العقلية للجوهر جوهر او عرضا  
 علم لاحتماله وقد حووا بان العالم عرفى من مقولة الكيف فكيف التوفيق قلت  
 نعم نعم ذلك على تقدير كون الصورة الذهنية كجيب منية وجهها الذهني جوهر  
 ولهذا زعم بعضهم ان عدم العلم من مقولة الكيف ماحية وتبيينه للاسور  
 الذهنية بالامور الخارجية بل العلم بالجوهر جوهر والعلم بالعرض عرفى ولعلنا  
 انه الزعم على انهم كون الصورة الذهنية موجودا ذهني من حيث هي

الذهنية

الذهنية والكيف مقولة من الوصف الزم من الموضوع على ما لا يكون تلك الصورة  
 كلفاء هذا الذم فالدان وجود الصورة وجهه ذهني لذي الصورة لكنه وجهه  
 خارج لنفسها لان لفظه شرا مثلا وجهه لفظي لذات المستر وجهه بصفة لفظي  
 تلك اللفظ لكن يتحقق عندئذ ليس كذلك اي القدرة الجوهرية لذيها  
 وجهها الذهني جوهر بل تلك الصورة هيبتها جوهر وتلك المهيبة لها فورا  
 كجيب الوجهين احدهما هو الفرداني جوهر اللفظ والآخر اعز الفرد الذهني كجيب  
 حقيقي وجوده الذهني عرفي خارج وهو من جهة المهيبة المستر كجيب عدم احدا  
 في ذاتها الى الموضوع والاشباع الى عرفي كجيب منية الفرد الذهني لا يفردها  
 عرفى في الوجه الثاني الوجه المذكورة فالعلم عرفي والمعلوم اعز المهيبة المستر كجيب  
 وليس المعلوم هو الفرد الخارجي بل الوصف وكون الوجه الذهني هو حصول الاشياء  
 بنفسها لا يستدعي ان كان مهيبة الاشياء فاصلته الذهني قائم  
 الحق للتحقق المقوم بالمجاز اول تغير المفارق بالمفارق عن المادة المقرة بالحق  
 للتقدم بالمجازية كلف من جهة لا يقول بتركيب الوجود كلفا كالمعروف  
 للكلية وكذا الاشياء في غير ما در بل عقليا اذ يصدق عليه انه مفارق  
 عن العمل للتقدم بالمجاز في ذاته وقوله قفيل المادة هنا ما فتر غير صحيح  
 عليها معنى آخر ولا يبعد كنه بمعنى ما يكون قابلا للموضوع بالذات سواء كان  
 جوا او غير جوهري والذليل ان المادة معزاض من جوهري ان الحكم والكلية  
 باسمهم يطبقون لفظ المادة والماء والمفارق عن المادة والمفارق لها  
 يستعملون في الحكم ان الزم من جهة ان الزم ان لا يقولوا بالمالق مفعول



الجسم في كل كلام المقام هو ان الجسم اما مفارق عن المادة او له وضع لذات اولاً  
 وهو اما ان يكون محلاً لجوهر آخر وهو المادة او المحل للتفوق عن الحال الى اول الكلام  
 في كلامه عليه من المراتبين فلا اول لذات او غير مفارق بذاته  
 او متعارف فان قيل المفارق عن المادة لما كان بمعنى غير محتاج اليها فيغير المفارق  
 يكون بمعنى المحتاج اليها فيلزم كون المادة محتاجة الى نفسها اجيب بان  
 المراد بالمفارق عن المادة المفارقة بالغير المحتاج اليها ما يكون غير المادة  
 وغير مفارقة اليها فيكون مراد من المفارق المقابل له ما لا يكون كذلك اعني  
 ان لا يكون غير مادة او يكون للتركيب فيهما تماثل فلا ولي ما في تقسيم  
 جواهر المفارق وغيره عن تقسيم الى المادة والصورة وذلك بان يقال  
 اما محل لجوهر آخر وهو المادة او لا فان كان يمكن حالاً في جوهر آخر وهو الصورة  
 او لا وهو اما مفارق عن المادة في ذاته وظهر وهو العقل او في ذاته دون  
 فعله وهو النفس اما غير مفارق وهو الجسم في المقام او بتركيبها وهو الجسم  
 فان قلت كل واحد من المحل والحال قسم من الجواهر والتركيب في قسمية انشأ بها  
 لكونه قسماً في الشئ لم ينحصر قسمته ابداعاً لثابت المركب من قسمية الشئ فيكون كونه اذا لم  
 يقم به وحدة حقيقة عليحدة ولم يميز جملته من الاقسام لا اعتباراً بالوحدة  
 الحقيقة في القسم واما اذا قامت بمجموع القسمين وحدة حقيقة عليحدة فهو  
 لا محالة قسم عليحدة يجب عليه من الاقسام واذكرنا في دفع النقض بمجموع الهيولى  
 والصورة النوعية على تقدير الحمول النوعية في الهيولى ومجموع الصورتين  
 على تقدير طول النوعية في الجسمية فانها ليست في هذه المجموعتين وحدة حقيقة

مسمى الوحدة القائمة بالجسم فلا يصدق على شئ منها فقط انه جوهر واحدة  
 وهذه حقيقة عليحدة مركبة من الحال والمحل فيلزم كونه جسماً ومادة التقصير  
 كونهما متحققاً في نفس الامر فان قلت المثلثة ان هذه الخمسة اقسام اولية  
 للجوهر وكلام المقام يشعر بان الجواهر تقسم اولاً الى المفارق والمقارن ثم  
 المفارق اما العقل والنفس والمقارن الى المادة والصورة والجسم فلا  
 يكون اقسام اولية قلت الاقام الاولى للشئ ما ينقسم اليه الشئ حيث هو  
 من غير حاجة الى ان تقسم لهما معينا كالحق في الميول الى الناطق وغير الناطق  
 والاقسام الثانوية ما ينقسم اليه الشئ بعد ضرورته فيمخرجه الى اقسام كالحق في  
 الى الزود والهندس مثلاً فانها اقسام الجواهر من رتبة ضرورية انما اقسام  
 الجواهر الى كل واحد من الخمسة الا انه من قبل الاول دون الثاني لا يخرج ولا عبدة  
 ما يدرج في قسمه اذ اكرت تحت مفهوم سائر اقسام فقط في ان هذا المصطلح  
 للجوهر في الخمسة استقر لا عقل لتحقق الارادة في كل من قسم المفارق و  
 المقارن لا اعتباراً في قسم الا في كل منها كما لا يخفى في الاقسام لا بد منها لثباته  
 على ان الجواهر المركبة من الحال والمحل انما هي في انشأ بها ان هذا لا يصدق على كلام  
 المقام لانه قسم المقارن للمادة الى الاقسام الثلاثة وقد عرفت ان المادة  
 انما عرفت بالمفارق والمقارن انما هي المادة لا اقسام من المادة التي هي الجواهر  
 الجسم عند الشئين وهو الخارج من القسم فالمادة الخارجة من القسمية هي  
 مقارن للمادة بالقسمة لا اقسام المعبر في القسم بالجواهر المركبة من الحال والمحل كما لا يخفى  
 مقارن للمادة بالمعبر في القسم لا يلزم ان يكون جسماً كما ان الجواهر المركبة من



ان يكون صورة والمجته المحل كذلك لا يلزم ان يكون مادة بالمعنى الاخص نعم  
 على تقدير تقدير تقسيم الجهر الى المادة والصورة على تقسيمه المفارق وغيره  
 لا اشارة اليه فان لا استبعاد في وجود جهر غير جسم اه قبل المحر  
 استقرار واصل قسم آخر لا يقدح فيه فلا يرد الاشكال واورر عليه انه  
 لا بد من المحر للاستقرار من ان يلبس على الظن استقامته وان لم يتيقن  
 وذلك في مادة النزاع منشف ورواياته كيف في المحر الاستقرار الى تتبع  
 استقراره وبما في ذلك ولم يرد قسم اخر ولم يرد احد علمته الظن بما استقام  
 قسم آخر والالم يحضر المحر في العقاق والاستقرار الى سلبها لكن لانها استقامت  
 الظن ههنا وما الفرق في هذه الصورة وبين تتبع العلم وضرب على الظن  
 هناك انتفاء قسم آخر ولم تغلب ذلك ههنا والاول لما ان يكون سببا  
 لوجه محله وهو الصورة قبل لا يخفى انه يرضى الجهر غير الجسم الحال في جهر  
 آخر لذلك المقدم في الصورة وان لم يرضى المحل في الهيولى وما  
 ان يكون مدبر الجسم والنفس اجزاء منه قبل من مضموع عطف على قوله او مدبرا  
 وفي بعض النسخ مرفوع عطف على النفس وهو غير حجة لان جزء النفس لا  
 يرضى المدبر وان دخل فيه ولما دخل جزء النفس بل جزء العقل كيف في العقل  
 وقيل لما ان يكون مدبرا او النفس او لا وهو العقل سواء كان جزء النفس  
 او العقل لم يبعد ثم هذا الجهر في المحل ان الجزء الحال داخل في الصورة  
 وفارغ عن المقسم وهو لا يكون حال الا وكذا الحال في الجزء العقل اقول لا بد من  
 ادخال جزء النفس وفي العقل في العقل والاولى ان اراد الاقام الاولى

الجهر

الجهر على الحصة ضرورية انها ليس داخلين في واحد من الاقسام الاربع  
 فلو لم يكن داخلين في العقل ليعظم وطاير انها ليس داخلين في العرفي بل  
 ذلك عبارة الامام محتملة لادخال جزء النفس في العقل ان يكون النفس  
 في قوله وهو العقل راجعا الى كل واحد من قوله او جزء منه وفي قوله او  
 لا مدبرا ولا جزء منه ويكمل ادخال جزء العقل كيف في قوله او جزء  
 بعد قوله وهو العقل الظاهر انه سهر والرايب في عدمه فيقسم الجهر الى  
 اقسام الحصة المشهورة قال المحر والروض والمحل في السببية بينها  
 عموم ونصوص مطلق اي الروض اخص مطلقا من المحل اما بان  
 هذا المعنى اي تقيض المحل اخص مطلقا في تقيض الروض لما تقر من  
 ان تقيض العام مطلقا في تقيض الاخص مطلقا فهو له وجه او  
 منصرف على التميز والجار والجهر وتعلق بالبعد والمفعول ان الموضوع المحل  
 يتماثل في العموم والنصوص عينيا وتقيضا اي الروض اخص من المحل  
 عينيا والمحل اخص من الموضوع تقيضا لما مر من انه المحل المستفغ  
 الا اشارة الى اذكرة انه وقد مر المقتضى في تقرير قول المحر والموضوع  
 كالمادة بقوله وهو المحل المستفغ عن الحال لا لما سبق انفا في هذا المقدم  
 بقوله وهو المحل المقدم بنفسه ليكون كقضية كالم والمناصب الكلام  
 المحر حيث يحكم بانها في بين الموضوع والعرف ان تفسير الموضوع بالان  
 لا بالاول ولا لا يخفى وسيفر هناك بما هو المناصب فكلما ليس على تارة  
 واحدة ولعله لا يحد في الموضوع اصطلاحا ولا يخفى ان القول بالمر  
 يحيل النزاع في المماثلة بين الموضوع والعرفي لفظا فاما كالم



للترعة فان الترعة عرض قائم بالحركة القائمة بالجمع عند المحلين لكن  
 عرضها على البانينة بين الموضوع والعرض ليست باعتبار محلها القوي  
 اعني الحركة بل باعتبار محلها البعيد الذي هو الموضوع اعني الجسم وعنده  
 الحكم ان الترعة ليست عرضا قائما بالحركة بل هي فصل مقوم لها  
 عرض ليقيم وموضوعه هو الجسم بلا واسطة وكذا يصدق ببعض  
 عرض قد عطف خارج قول المقام والمحال على المحل فيزيد التكرار فان  
 بنات البنية بين العرض والمحال قد مر بل هي عطف على العرض ليكون  
 هذا بياناً للبنية بين المحل والمحل قال المقام ان الترعة والجوهرية  
 والوضعية من تراني العقول اى طائفة العقول الثلاثة لغيرها الا  
 الاعتبارية فان في عقول الناس اصطلاحاً معين ايداً بالاعتقال  
 الاعراض العقلية او اعراضاً يكون عرضية للشيء في العقل حيث  
 هو في العقل كالجسمية والفضلية ونظيرها وهو ان العقل هو صورة  
 المنطق وتبينها ما يكون عرضية للشيء في العقل لان حيث هو في  
 بل فيه حيث هو في الخارج بان يكون ما يعتبره العقل وينزع عن الموضوع  
 الذي هو في وصف الموضوع الى زوجه وذلك مثل الوجه والشيئية والوجه  
 ونظيرها والعقول التي بهذا الاصطلاح وان لم يشترط في غير  
 كثير الكثرة قد استعملت في كثير من الكتاب فيما سبق بحيث لا يمكن  
 الخارج والمقصود ان الجوهر والعرض ليس جنيين لما بينهما  
 وانما عزم نفس البنية كونهما من الامور الاعتبارية لا المتكررة

فان جنى

فان جنى من اجزاء الحقيقة فلا يكون امراً اعتبارياً وكونها امرى اعتبارياً  
 بعد ابطال جنتيتها ظاهر اذ ليس في الخارج امر زائد على حقيقة افرادها  
 بالضرورة كمن هو الجوهرية او الوضعية بل لا يمكن كونها من الامور الخارجية  
 يجب كونها من الذاتيات ولذلك لم يزد له عند كونها من الامور الاعتبارية  
 شيئاً على ادلة نفس جنتيتها قال اختلف العلماء في ان الجوهرية كالمحل  
 فبعد ان نفى جنتيتها والحكماء والراغبين والظاهر ان الراعي لفظي فان  
 المعنى الذي ذهب اليه المبينون الى جنتية ليس هو الذي نفاه القانون قال بعض  
 الاعاظم القول الفصل ان الجوهر معينين احدهما الوجه لاق الموضوع  
 لايب ان هذا ليس هو المقدم الجوهر بل هو من الوضعية وبانها المهيئة التي  
 هي في ذاتها بحيث حقها ان يكون قائمة لاق الموضوع هذا هو الجنس الاصح  
 لاجناس الجواهر اذ لا يثبت اليها خواص الدان بل بنية ما هو ذات له  
 هذا انت تعلم ان ادلة النفاة لا ينقص على ارجاس هذا المعنى  
 ان العرض ليس الجنس لما تحته هذا كالتحقق عليه كعرضه بعضهم الا ان  
 لبعضهم الاعاظم عرض جنتية العرض ليقم لما تحته وكلما كان العقول  
 المتأخرات جنيين احدهما الجوهر والاخر العرض وابتنها في كنهه بدلائل  
 الطول ذكرها فاصلاً ان العرض كيف يطلق على معينين الموضوع في  
 الموضوع وليس صلوحه ان يكون هذا المقولة العرض والطبيعة نابعة عن  
 حقها كجنتيتها وجب نفس طبيعتها جميعاً ان يكون قائمة  
 في الموضوع وهذا هو الجنس الاصح لمقولة العرض لعين ما يدل على جنتية



بالمعنى ان لما تحته فلا فرق في ذلك بينهما  
 انهما من قبيل الاعراض القائل بحقيقة الصدرة الحالة في الاجسام  
 الصدرة الزمنية وكذا الجوهرية المقامير من الشئ الاشتراق وبه حقيقة النفس  
 الناطقة بعض من لم يقل بحد من قدرها المتكلمين وبعض الاطباء كالشيخ  
 واتباعه على ما هو المشهور ويجوز ان لا يثبت الاضواء واللوان وغيره من الكيفيات  
 كالقصور والروائح النظام من المعتدلة وقد بان زان الشئ ان رزها  
 الرد بان زان الشئ بين الثبوت لما هو ذاتي له سواء عقل بالكنة مفضلاً  
 او احوالاً نعم لا يفرم ان يكون الذات بين الثبوت للامر الصدور وقيل في هذا  
 كالجوهر بالنسبة لثباته فكذلك في ان يكون ذا كنهه بالكنة معقولة اجمالاً  
 ليس بمنع بل الظاهر انهما من قبيل التماثل بل المقصود من النفس  
 المميز للدين في علم النفس بآثارها علم حضورى والصدرة العلمية  
 علم الحضور من نفسها الصدرة العينية فالخافر عند النفس المعلوم لها بالذات  
 هو انما المحصورة لا وجه من وجهها وعلمها بالمدبر للبدء بعلم حصوله لا حضوره  
 واجيب عن المعلوم لثباتها بالشارع بل بفظانها وهو الاثبات المنقسم الى  
 الاضداد والبدن وتعرف غيرها وهو النفس وعلمها بكل واحد من الجزئيات  
 هذا المعلوم حصوله وفيه نظر وقد يجاب بان ثبوت الذات للشر لا يكون  
 لو كان الشر المقصود معلوماً بالعلم المحصور لا مطلقاً والمقام موضع تأمل  
 انواع الجوهر بعضها اولى بالجوهرية من بعض هذا انما يكون اذا كان الجوهر  
 الموصوف بالفعال لان الموضوع وكذا الغرض الموصوف بالفعال الموضوع

فانه يكون الجوهر العلة في هذا الموضع اولى واقدم من الجوهر المعلوم بالذات  
 من حيث ان الوجه للعلية يكون اقدم واولى وارتد من الوجود للمعلول  
 لكن الجوهر الذي جنسه ليس هو الموصوف به هو موضوعه معلوماً عند الموضوع  
 كما خرج به بعضهم والاحكام فصل المقسم مقوماً لحقيقة لانه قد قدر  
 ان الفضل انما يفيد وجوب الجنس لا تقوم فلو كان هيئة الجنس هو الوجه  
 به هو موضوعه قيد عدمي كان وفعله الذي يحصل وجوبه بقوم هيئة  
 هيئة الوجه لا غير على ذلك التقدير بل هذا الجوهر الذي جيل جنس هو  
 التام من معنيته الذين ذكرهم في كون هذا الموضع مما يقع فيه التفاضل  
 من الامور المذكورة في افراد الجوهر محل نظر وكذا الكلام في  
 على القول بحقيقةه وقد بان لانم اختلاف انواعه في  
 الحقيقة الجوهرية هذا اما منع للكون ما فيه الاختلاف حقيقة  
 والوفا كان المقدر ادعى ان هذين المفهومين حقيقة الجوهر  
 والوفا وهما مقدران بالتشكيك على ما تحته على كونهما ذاتيين فمنع بان لا  
 تم كنه هذين المفهومين الذين يقال انهما على افراد الجوهر والوفا  
 حقيقيين للجوهر والوفا بل ليجوز ان يكونا عارضين لحقيقتها واما  
 لاصل الاختلاف اى لانم كنه افرادها فمختلفة في صدق هذين  
 المفهومين عليها وحيث انه اذا كان حقيقة الجوهر هو الوجه  
 لا الموضوع وفدقه على الجوهر القلة اقدم واولى ليعرف من صدقه



على الوجه المعلوم ضرورة تقدم العلة على المعلول بالوجه وكون الوجه  
ما خذا في مفهوم الجوهر لا يخفى ولا سلم اى كوني الاختلاف  
حقيقة الجوهرية فقدم في اوائل الكتاب ان ما ذكر في بيانه اى  
بيان نفي كنه الذاتى مقولا بالتكديك ان اللازم مع التكديك ان  
لا يكون ذاتيا في الجميع والاما اختلف ولا يلزم منه ان يكون عرضيا  
في الجميع اولا لا يمكن هنا بعض ما تحته من الانواع المحصلة للكون  
جاء لشي منها لان ما يمكن ان يوجد مهية مستقلة بدون ان ينضم  
اليها ما يحصلها كالمهية محصلة فلا يمكن ان يهيى بها انما الجسدية  
غير محصلة وتلك حيثما في تحصيلها الى الفصل فلو كان شرا  
الاشياء لبعض ما تحته دون بعض يلزم كون مهية واحدة مهية محصلة  
مما هو ذلك مح فانا نقول من الجوهر انه المستغنى عن الموضوع ان  
اريد المستغنى بالفعل عن الموضوع فينضم لعدم صدقه على عقول  
الجوهر مع كونها جواهر البتة وان اريد مهية من شأنها ذلك فيرد ان  
تلك المهية ليست مأخوذة في حد ذاتها بالقياس الى الموضوع بل هي  
مرصدية بها مأخوذة بالقياس الى الموضوع فان الاستغناء عن الموضوع  
والوجه لا في الموضوع واما انك انما عارض من عوارضها  
بعض الاعتبار فذلك ان الى ان هذا الوجه انما اقيم لبيان  
على عرضية هذين المفهومين هذا الحكم لا ينقص بهذا الوجه بل الوجه

الاول

الاولان لانهما اتقان دليل العرضية هذين المفهومين حقيقة الجوهر والوجه  
تترى القول المسموع والمفعول منها فانه صريح في ان لا يعقل منها سوى  
المفهومين او ما في معناها فكيف يمكن اقامة الدليل على نفي ما لا يعقل  
ولا يتقدم ان المراد بهذين المفهومين هو مفهومي مستغنى عن الموضوع  
والمتناهي الى الموضوع دون الموضوع لا في الموضوع والموجود في الموضوع  
ضرورة انه لا فرق بينهما في المعنى اذ المراد بالاستغنى والمتناهي الموجود  
المتغنى الموجود المتناهي ولا في كونها مأخوذة بالنسبة الى امر مغاير  
فكل ما يقال في تعريف الجوهر والوجه ما خفى بالقياس الى الموضوع  
فان عرضي لما تحته بهذه الوجهة الثالثة بل كلما يورد في نفي جسيمة  
لا يفي الا جسيمة هذه المفهومين ما ارادة المجتهدون كما عرفت في هذا  
يظهر انه في ما قيل في التوجيه لا ياسب واجبة على ذلك بوجه اول  
ثان ان الدليل الاول والثاني لا فائدة حقيقة عرضية الجوهر والوجه  
فيلزم ان يكون هذا البقي لا فائدة ذلك والا فما اوجب بوجه ثلثة بل  
بوجهين فان قوله والعقول منها على هذه التوجيه مدعى والى النزاع  
في عرضية الحقيقتين للمفهومين ووجه الماندفاع بهن مع ان مثل  
ذلك هين فانها كما عرفت مراد بعبارة عن عوارض الوجود  
التي هي عارض الوجود انه منزه يقال لما كنه الجوهر الذي هو الجوهر  
المهية ولكن المهية متضمنة بها كالجسيمة والفضلية واما لهما



ما جملته مدعى للمنطق وقد يقال لا يمكن الوجود الفرضي في العرف واللا  
 المهيئة بها لوجودها والوحدة ونظيرها وهما مع شئ الأول منها هو الم  
 من المعقول الثاني في هذا الكتاب كما عرفت واستدل بغير هذا  
 الاستدلال بخصوص بل في العقول لا اجناس مطلقا فما قبل منها في  
 شئ واحد يجب ان يكون هناك فيلزم امتناع تعقل كنه الارواح  
 الجوهرية اى تفصيلا والا فالعقل الاجمالى لا امتناع فيه  
 اذ يلزم كون العرف محمولا على الجوهر ونفسه بغير عطف على قولهم  
 والضمير راجع الى الجوهر اى يلزم كون العرف نفس الجوهر المحمولا على الجوهر  
 ان الجنس موجود بوجود الفصل ولو كان فصل الجوهر عن صفاته  
 في الموضوع يلزم كون الجوهر الذي هو الجنس هو الموجود في الموضوع ضرورة  
 اتحادهما في الوجود فيلزم افتقار الجوهر الى الموضوع ومن هنا ظهر ضعف  
 منع امتناع حمل العرف على الجوهر بناء على اعتباره اعتبارا في  
 تعريف الجوهر دون العرف اذ امتناع الاتحاد في الوجود الملازم  
 من كون العرف فصلا للجوهر ولا يلزم ذلك اعتباره اعتبارا في تعريف  
 الجوهر كما لا يخفى وما رتب ان تقدم الجوهر بالعرف اه لا يثبت عليك  
 ان الراى تقدم الجوهر بالعرف ان لا يكون الجوهر موجودا لوجود العرف  
 كما هو شأن الجنس مع الفصل فلهذا يلزم كون وجود واحد وجورا  
 للجوهر والعرف اى في الموضوع ولما في الموضوع وذلك بغير البطلان

سواء كان ذلك العرف قائما بجوهر مقوم لذلك الجوهر او بغيره فالجواب ان تقدم  
 بعض شئ مطلقا وتثبت به في جوهر ذلك من كنه السرير مقوما بالهيئة  
 فلو ابراه ان التقدم هناك ليس معنوا كما في الوجود فهو ليس محال كخفا  
 هذا على انه يمكن ان يقال ان التبرير في الحقيقة ليس الا المقدار المتكامل  
 بالكلية المخصوص سواء كان قائما بذاته او في اوقافها بغيره واما كان  
 قائما بغيره فساد كان ذلك الغير شئ او حديد او غير ذلك فان شئ الجوهر  
 مثلا ليس داخل في مفهوم التبرير ما هو سرير فخل الجوهر على السرير ليس  
 التاكلم على الكثرة والاسطراد وكملها على الجسدي المخصوصين وكل  
 المربع على الجسم المخصوص فيلزم تقدم الجوهر بالعرف اصلا فثبت  
 والجواب انه قد مر انه حاصل الجواب المتأخر ان فصول الجواهر هو  
 قولهم فيلزم تمايزها بفصول قلنا لا يتم واما يلزم لو كان الجواب عن  
 وليس يلزم لما تقر من ان الجنس يقاس الى الفصل عر في عام الفصل  
 بالقياس الى الجنس فامة فتمايزها فيها بينها انها هو تمام الهيئة ومن الارواح  
 التي هي فصول لها ومن حصص الجنس في نفس الامر فليس الا ان يكونها  
 متحدة الوجود معها واما في اعتبار العقل في الباطنة والمركب الاول  
 وتام الهيئة في الثاني قائم كذلك الحال في فصول سائر الابعاد  
 والمقوله من الفناء الدم لما كان متبادرا الى بعض الا وتمام ان الفناء  
 يخلقه انه فيقتضيه الاجسام عند القيمة فيكون الفناء غير الجواهر فسادا



لها وقيمة المثلث لا نقول من فناء الاجسام الاعد منها فلو فرضنا ان الامر  
 كما توهم لم يكن الفناء عند الجواهر اذ الفناء لا يثبت ان يكون وجوديا وما يتل  
 من ان القول بتضاد الفناء للجواهر اما هو على اعتبار المحل اذ لو فرض كون  
 الفناء وجوديا لما يمكن كونه عند الجواهر على اعتبار الموضوع لعدم  
 الجواهر في الموضوع فلو ذكر هذا القول بعد قوله وقد يطلق التضاد اه كان  
 اظهر وقد اوردوا الاشياء لطيفا ليس بشر اذا الفناء على هذا الفرض ليس  
 لعدم الجواهر الى ان فقط ليتوارر على محالها بل لعدم الحال والمحل جميعا  
 ففتى هذا الوجه ليس الا كون الفناء رافعا للاجسام كالموضوع الضد  
 الضد فلا يتعلق له باعتبار المحل او الموضوع بل هو وهم تخيف ناش  
 عن سوء الفهم فالتمس بنية على فاد بمقدمة مبدئية بعد نظر التضاد بين الجواهر  
 وبين غيره فنقول الله فاذا خلق الفناء لا يتبع الاجسام باسرها في  
 ما ذكره من الاشياء اى لا يجوز ان يحل شيان في محل واحد اقول البر  
 على ذلك ان كثرة النوع الواحد ليس بهيئة ولا لوازمها وهو ظاهر بل  
 للوارجح وهي انما يلحق لها في خارج فلا يتركها من استعدادها لكونها  
 الرجوع بلا ريب وذلك الاستعداد لا يحصل قبيل ذاتها والاشياء مختلفة  
 الوارجح بحسب تلك المكنة موجبة للتكثير بل في قبيل قابل لها وهو اما المادة  
 ان كانت المكنية جوهرا او الموضوع ان كانت عرضا فلا مادة له ولا  
 موضوع له لا يجوز ان يتعدد اوارده وكذا اما له مادة او موضوعا له

اما بالذات كان يكون مواد او موضوعات فكثرة او بالاستعداد كاللادة  
 الواحدة والموضوع الواحد الذي يتوارر عليها الصور والاعراض في المادة  
 المتعاقبة بحسب الاستعداد المختلفة في هذه المحل ذاتا واستعدادا لا  
 عكس النوع الواحد عرضا كان او جوهرا والواجب انما يتوارر ان  
 امتيازها بعد ارضي والماتصاف لا يتوقف على امتياز سابق اول  
 وجوب تقديم الموقوف بالوجه والتحصيل المتلزم للقيمة على  
 العار في دفع ذلك الجواب كما لا يخفى على الفطن من زعم ان التباين  
 وليف لو تم ذلك لدل على امتناع طول التلزم في محل واحد بل ان التباين  
 تيمم اقول الموضوع لا يقبل عرضا معينا لهذا الوارد مثلا ما لم يحصل له  
 استعداد تام ليقول باسباب اتفقت من خارج فادام ذلك الاستعداد  
 باقيا للموضوع لم يعدم عنه ذلك الوارد له فاذا اعدم الاستعداد  
 بسبب اعدام اسبابه الخارجية اعدم ذلك الوارد ثم لم يوجب عالم بعد  
 استعدادا قبل الاستعداد الاول باسباب مثل الاسباب الاولى في  
 يوجد في الموضوع مواد مثل الوارد الاول وامتناعه عن الاول انما هو  
 بالموضوع المستعد لهذا الاستعداد المحل له ثانيا الذي هو متاخر عن  
 الاستعداد الاول لا محالة لظهوره في اسباب متاخرة لا اسباب الاستعداد  
 الاول وان كان مماثل له فمما قد كثرت الموضوع عكس الاستعداد فلا  
 محذور فلا يجوز قيام طرف واحد بعينه ارضى فلا يرد ان  
 ان لا يخص بالعرض ليشتمل الصور فيلزم ان لا يفصل



الاثنان في الاثنية عن الواحد في وحدة قيل في مجاز ان يتم في نفس  
 الامر وان لم يتم اعتدلا وهو مكافاة لما قرناك من البرهان الدال على ان  
 يتم في نفس الامر لا يمكن الا ان يكون بالاعتبار المحل ثم نقض هذا القائل  
 الحكم الذي بقيام تصورين او تصديقين بالنفس الواحد لان التصور  
 نوع واحد في العلم وكذا التصديق وقيام نقطتين في خط واحد  
 خطين في سطح واحد وخطين في جسم واحد ثم استعمل بالجواب عن منع  
 مماثلة التصورات وكذا التصورات وبين مغايرتها النوعية بان  
 تصور زيد مع قطع النظر عن المحل لا يضر تصور عمر او التصديق ببقاء  
 قائل التصديق بقصوره وحق ذلك بان زيدا وان كان شفعيا  
 في الجارية وليس له تحصيل متطابق للعلم بحيث انه يقبل التوصل اليه  
 كالمغزى مغاير في ذاته للعلم بغيره ويكثر الخط والسطح والجسم باعتبار التماثل  
 والذاتية حقيقة في كنه تصور زيد كليا باعتبار التوصلات الذهنية لا  
 دلاله في بيان مغايرة تصور زيد لتصور عمر بل هو ذلك ان الشخصين  
 وان كانا في نوع واحد كالتشخيص ليسا في نوع واحد ولو نقض في  
 هذه المسئلة بان تصور زيد عرضي واحد مع ان تمام مجال متوحد  
 لكن زعمه بكونه باعتبار التوصلات الذهنية على الاول ان يتفرع منه  
 المسئلة على كون الموضوع من جملة الشخصيات لانه في كونه في قيام  
 عرضي واحد هو معنى لم يكن عرضا واحدا كما لا يخفى وليتم  
 له واحد حصول عرضي واحد محلي بل هو حصول جسم واحد في مكانين

قيل

قيل ان يلزم من كونهما ان يكونا في نفس واحد في نفس واحد  
 الاشياء الجسدية وهو باطل بدية لكن هذا انما يلزم لو كان المكان متعلقا  
 بالوضع واما لو كانا متحدين وضعا فلا واورده عليه ان لا يلزم من طرد  
 الاشياء واحد من جهةين مختلفتين مباينة الشئ نفسه في الاشياء الاخرى  
 انه يصح ان يراد الى الفلك من الشئ الجذب كليها ولا يلزم من ذلك  
 مباينة الفلك لنفسه في الاشياء اقول الاشياء في الجسم من جهتين ليست  
 كالاشياء في الوجود الكائنين فان الاشياء في الفلك من جهة الجذب  
 مثل الاشياء بالذات لا بعض منه لا الى كونه الا بالعرضي والما يلزم  
 كونه الفلك بكليته من جهة الجذب فلو فرض ان الاشياء في الجسم من جهة  
 التماسك ليس في كليات الذات لزم كونه الفلك بكليته من جهة التماسك  
 ليس في كونه مباينة الفلك لنفسه في الاشياء في الامانة وهو معنى  
 الاشياء في الجسم واحد في مكانين وهذا محال لا محالة فالاشياء في  
 الفلك من جهة الجذب انما هي الى عرف من البتة من جهة الشئ الى طرف  
 آخر منه وهو ليس محال فابن هذا من ذلك واما التماثل لانه لا  
 قائم باكثر من جهتين اه قيل هذا انما يلزم لو كان المحل هو المجموع وما لم  
 يكن نقضا على ما ذكر مع انه بعدده فلا بد من حمل كلامه على ان المحل  
 كل واحد من الثلاثة وفيه يمنع اندراج هذا التماثل في اندراج محله واحد  
 لمجاز بقا به مجمل آخر وما ذكرنا يظهر جوابا عن قولنا في  
 ان يقال الاطرار بين الجزئين هو التماثل القائم بالمجموع

الشمس



او العرض الآخر كذلك لانزاع لنا فيه ولا حاجة في ذلك الى قيام  
 بجل من الجزئيين واما القسم الاول فظاهر ان انقسام الحال  
 اذ فان قلت فكيف يصح قولهم واما الانقسام في غير مستلزم من الجزئين  
 مطلقا قلت طبيعة الانقسام لا يستلزم لانقسام المحل والآن لازم ان  
 يستلزم ذلك فخرج كل من فريدها ولا ينافي ذلك استلزام فريدها انقسام  
 المحل كما لا يخفى وزعم ان الحال في محل منقسم الى اجزاء متباينة ان كان حال  
 تباينها اذ يمكن القدر في الحصار الزيد بجزئيين لكن حاله في المجموع حيث  
 هو مجموع اولى المحل لا يعلو بل باعتبار قدير زائد كالانتهاء في طول النقطة  
 في الخط مستدركا ببيان ان كل من حيث ذاته اى بدون اعتبار  
 قدير زائد كالانتهاء في الخط من حيث المجموع والحلول في المحل من حيث ذاته  
 المنقسمه ان يحل الخط في الخط وبالبعض في البعض وكلها هو كذلك  
 فانقسام المحل ترتيب انقسام الى التام لانه فان قلت الجيب الابلق اذ  
 قسم في موضع البياض مثلا ينقسم البياض في دون التوافق اذ مال فيه  
 من حيث الذات المنقسمه واذا قسم في الفصل المشترك لم ينقسم شيئا  
 قلت محال التوافق للجيب الابلق الا ان بعضه دون كلمة وكذا محال البياض  
 والكل الا ان المحل البلقه لا محال البياض او التوافق تام وان  
 حاله لا من حيث المنقسم بل من حيث هو غير منقسم اذ الغير المجهور في  
 ذاته راجع الى المحل في الشئ الاول اعني قوله ان كل من حيث ذاته  
 لا يكون المحل باعتبار ذاته المنقسم محلا لذلك الحال بل من حيث افرد كل خط

مثلا

مثلا بالنسبة الى النقطة فان له حثيتين حيثية كونه مقدرا منقسما في جهة  
 واحده وحيثية كونه متساويا فله من حيث الاول ليس محلا للنقطة و  
 الآخر من حيث كونه الخط الغير المتساوي ليس محلا للنقطة بل من حيث التباينة  
 وحيثية زائدة على ذاته المنقسمه لا فربا بقوله بل من حيث هو غير منقسم  
 مما لا بد منه اذ كون المحل محلا من حيث الانقسام انما من كونه محلا من حيث  
 عدم الانقسام لكونه متساويا محلا بعبارة ذاته من حيث هو موطن النظر  
 عن حيثية الانقسام وعدمه والمقصود كونه محلا من حيث عدم الانقسام فان  
 ويحتمل ان يكون الضمير في الموضعين ارجاء الى الحال وتضمن المعنى الحال ان كان  
 منقسما مطلقا كالجسم التعليم او كان منقسما في بعض الجهات لكن كان  
 علوه من جهة الانقسام كالخط مثلا من جهة الطول يلزم من انقسام المحل انقسام  
 ليعرف وان كان غير منقسم أصلا كالنقطة او كان طوله من جهة عدم الانقسام  
 كالخط من جهة العرض لا يلزم انقسام من انقسام المحل فمثل الخط طولان من جهة  
 الطول المنقسمه فذلك يلزم من انقسام محله في تلك الجهة لو كان طول المحل  
 او عرض انقسام ومن جهة العرض غير المنقسمه فذلك لا يلزم انقسام في تلك الجهة  
 فما انقسام محله فيها وقع هذا التقدير ليعرف ان انقسام لا شعار قوله  
 حيث ذاته المنقسمه يلزم من الانقسام فلا يشك مثل النقطة فليسا كل  
 استدلال ذلك بان الواحدة طولا واحدة المنقسمه في غير تقدير كونهما  
 الا من حيث ان غير منقسم اى المجموع من حيث المجموع فوهده الشرح حاله في مجموع  
 الاما من حيث المجموع اى في هذه الحقيقة غير منقسمه والحلول الاطراف في محالها



ليس انما هو من جهة انها غير منقسمه لكن تلك الجهة فيها ليس حصة المجموع من حيث  
 المجموع بل من حيث انها لها عند حد معين واما الاضافا فالظاهر انها  
 ليس لها حلول لجنب الخارج لكنهما اعتبارية فالابن انما يعرف للاب  
 في العقل من حيث اعتبار كونه من حيث لتؤكد فردا كونه من جهة منة ولو في  
 كونه وجودية فكلها في محلها ليس من حيث ذاتها المنقسمه ولان من حيث هي  
 مجموع بل بكل الاعتبار المذكور فاحفظ بذلك وقس عليه نظايره  
 لكن الامام في المنقسم ادعى بديهة في تلك الحكم ونسب كون الوحدة  
 النقطة والاضافا امور موجودة في الخارج قيل لا تثبت المنقسم  
 بانقسام الجسم السابق اذ اقيم في موضع البياض مثلا فان ههنا ينقسم المحل  
 بدون ذلك الحال اندفع منه ما اورده الامام والقول بان محل الشك  
 غير محل البياض فالمراد ان قسمه المحل من حيث هو محل ينقسم قسمه الحال وههنا ما  
 انقسم محل السواد من حيث هو محل السواد فيفيد ان هذا التخصيص ليس في كلام  
 ولا في غيره احد منهم بل الظاهر في كلامهم ان قسمه ذات المحل موجب قسمه الحال  
 لو كان مرادهم ذلك لم يفتح الامام الى ان يقول بان الاطراف اعداد  
 يتدرج عليه مراد الخ به مثل ما يقال في الجسم السابق يمكن ان يقال في الاطراف  
 فان الجسم الواحد من حيث هو واحد ليس محل السطح مثلا والاشهر  
 اجتماع المثلين فلو انقسم من حيث هو محل السطح لانقسم ذلك السطح بفرد  
 واما الخط فهو من حيث انه محل للنقطة لا يمكن انقسامه لهذا لا ينقسم النقطة  
 كصلا وبعض لو كان المراد ذلك يصح النزاع لفيضا لان كلام

المنقسم

المنقسم ان قسمه ذات المحل لا يوجب قسمه الحال فلو كان من لم يقبل  
 ان قسمه المحل من حيث هو محل لوجب قسمه الحال لمراد السلب لا لاثبات  
 في محله احد انهم يقول محل البياض من الجسم السابق غير محل السواد بالذات  
 لا بمجموع الحقيقة فان محل البياض بعض من الجسم السابق ومحل السواد بعض  
 آخر من سابقين للذات لجنب الوضع والاشارة وان لم يكن جباينا لجنب  
 الوجه لكنهما واحد بالارتباط ولا ستر ذلك مغايرة بمجموع الحقيقة فلا  
 بعد اعتبار كون الحقيقة مكثرة لذات المحل لئلا يلزم اجتماع التصاريح  
 لا مجرد تغاير الحقيقة بدون كثر الذوات لا يكفي في صحة اجتماعهما واذ  
 ثبت المغايرة بالذات بين محل السواد ومحل البياض في الجسم السابق فلا  
 يمكن للمنقسم التثبت بوجوبه من قسمه ذات المحل لا يوجب قسمه الحال  
 عند انقسام الجسم السابق في موضع البياض لانقسم ذات محل السواد  
 ذلك انقسام لذات محل السواد بدون انقسام السواد بخلاف الخط  
 بالنسبة الى النقطة فان ذات الخط ليس مغايرة لذات محل الخط لفظة  
 مغايرة بالذات فانقسام الخط انقسام لذات محل النقطة مع عدم  
 انقسام النقطة لكن محلها فيه لانه حيث الذوات المنقسمه فتأمل  
 فلما جازوا الاعتبار بثلث كل المحل لا بطريق الرأى انه كون الامر الاعتبار  
 لها طول في المحل والى المحل شغلها بمحل نظر فان الاعتبار من غير العقل  
 من المرحوم ويصغره وانقسامه شرعا لا يلزم طوله فيه ومعنى كون  
 الامر الاعتبارية في نفس الامر ان له ذاتا اشتراح في الوجود  
 الرتبة الأخيرة لكن انما اذا قطعنا جميع مخروطة اه قوله هذا



انما يرد لو كان تحت النقطة جسم المحفوظ من حيث المجموع وقد عرفت ان عدم كون  
 شئ حالاً في الحيز حيث ذرات المنقصة لا يستلزم اللول فيه من حيث المجموع بل  
 قد يكون كذلك كوحدة العشرة وقد لا يكون فالافضل من حيث الاستقراء الى  
 حيزين وقد يكونان بمبدأ آخر كلاف الاضافات وحمل النقطة ههنا من قبيل  
 القسم الثاني فان محلها على الجسم المحفوظ من حيث تناثر اتدادها الطول  
 عند الرأس لا يعتبر في ذلك تباين تاديه باتجاه القاعدة فيقطع  
 من جهة القاعدة لا ينفذ ما هو محل النقطة حقيقة بل ينفذ ما لا يدخل  
 لرفق اعتبار المحلية هذا واورد المحقق التروا على عظامت اللازم ان  
 قوله لكن البدئية تشهد بان تلك الاطراف باقية على حالها بان هذا  
 ممنوع وكيف سمع في مثله دعوى البدئية مع ان جمهر انشائهم  
 تدعون البدئية في انقفاء الجسم المحفوظ والحال هذه ويلزم منه انقفاء  
 النقطة قطعاً او كونه في الم من كلام المفضل ان الظلول اذا لم يكن في  
 حيث الذرات المنقصة يجب ان لا يكون في المجموع من حيث المجموع وبني كلام  
 عليه فراه ان حلول نقطة المحفوظ لو كان في المجموع من حيث المجموع لزم  
 مع قطع المحفوظ من جانب القاعدة انعدام تلك النقطة لذلك القطع  
 المستلزم لانعدام المجموع من حيث المجموع مع اننا نخرج ان لا ذلك  
 القطع في وجه تلك النقطة ولا في غيرها وانما زعم انعدام النقطة  
 بسبب انعدام ذات المحفوظ بسبب بيان الفصل المحلية فامره اخرون  
 ان را الى كون مراده ذلك بقوله ولا ياتر لذلك القطع في وجود  
 وعدها في أصل كلام ان البدئية تشهد بان تلك الاطراف باقية

على حالها في الوجوه والدم ولا دخل لذلك القطع المستلزم لانعدام المجموع  
 من حيث المجموع في حال تلك النقطة من وجودها او عدمها وان كان  
 لا أصل القطع الرابع للوحدة الاتصالية المستلزم لانعدام ذات  
 الجسم دخل في ذلك فقطن وقد يقال العقل لا يحكم بانعدام  
 الجسم بعد طريان الانفصال بلرة وصدور جهين اخرين من كرم الدم  
 كذلك لا يحكم بانعدام بعض صفاته كالكون وصدور مثله من كرم الدم  
 والفرق بينهما في ذلك حكم بطلان بعض صفاته كالوحدة فيبقى واجب  
 العقل بقاءه في الجسم بعد طريان الانفصال يبقى ذلك اللون كالم  
 وفي ههنا يقولون مادة الشئ حاملة لصفاته والاطراف من هذا  
 القبيل يقول وفيه نظر لان انعدام الموضوع لوجب انعدام الوصف  
 لا محالة فاذا انعدم الجسم بطلان الانفصال يجب انعدام جميع الاعراض  
 التي كان ذلك الجسم موضوعاً لها ولا فرق في ذلك بين عرضي ووصفي  
 وبقاء المادة لا دخل له في ذلك وقولهم مادة الشئ حاملة لصفاته  
 ليس معناها انها موضوعة لها بمعناه انها حاملة لاستعدادها  
 ما هم ذلك والموضوع من جملة المستحقا اقول قد عرفت ان  
 الوصف هيئة تقتصر الكون في الموضوع فله اقتدار الى الموضوع وليس  
 ذلك اقتدار الهيئة الى ذاتها بل لا اقتدار الى امور خارجة بحيث  
 لو فرض ظهورها لا يمكن تحققها بوجوده كقوة الجسم الى المكان مثلاً



وليس كذا في الشرع الى علة اذا لا تقتصر الى العلة لا يستلزم الكون فيها  
 ولا حاجة في قبول اصل الرجوع الى الفاعل او المفعول الى المحال  
 متعلقة في ذلك فاذن ذلك لا يقتصر الى ان في قبول كونه وجود  
 الخاص الخاص به وهذا هو المراد بكونه مفتقرا الى الموضوع في تشخيص الشخص  
 ليس الاخصائية في الوجود وانما كون الموضوع من جملة الشخصيات  
 الدليل ان اوله على كونه محتاجا الى الشخص في الجملة وانما على الخصا  
 الاحتياج فيه فلا فان قلت المادة ليعلم كالموضوع في كونه من جملة الشخصيات  
 ما في هذا الجواب ما ذكرت من انه ليس فيها فاجوب تخصيص هذه الحكم  
 بالموضوع قلت المادة بالنسبة الى الصورة الشخصية موضوع لعدم  
 اليها وبالنسبة الى طبيعة الصورة مادة لعدم استغنائها عنها فان  
 الحكم بالموضوع من حيث هو موضوع فان قلت فيلزم ان يكون الصورة  
 الشخصية عرضا كونها جودا قلت قد عرفت ان العرض ما يكون طبيعتها  
 وبحسب وجودها جميعا مفتقرا الى الموضوع والصورة الشخصية كذلك  
 لعدم استغناء المادة عن طبيعتها ان اردت ان الفاعل  
 من غير حاجة الى الموضوع اه للمستدل ان يختار هذا الشيء ويقول  
 ان الفاعل يبره من غير ان يكون محتاجا في الرجوع الى الموضوع اذ  
 حاجة العرض الى الموضوع بسبب الكون فيه والحاجة الى الشرع في الوجود  
 ليس بسبب الكون فيه كما اشر اليه والاصل ان العرض حاجة الى الموضوع

وهي سبب الكون فيه فالمستدل ان شدة الحاجة لا يمكن ان يكون حاجة في اصل  
 الرجوع والا لكان كل حاجة في الوجود بسبب الكون المتحد في المتحد اليه فتبا في  
 فانها متعارفة ان قول المتكلمين بينهما كاف في المطلوب اذا المتكلم  
 لا بد ان يكون احدهما معلولا للآخر او كلاهما معلول علة واحدة كما تقتضي جملة  
 فاذا كان الشرع في احد المتكلمين محتاجا الى آخر غيرهما لم يمكن ان يكون المتكلم  
 الرابع بينهما القيم الاول بسبب كونه من القسم الثاني فيكون ذلك الشرع المتكلم  
 للآخر ليعتد محتاجا اليه ويرجع آخر الامر الى المحل وهو المدور  
 التمسد قول الاول ان يحل ذلك بان لا يثبت هناك من ارتباط حاجي  
 لا محالة ليقيد بذلك الارتباط تشخصه والآن في الرجوع بما مر في الارتباط  
 بالذات بين الما بين عيني المحل والما بين والارتباط بين الما بين  
 هو بالعرض وبسبب اشتراكهما في محل واحد فاذا كان الارتباط الذي  
 بين المحل والمحل غير محتاج في تشخص المحل مع كونه بالذات فعدم كونه  
 هو يتبعه وبالعرض بالنسبة اليه اعني من بين الما بين يكون اول ذلك  
 ١٥١ او بواسطة اورد بان في صورة التمسد لا يلزم الاحتياج الى  
 المحل اصلا واعتمد زعمه بحسب الاحتياج بالواسطة على الاحتياج الى الما  
 يتعلق بالمحل قول الحاجة الى هذا التكلف فان العرض اذا احتاج  
 تشخصه الى محل في محله وهو ان لم يكن في تشخص محتاجا الى المحل لكنه محتاج  
 اليه في الجملة بالضرورة فيصير ان العرض محتاج في تشخصه الى محله بالواسطة  
 في الجملة فان التمسد الى المحتل الى الشرع اليه وان لم يكن محتاجا



الاحتياج واحدة لكن تشخص العرف ليس متوقفا على حلول ما حل فيه بل على  
 ذاته اقول ذلك بان يراد بالذات الطبيعة والمهية كما في احتياج الالهية  
 الى ذات القدرة فانها بمنزلة طبيعة القدرة ومهيتها وهي كمنه المنع ان  
 تشخص العرف متوقف على مهية ما حل فيه باعتبار تحققها في فرد او حلول  
 ذلك الفرد متوقف على فرد اخر وهكذا كما في الالهية بالنسبة الى صورة ما  
 وليس بمحال كون الافراد متعاقبة واما ان اراد بالذات ذات الفرد الحال  
 في العرف من حيث خصوصية الفردية فيرد عليه ان ذات الفرد لا فرد لها ولا  
 وجود بدون الحلول فلا يمكن ان يكون مفيدة لتشخص العرف الموجود وليفرد ذات  
 الفرد مع قطع النظر عن حلولها في العرف لا ارتباط لها بالقياس الى العرف فلا  
 يمكن ان يكون مفيدة لتشخصها كما اثرنا اليه ولو سلم بقولنا ان دور معينة  
 الظاهر ان توقف الحلول على التشخص ان بقي به يترك لا يقبل المنع اصلا عما  
 اورد عليه ان المنع المذكور ان كان واردا على دور المتقدم الذي انما  
 كلامه ظاهر فبعد تسليمه لا يصح القول بانه دور معينة وان كان واردا على اعم  
 مما ادعاه بطريق الباطن فمقتضى ان اللانزاع المطلق انما هو المتقدم و  
 العينة الذاتية ظاهر لانه اذا كان الموضوع متخصا لكان متحاجا الى  
 موضوع تشخصه هذا الذي ذكره الشيخ انما هو دليل واحد جعل القدم ويليها  
 لما تشخص العرف محله استنبطه بالتحقق عند انتفاؤه عن ذلك المحل  
 وانهما ان العرف متخص المحل ضرورة فمحل الاحتياج اليه اما ان يكون غير  
 معين وهو ليس بموجود ضرورة ان كل موجود معين فيلزم ان يكون

غير الموجود محلا للموجود وهو محال انما ان يكون معينا فيتمتع بمفارقة عنه  
 امر المطلوب اقول المتوجه اليه بين التبيين ان يجرى كون الموضوع متخصا للعرف  
 لا يلزم استحالته انتفاءه عن الموضوع وانما يلزم له ثبوت احتياج العرف الى موضوع  
 معين وليم في كون العرف متحاجا الى الموضوع بسبب كون الموضوع متخصا له  
 ان امكن اثباته بطريق اخر فلهذا اجمعهما في دليل واحد لان التبيين  
 يكون موحدا في الخارج فيدل على ان مدعى التبيين المقيد بالاحتياج متخصا  
 امر المحل لا بشرط التعيين وان اراد بالشرط التعيين نقول لان التبيين  
 في الخارج بل هو محض في ضمن افراد الموجود حقيقة كما هو امره في وجود  
 الحقائق في الخارج فان قلت الشيخ خرج بان الفاعل لا يجوز ان يكون  
 كليا اذ كان لا وفرد متخص قلت ما ذكره من التبيين ان الموضوع متخص  
 للعرف يدل على مطلق الاحتياج اليه في التشخص ولا يدل على انه فاعل  
 التشخص ولهذا قرأته عبارة المقم بهذا مع ان التبادر في لفظ التشخص  
 اول مشترك للابنشرط موجود في الخارج ليس اذ مع وصفه للابنشرطية موجود  
 في الخارج ليس اذ مع وصفه للابنشرطية موجودة في الخارج بصفه ان ذاتا  
 ما اذا وصف العقل العرف لما وصفه للابنشرطية موجودة في الخارج مخلوط  
 مع التبيين لا بوجوده مستقل بوجود التبيين بغير ان وجودا واحدا  
 تارة الى التبيين وتارة الى التبيين بهذا التبيين لا بوجوده الجزئية  
 الى المحل فلو وجود الجزئية في وجود الكل في الخارج وفيما نحن فيه ليست الجزئية  
 والحلية الا في العقل واما في الخارج فليس الا بوجوده واضح بتول

ينب



التاثير الموجه في الخارج يعني وجهه التعيين اذا اقتصر بوجده او اصدق  
 انه اقتضاه ذلك التعيين حقيقة فاما انقضى ذلك التعيين انقضى مقتضى  
 حقيقة وانقضى مقتضاه حقيقة لغيره لا محالة واذا وجد ذات ذلك المقتضى  
 بوجده يعني آخر احتمال وجود مقتضاه الاول بغيره لا محالة والحدود  
 وذلك هو المطلوب هذا وما استدل به على استبعاد انتقال العرض من موضوع  
 الاخر فمن هو فارق الاول ولم يصل الى الثاني لا يكون في موضوع والا  
 لزم ان يكون بين الاول والثاني موضوعات غير متباعدة وهو غير ممكن  
 اما استغناء او كونه موجودا بلا موضوع فيلزم انتقال العرض جوارها ثم انتقال  
 الجوار عنها والاول خلف والثاني محال وانت غير بانه لا يلزم كون  
 الانتقال في زمان بل يلزم ما ذكره لجواز وقوعه في زمان كان ينفذ الموضوع  
 بالانتقال الى اخر كالماء الى الهواء اول في نظر لانه يجوز ان يكون  
 موضوعا متقدما له اول قال المحقق الدواع العقل السليم يتقبض  
 عن توارد الموضوعات على وصف واحد بل يورد بل اذا لاحظ تراكم امور على  
 امر واحد يورد بكل بحسب الخطوة ان الثابت هو الموضوع والرائد هو العرض  
 والحق ان اصل اظهر من هذا البين ولغيره لزم هذا الدليل ان هذا  
 النقص ذكره القدم على الدليل الثاني من الدليلين الزعم ذكرها وانما لما  
 خلط بين الدليلين او رد النقص على الدليل المتروط ونقص عن ان  
 المتروط في الدليل المتروط ليس مجرد كون الموضوع محتاجا الى العرض  
 لرد النقص باصباح الجسم الى الخيز بل المتأخف في مكنى الموضوع  
 متخفا محتاجا الى العرض ولا يبرر النقص اصلا لان الخيز وان

٢ الدعوى والحق

كان محتاجا الى الجسم كالمشخص لانه لم يتبين له ذلك فادركه المقتضى  
 بقدره لا يقتضي واجاب بل لا يلزم مقتضى لانه مع كونه خارجا عن قانون التعيين  
 على ما قيل كونه مقتضى تدقيق والمجيب عنها والمحتاج لا يلزم بالحق في  
 ظاهر والمحال ان مقتضى الطلب الفرق من المالح بقدره بل هو من مقتضى  
 من الامور التي حقيقة التي لا يمكن تقديره على وجه الجسم كالمشخص لا يلزم  
 الموضوع وهو ظاهر واحتمل المقتضى الحكماء وهو جواز قيام  
 العرض بالعرض اقول هذا مناف لما سبق من الحكم على ما في الموضوع  
 العرض وظهر ان مقتضى المقتضى ليس من مقتضى الحكماء ومقتضاه من قوله هو  
 ليس هو الراسطة في العرض كما فهمه من الراسطة في الثبوت ومنه  
 الكلام ان الحال قد يقتضي الى الخلف بحال اخر في ذلك الحال وهذا  
 يبره اختيار من المتكلمين ووجه واسطة بين مذهبيهم ومذهب الحكماء اما  
 الاول فانه يقتضي كون العرض موضوعا للعرض وانما الثاني فانه مقتضى  
 لمذهب المتكلمين في حيث انهم يقولون وجهه الاعراض بقول الحكماء  
 يعارض اخر وللم يقول وجهه لكن لا يقول بغيرها الاعراض بل  
 بمقتضى الاعراض بسبب قيامها بذلك الحال فهو من مقتضى هذه الحقيقة اي  
 حيث انه قول بوجده تلك الاعراض يتأثر بمذهب الحكماء ومن حيث كونه  
 قولاً ينفي موضوعية العرض في ركن مذهب المتكلمين مما يقتضيه العرض  
 يجب ان يكون متميزا بالذات ليصح انه كونه معنى القيام هو الحقيقة التي  
 لا يقتضيه كونه الموضوعات للذات بل هو موضوع في ان يكون هناك ما يكون  
 المتميز بغيره بالذات اذا بالعرض يجب ان يتميز الى ما بالذات



كان بواسطة اوبنير واسطة فاما كثر الترخيم بالثلاث لما هو في قولنا  
 فليس لازم كمال الجفر ضرورة انت في قيام العرض بنفسه يمكن ان يقال  
 وجوب الاستقاء الى الجور انما هو للاستقاء التدرج للاستقاء قيام العرض  
 بنفسه فانه على تقدير التدرج لا يلزم قيام العرض بنفسه عليك التدرج  
 وقيام بعض الاعراف بالبعوض ليس اولى اه انت خير بان قيام الشيء  
 بالشيء انما يكون لرابطة بالنسبة بينهما فاذا اتفقت تلك الرابطة بين عرض  
 و عرض يقتضون العرض الثاني قائما بالدول وادام لم يكن تلك الرابطة  
 بين العرض الثاني وبين الجور الا بواسطة العرض الاول لم يكن مقتضى  
 لقيام الجور بالدوارطة ويخوف هذه الرابطة كما في الترجيح بهذا  
 لا بد على ما حملنا عليه فمجرد المصداق تحقق العلاقة بين العرض الثاني  
 وبين الجور اذا كان بواسطة العرض الاول ولعل في البسوت دون العرض  
 يكون حجة القياس بالجور دون العرض الاول وذلك ظاهر <sup>المتكامل</sup>  
 به متعلق بعين الفعل المفهوم من قوله لا وجوب اما باعتبار النفي او باعتبار  
 لفظ لا وجوب او من قوله بوضع باعتبار النسبة ولا معنى لفظ لا بقرينة  
 والوجوب والوضع الاستقلال بينهما انما يكون كمال الجور فالمراد ابطال  
 الجور القابل للانشاء الغير القابل للانقاس وهو الذي يقتضيه الجور الذي  
 لا يجوز لانقاسه كغير الجسم متولفا منه والجور المفرد لعدم انقاسه فانه  
 لما لم ينقسم لم يكن شريك له في ذاته فيكون مرزا اولاته لما لم ينقسم  
 او جازا اقله رتب الانقسام ما هو موقوف على التثنية الملتزمة للزوجية  
 فيكون مرزا وعرفه بالجور القابل للابواب الثلاثة المشهود

هذا التعريف للجسم الطبيعي والجور حيز وقابل للابواب فصله وزيفه الامام  
 الرازي في الاشارة بان الجور ليس له لما حيزه واحال بينه على  
 ما يركبه بان قابلية الابواب ليست بفصل لانها لو كانت موجودة لها  
 عرضا لزم نسبة ما يلزم من كونها عرضا احتياج محلها الى قابلية اخرى  
 لها وليزم يلزم ان يكون الجسم مقرا بعرض واجاب الله قدس سره  
 عن الاول بان انما ابطال كونه الجور حيز في كنهه بان اخذ مكان الجور  
 الموصوف لا في الموضع وابطال كونه حيزا هو لان من لوازم الجور ولا  
 يخرج لزم لازم الجنس لا يكون حيزا وفي التثنية ابطال كون قابلية  
 الابواب فصله واي لم يست بفصل لانها لا يحل على الجسم بفصل هذا  
 القابل للابواب المحمدا على الجسم وهو شرا من ثبوت قبول الابواب انتهى كلامه  
 الله انه مقامه فان قلت كنه هذا التعريف صرا على ما صرح به الشيخ في  
 الهيا الشفاخ ان المشهور في ما بين القدم ان الجسم هو الحيز والعرض  
 وليس معناه ما وجد فيه ابدال ثلثة بالفعل بل معنى هذا الرسم للجسم انه  
 هو الجور الذي يمكن ان يفرق فيه ابدال ثلثة متقاطعة انتهى ولان ذلك  
 معنى الرسم لا يكون صرا ولا يضمنه ما يمكن فيه ابدال ثلثة انم منه ان يكون  
 حيزا طبيعيا او تعليميا فيكون بنية وبين الجور عزم ويصوي من وجه  
 ومن قوله عدمه ان كل شيئين بينهما عموم وخصوص من وجه يكون الميزة  
 منها اعتبارية لا حقيقة فلهذا هذا التعريف صرا يلزم ان يكون لونه







وتبين له ما في المواقف فانه اذا لم يكن الجوهر القابل للانعكاس كذلك كان  
 في العلم به من غير انكشاف له وهو لو لم يكن كذلك لم يتحقق منه فلا حاجة الى انكشافه  
 قبل بل هو لما خراز عن سطح الجوهر الذي يغيبه حرم والتجربة لا يقتضي  
 ترك الاخر اذ هو مخصوص في التعريف بالاسم التي يذكر قبل اثبات  
 وجه الموقف وقبل الدلالة على التعريف بعض ما يدل كيف يقتضي  
 الوجه ليس يقتضي الجوهر فلو لم يقتضيه ان يكون تصور تصور الجوهر عاينه  
 ان يكون مستحيلا كقصور الجوهر الغير المتعارف فانه تصور الجوهر مستحيل است  
 جزي في الاصرار في التعريف انما يمكنه من غير ان لا لا اخر اذ لا يقتضي  
 التعريف به وملكه النقض يجب ان يكون موجبه وليس هذا التعريف  
 فان وجه الجوهر معلوم بالثبوت لا يحتاج الى اجابات والجوهر القابل  
 للانعكاس لما لم يكن الا في هذا الوجه المذكور كما عرفت في تصور سطح الجوهر  
 ليس تصور الاله ليلزم على تقدير عدم التقييد به كغير تصور سطح الجوهر  
 تصور الجوهر فثابت فيكون المركب منه جسام كما لا يخفى اذ  
 لا يثبت ان لسا الكلية اذ كونه جزءا واحدا منها قابلا للتناقص في الجواهر  
 الثلث لا يثبت كون الجوهر المركب منه ومن الاجزاء الغير المنقسمة في  
 الجواهر الثلث مركبا لا باعتبار التآلف من الاجزاء في مفهوم  
 لاداء لا خيرة للجواهر الثلاثة من الاله اما لانه انما هي القسمة  
 يلزم وجوب الجزء اما في الخارج او في الوهم واما لانه اذا انتهت يلزم

انكر

ترك الجوهر تلك الاجزاء وما والذليل الدال على امتناع وجوده وترك الجوهر  
 يتم الوجه والتركيب الى ارجحى والوجهين ظاهر عليه ان هذا انما يلزم لو لم  
 يكن شبه القسمة الفعيلة والوقت قبل الفرضية واما اذا انتهت قبلها فلا يلزم  
 الا وجود الجزء في العقل على الوجه الحق او التركيب في الوجود من اجزاء لا يخفى  
 بحسب الفرض العقل واستلزمه حال اذ لا يلزم منه الا وجوده في العقل على  
 الوجه الحق ولا يخفى في كيف ولو لم يكن وجوده في الوهم على الوجه الحق و  
 لا في العقل على الوجه المذكور الحق لم يمكن الحكم عليه والمحال ان ما شبه  
 القسمة الفعيلة او الوهمية ليس جزءا لا يتجزأ مطلقا بل يجب تفكيك القسمة  
 وما يثبت القسمة الفرضية ليس يتعين فلا يصدق على شيء من اجزاء  
 لا يتجزأ وذلك لان ما ينزه الى القسمة الفرضية وان لم يتعين عند العقل الا  
 انه لا يثبت كونه مستحيلا في الواقع انما هي القسمة الفرضية ان الحكم العقل على  
 المتعجز بالذات بان ما يلي منه احد الجواهرات غير ما يلي منه جزء او غير هذا  
 ان لم يقدّر على تعيين الجهة وتعيين ما يليها منه بالذات في الاله فانما كانت  
 هذه القسمة بان يكون المحكوم عليه يكون في احدى الجواهرات غير محكوم عليه بان  
 شيئا دون شيء يلزم وجهه اذ مقتضا في الخارج ضرورة تعيين المحكوم عليه  
 بالكون في احدى الجواهرات في الخارج كونه فوق مثلا وان لم يكن كذلك عند  
 العقل وكون الجزء محكوما عليه لا يتلزم الا الوجه في طرف الحكم ولا  
 يتلزم الوجه في الخارج اذا لم يكن الحكم سببا في الخارج ولا يصدق حكم على  
 الجزء حاصيا اصلا واما كونه منتهى القسمة الفرضية فيسند على وجه  
 في الخارج كما يشاهد في رك وقدر وجه الاداء بما حاصلة التحليل انما



يكون الى اجزاءه لوالفت تحصيل منها ما يورس قدره مقدار المخل وذلك  
 ضروري يجب ان يكون لكل من تلك الاجزاء مقدار في نفسه يكون مقدار  
 الجسم محجوز مقدار الاجزاء فلا الخلل الجسم الاجزاء لا يتجزأ ولو لم يكن العقل  
 يمكن ان يكون المؤلف منها حيث يورس في المقدار للجسم المنقسم <sup>جاء</sup>  
 فيلزم ان يكون الجسم من كتاب اول الامر اجزاء لا يتجزأ لان يكون في  
 ومثلا الى اجزاء لا يتجزأ فغير ادائه الى جزء الذي لا يتجزأ المركب منها  
 لا يقال فيلزم استيعاب انقسام الجسم الى ما لا يتجزأ من اجزائه كانت تلك  
 الاقسام موجهة والفت تحصيل منها مقدار غير متناه ضرورة ان  
 مجموع المقادير الغير المتناهية غير متناه لانا نقول بقبول الجسم الى انقسام  
 الى اجزاء غير متناهية لانه لا يصلح الى احد لا يقبل القسمة لانه لا يقسم  
 المقادير الغير المتناهية اذا كانت متناهية او متناهية كان مجموعها  
 غير متناه اما اذا كانت متناهية فلما لا يرسل في انقسام الذراع  
 المتداخلة الغير المتناهية بغير نصف ونصف ونصف وهكذا لو فرضت  
 مجموع لم يحصل منها ان الذراع والجسم انما يقبل الانقسام  
 الا فراد غير متناهية على سبيل التناقض والاعلى سبيل التناقض  
 فمتنع بمرهه فضلا عن الزائد هذا ولا يراد عليه ان غاية ما لم  
 ان لا يتجزأ الجسم الى اجزاء لا يكون انشأ منها مقدار ومن الجواب  
 ان يكون بعض ما يتجزأ الى الجسم غير منقسم وان آخره يكون المركب

من جميع اجزائه من الجسم المقدار فلا يلزم استيعاب الخلل للجسم بالمالا  
 ينقسم اصلا وذلك لانه اذا وجب انتهاء القسمة في الجسم يجب ذلك  
 في كل قسمة في الجسم واذا وجبت في كل قسمة في الجسم وجب بالافرة كون  
 جميع الاجزاء مما لا يتجزأ كما يظهر عند التأمل ولان المقادير الغير  
 المتناهية بالعدد سواء كانت متناهية او متناهية قسمة مقدار جميعها غير  
 متناهية بالضرورة ولا فرق في ذلك بين المتناهية وغير المتناهية  
 اذا اعتبرت من الجانب الذي يمكن من تزايدته لا محالة وذلك لان المتناهية  
 لما كانت متداخلة لا يزيد مقدار مجموعها على مقدار المقصود ومعنى  
 متداخلة الاجزاء انهم يقسم الشيء في قسمين قسمين قسمين وهكذا  
 القسم رافعة القسم وقسم القسم رافعة القسم وهكذا اما اذا  
 قسمنا جميعا مقدار ذراع الى نصفين وقسمنا احد نصفه ليقسم الى  
 قسمين وقسمنا احد نصفه ليقسم الى قسمين كان مقدار كل قسم من التقسيم  
 نصف ذراع وفي التقسيم الثاني ربع ذراع وفي التقسيم الثالث ثمن  
 ذراع فاذا قسمنا الثمن الى قسمين يصير ربعا واذا قسمنا الربع الى قسمين  
 نصفين ولذا قسمنا النصف الى قسمين يصير ذراعا مجموع هذه الاقسام بعد  
 الانقسام لا يصير ازيد من ذراع وهكذا لو قسمنا ذلك الذراع الى غير  
 النهاية وقسمنا الاقسام الغير المتناهية بعضها الى بعض يصير المجموع  
 ذراعا لا ازيد وذلك ظاهر عند التأمل فتم الذراع ليس قابلا للانقسام



بالفعل الى غير النهاية واما فرض انقضاءه بالفعل الى غير النهاية لا يلزم  
 كون المقدار المركب من اقسامه غير متناه وخرق بينهما راسخا ويزيد على  
 ذلك انهم قد واما المناقضة اذا اعتبرت من الجانب الاخر فيكون متزايدة  
 فانما يتصور ان يمكن ان يقي من الجانب الاخر شيئا وفيه نصيب منها لا يلزم  
 منها ان قلت اذا كانت الاقسام الغير المتناهية المناقضة مقدارا محجوبا  
 متناهيما غير كون الغير المتناهية محصورا بين حادين ما طرأ ذلك  
 المقدار قلت ذلك المقدار كم متصل عمن لم باعتبار التحليلات  
 التي التناهي على غير متناه وكم متصل عمن والطرفان انما يحيط  
 به باعتبار كونه كما يستلزم لا باعتبار كونه عددا قاطنا لا يفصل  
 هذه الاطراف ان كانت الاولى الاكتفاء به بقوله لا يقول فما  
 ط في طرفه الفوقاني اه لان طرفه الاطراف قد اخذه في السؤال  
 فلا فائدة في الرد فيه ما ط في طرفه الفوقاني اه يعني ان  
 كل طرفه الفوقاني حيث لم يحل به غير المحل ط و التماسه حيث كونه  
 محلا له ولم يكما متجايزا بل ذات ولكن كونهما متجايزين بالهيئة في  
 الاشياء يتلزم انقراضا دون شئ في ذاته لا مما له فانه قد ما قيل في  
 ان هذا هو ان الطرف انما يقع به من الاقسام ليس كذلك وجوه كثيرة  
 اعتد له طرف وليس جزء اولي جزء يكون موضوعا للطرف ولكن لا يد عليه  
 ان لا يتم ان بعض الاجزاء الامتداد ليس اولى من بعض كونه موضوع  
 الطرف اجزاء الامتداد اقسام قسم يمكن انهم انتقائه مع بقا الطرف  
 على ما كان وقسم لا يمكن ذلك وقياسه بالقسم الثاني اولى وذلك

لان

لان قوله وليس جزءا معناه انه لما كان جزء الامتداد ليعض امتدادا وليس جزء  
 جزء من الامتداد الثاني اولى من جزء منه لا يكون محلا لطرف الامتداد  
 الاول فتدبر بحيث يتلوا في الثلاثة لما كان الكلام في تركيب الجهم  
 من تلك الاجزاء والتركيب الحقيقي ان يكون بالتلوا في انقراض المنع لحدار  
 كون التلوا في محال له وجوب وقوع التلوا بين تلك الاجزاء على التلوا  
 الاجزاء قابلة للحركة لما حاليه ليعتدل الجسم المركب من اجزاء تلك فلتفكر في ترك  
 بعضها الى بعض بحيث يتلوا في متماثل والا لزم ان يكون داخلها  
 لاحد طرفه فان فصلت في ذلك الطرف شئ لزم انقضاءه بكمه والآن  
 فالتمس اخل وحده ثمة كانت او حصة او سعة لا فائدة في  
 التجميع اذ عند الوصول الى الجليان الوسط يرفع الى المركب ثمة فتدبر  
 وكذلك فيما يشاء وقرضا ترك كل منها محورها الى الاخران من  
 المكان وجه الجزء على الانفراد يفرق في خطوط يوضع راسها على خط  
 وتكون كاعلى الوجه المذكور وقد بينت المكان الحركة الى الوسط او الحركة انما  
 يتصور في فرع من فرع المنحرف والفرع الذي يتصل بالجزء ان فيه الى  
 الوسط لا يبع الجزءين فلا بد ان يبقا قبل وصولها الى الطرفين وي  
 المركبين لزم ان يكون مضافه الجزء الذي على المركز اه قد يقال  
 لو انما كون دورات جاري الى المركز ازدياد لم يلزم ذلك وللم لم يلزم  
 الاستمرار تام دورة الاقرب قبل دورة الالبعد وذلك اقرب الى  
 تكديس الحشوي التعلل كما لا يخفى فكانت مخرجه الحشوي



للطائفة المازنة التي تقع فيها التفلكت قد يقال اذا كانت زيادة  
 العظيمة على الصغيرة مما نسبته عظيمة كسببه المالف الى الواحد مثله  
 لزم ان يكون الصغيرة الى ان تقع العظيمة تسعة وتسعين  
 ويجعل المافكا في هذا القدر من الزمان واللفوق في زمان قطع  
 جزء فان لمافكا ان التفلكت بلب نون اللصوق الطف بكثرة الحركة  
 يرد عليه لزم هذا انما يستقيم لو كانت الصغيرة ينفصلت بالكثرة للذ  
 وليس كذلك فانها ينفصلت بايلها وبغيرها تفاوت يرد في ذلك  
 وهكذا الى ان يصل الى الدائرة الملتصقة بالدائرة العظيمة اذ لا  
 حاصه في ذلك الى فرض الملائمة بل مما نسبته جزء من الصغيرة  
 جزء من العظيمة كاف في المطلوب فقدر - ودعوى العلم من  
 الكائنات قصر ازمنتها آه قد يقال وكذا عدستها على تقدير  
 لاينا في الاحاس بها والا لم يتميز الحسن الحسن على المحل  
 ليعر لوجه جز لا سفر الدائرة قد يقال يمكن اجزاء في المضلعات  
 فاذا جعلنا فرضنا الخط محيط بمثلث او مربع مثلا فاما ان  
 يتلاقى ظاهرا الى آخر الزيادة فيكون انقفا والاشكال المستقيمة  
 المستديرة والمنقطة الماضلة مطلقا وقد تقرر الدليل كذا  
 اما ان يبرأ كل جزء من المحاط جزء من المحيط فيلزم مساواتها  
 في الاجزاء او يكون بآء بعض الاجزاء اكثر من جزء فيلزم

الجزء وهذا ايضا لا يخص بالدائرة والمراد انتقاء الدائرة والشيخ  
 الرئيس الزينم وجه الدائرة بآء اذا فرض الشكل المثلث مستديرا  
 مضرب وكان موضع منه اخفض من موضع حتر اذا اطبق طرفا خطيهم  
 على نقطة نفرض وسطا وعلى نقطة في المحيط استوت عليه عرض كان  
 بطول ثم اذا اطبق على الجزء المركز وعلى الجزء الذي يخفى من المحيط  
 كان اقصر السني ان يتم قعره كجزء او اجزاء فان كان زوجة الجزء  
 لا يتدبر بل يتدبر عليه فقدر ينقص عنه باقل من جزء وان كان لا يتصل  
 به بل يبقى فبقية فليقدر في الفرض هذا التدبير فاذا ذهب الانقفا  
 الى غير النهاية ففي الفرض انقفا لم يانهاية وهذا خلف على منبهم  
 ايضا يمكن ان يقال انا اذا فرضنا خطا مستقيما محمدا كالمركب من  
 خمسة اجزاء مثلا واثبتنا احد طرفيه واردا الطرف الآخر الى الخ عال  
 الى موضع الاول فلا محالة يحصل سطح مستوي اطول المستدير بحيث يكون  
 بعد كل من اجزائه الى موضع الطرف الثابت على السدار فلو كان هنا  
 نفرض بعض كثة الماضلة والزوايا لزم كثر بعض اجزائه اقرب الى  
 موضع الطرف الثابت وبعضها البعد وهذا خلف او يمنع كثة الشكل  
 والفرض وهو ليس بمحال والملائمة الطفرة اعني عدم مساواة الخط المذ  
 في حركته جميع اجزاء الى جهة واحدة بل لا يماسهم فان الدائرة المحيطة  
 شكل مفروق قد يقال ليس المحال بل ليس المماسا لم يتلاقى فوائده



بل اتفاقها حتى يشكك في بروج محدور الشق الثاني وهو  
 الاتفاق بل المراد شكك كثير الاصطلاح يشبه الدائرة حيث لكثرة  
 اصطلاحه وانفراجه فواياه بحيث لا يظهر عند الحس كان المسترس  
 والسبع والربع ليعبر بمرحلي بعيد دائرة هذا بناء على ما يقتضوه  
 من اختصاصه بالدائرة وقد علمت حرمان مثلثة المضلعة فلا  
 ينفعهم نفى الدائرة والفقول بانها شكل محروس بهذا المعنى  
 فكيف يبرر الجزء آه قد يقال لهم انهم لم يصفوا كون الحزب  
 الواحد محسوس فلا يلزمهم هذا المحذور ويكفي ان يقال ليس فيهم  
 مجموع المضار من محسوس كما مر ان مجموع الاجزاء كذلك وفيه ما يك  
 فان الماضي من الحركة موجودة في الماضي من الزمان  
 فان قلت لما شكك في الحركة المتصلة القطيعة لانها  
 هي المنقسمة في امتدادها الى فترات المنقسمة بالجزء والاستيعاب كمالها  
 التدرجية فانها ينقسم في امتدادها الى فترات ولا يتصف بشئ منها  
 والحركة القطيعة لا وجود لها في الماضي فكيف يتصف كونها موجود  
 في الماضي او المستقبل قلت اتصافها بالماضي والمستقبل لا يتلزم  
 وجودها في الماضي اذ المتصف بالماضي والمستقبل في الزمان  
 ليس الا الزمان المتعد الذي هو جزء الحركة القطيعة وكما لا يوجد  
 لها في الماضي ولا وجود له ليعبر فيه والموجود فيه من الزمان انما

الزمان

هو الزمان بمعنى الآن الحال الذي هو بارز الحركة التوسيطية الموجودة  
 الخارج فان قلت لما شكك ان المتحرك متصف بالحركة في الحال فلو لم  
 يكن الحركة موجودة في الحال لم يكن اتصافه بها قلت ان اردت ان  
 المتحرك متصف بالحركة المتعد كونه في الحال معناه وان اردت  
 انه متصف في الحال بالحركة مطلقا مع ان تكون الظروف متعلقا  
 بالاتصاف مستلزاما ولا يلزم منه الاتصاف بالحركة مطلقا لا وجود  
 في الحال اذ لا امتناع في اتصاف الشئ في ظرف بما لا وجود له  
 ذلك الطرف فتمامه واذا كان الآن موجودا آه فان قلت  
 وقوع الحركة في الآن يقتضيه وجود الجزء سواء كان الآن موجودا  
 في الخارج او لا فلا فائدة في اخذ وجوده في الدليل ومنه في  
 الجواب قلت ليس كذلك بل انما اتصاف الحركة الغير المنقسمة على  
 اوجب الجزء في الماضي وانما اتصافها في الماضي انما يكون لكانت موجودة  
 في الخارج وموجود في الماضي انما يلزم من وجوده الآن الذي هو طرف  
 لها في فترتها لان الماضي كان حالا والمستقبل سيصير حالا  
 هذا انما يصح لو كان الزمان مركبا من الاجزاء التي لا تجزى والى فكيف  
 كون الماضي حالا ومحدوده المستقبل حالا والى ليس الاخذ المستر  
 بينهما وظرف لحيث هما كالنقطة المفروضة وسط الخط من البين  
 استنعى كون النقطة امتدادا وصورة الامتداد نقطة واما اذا  
 كان الزمان مركبا من الامتدادات الغير المنقسمة فيمكن ان ينقطع الآن

الذي هو الحال في غير زمان الزمان المستقبل فقر حالا على ما قرأنا كثيرا لا بد من وجوده في الماضي على ما قرأنا كثيرا







لكون الاجزاء متساوية في الوضع والاعراض المتداخلة ليست تمام  
 اليها الجسم بهذا الانقسام **قول** خذ الجسم ارجع منها اه قد تقبل  
 فينظر في الاستدلال بالنسب الى تجل جسم ذي حجم الواحد كال  
 الجسمين وادبا زدياد الاجزاء فيكون الجسمين نسبة الى حجم فوي حجم الكثرة  
 الغير المتساوية الى آخره ليل فان قيل النسبة هي اينة احد المقادير  
 من الاجزاء ما يقع اذا كان المقدار من نوع واحد وكان المنسوب  
 الى اواضع اليه افعالها فيمثل المنسوب اليه والنقطة لا يمكن ان ينسب  
 الى الخط والخط الى السطح ولا السطح الى الجسم حاصل من اجتماع  
 النقطة والسطح **قول** السطح من اجزاء الخطوط ولا الخط من اجتماع  
 النقطة فليس كل جسم يناسب الجسم فلنا النقطة والخط والسطح  
 والجسم انما يكون انواعا مختلفة على تقدير اتصال الجسم بالمقادير ولا  
 على تقدير تركيب المقادير من اجزاء لا يتجوز فالخط يحصل من الاجزاء  
 والسطح من الخطوط والجسم من السطح بانضمام بعض من كل  
 منها الى بعض آخر منه فيكون النسبة حاصلة بين تلك الانواع  
 لا محتم **قول** اذن من الجائز ان يكون الى قوله دون الاعراض المتساوية  
 بين المقادير اي كونها على نسبة واحدة الاولى الى الثانية و  
 والثالث الى الرابع هو كونها بحيث اذا اخذت اضعاف  
 امكن ما لا نهاية لها للاول والثالث متساوية للمراتب والثاني

في قوله من غير ان  
 يقال لو كان لكثرة  
 المتغير حجم فوي

جسم

والله

والرابع متساوية للمراتب كانت الاوليان معا ابراما زديادتين  
 على الاخرتين واما ناقصتين منها واما متساويتين لها واقل ما يقع  
 في النسب بين الاعراض اي كونها على نسبة واحدة الاولى الى الثانية  
 والثالث الى الرابع كونها بحيث يكون الاول منها للثاني والثالث  
 والرابع اضعافا متساوية او جزء واحد او اجزاء بعضها والمقادير  
 المتشاركة هي التي يكون لها مقدار واحد بقدر ان عرفت زدا  
 فاعلم ان نسبة مقدار الى مقدار قد يكون بينهما نسبة عدد الى  
 عدد وذلك اذا كان المقدارين متشاركين وقديمين ذلك ان يكون  
 في التحل الخامس من المقالة العاشرة من كتاب الاصول وقد لا يكون  
 فيقول انه المحتم لما كان بقدرها الجزء الواحد سواء قلنا ان اجزاء  
 ذو مقدار او لا اذا شك ان نقصان جزء من الجسمين مرات  
 متساوية او غير متساوية يتبقى الجسمان لا يحد فيكون نسبة الجسمين  
 ازدياد الاجزاء الى الجسم لكونها متشاركين نسبة عدد الى عدد ولما كان  
 ازدياد الجسمين ازيد الاجزاء فيكون نسبة الجسمين الى الجسم نسبة عدد  
 الاجزاء الى عدد الاجزاء لا يتجوز فلما يكون من النسب الخمس التي يوجبها  
 المقادير دون الاعراض وهي التي تتحقق بين المقادير لا يكون لها  
 عادة مشتركة فاذا نقص الاقل من الاكثر فواحدة تبقى الاقل ثم  
 اذا نقص الاقل الثاني لك من الاقل الاول يبقى اقل من الاقل الثاني

في قوله من غير ان  
 يقال لو كان لكثرة  
 المتغير حجم فوي

بشيء



واذا انقصنا اقل الثالث كذلك من الثاني بقي اقل من الثالث فكيف  
 يمكن ان يكون التناهي في المقدار قابل للتقسامات الغير للتناهي متصو  
 فيه ذلك بخلاف العدد ضرورة انتهاء الى الواحد وثبت ان هذه  
 النسبة اعني الصيغة اعلا يوجد في المقادير ان لو كانت متصلة في ذاتها  
 يكون متساوية في الواحدات الغير المتصلة كالحسين فيها نحن في ذاتها  
 متساوية فمما في الاجزاء التي لا تجزئ فيها فتمت له الواحد في الواحد  
 الاعداد بالكلية فثبت المقادير فانما يصح على تقدير اتصال المقادير  
 وانما على تقدير اتصالها في الاجزاء فلا فوق بينها وبين الاعداد **قول**  
 وجب ان يكون لها مقادير في نفسها فبقا في هذه المقادير ليست  
 عند القائلين بالجزء ولو سلموا ما ذهبوا الى تركيب الجسام منه وفيه  
 ان كونها مستمرة غير لازم بعد كونها غير متناهية وقد اثبتنا بانها لو لم يكن  
 كذلك لم يتصور حصول حجم بانضمام بعضها الى بعض بالبدنية **قول**  
 ولا يخفى ان هذا الوجه لا يخلص بابطال منسوب النظام الاول ان يعقل  
 قول المتكلمين بعدم حرق التسريع البطيء في المسافة التي بين البطيء  
 والتسريع لما كانت عند النظام حركة من اجزاء غير متناهية بالنظر فلا يلزم  
 للتسريع قطعها في زمان متناه فلا يلحق البطيء بها ويجعل قولهم ان  
 لا يقطع المسافة المتناهية في زمان متناه بقولهم في الدليل على سبيل  
 الزحف اي وان لا يقطع مسافة متناهية في زمان متناه مطلقا سواء

١ فلو سلم وجه من الزمان  
 ٢ فلو سلم وجه من الزمان  
 ٣ فلو سلم وجه من الزمان  
 ٤ فلو سلم وجه من الزمان  
 ٥ فلو سلم وجه من الزمان  
 ٦ فلو سلم وجه من الزمان  
 ٧ فلو سلم وجه من الزمان

مما ينبغي

كانت

كانت بين التسريع والبطيء اولاً ولاح كون كلاً مختصاً به باطلان  
 النظام واما التوجيه التي اخذها الشرح جعل الوجهين وجهاً  
 واحداً فلا بأس به فعمل الكلام اذا الواجب ان لا يكون قولهم  
 لحرق التسريع البطيء في زمان لا يقطع المسافة المتناهية في زمان  
 كما ثبت في بقية وقدر يقال يمكن ان يورد مثل هذا الوجهين  
 على منسوب الحكماء بناء على ما تقرر عندهم ان المتحرك في كل مقول  
 يحول ان يتصرف في كل ان يفرض في زمان الحركة بفرد ذلك المقول  
 الا ان قال لم يتصرف البطيء بفرد منها يميز السكون والالتفات  
 يمتنع للحق والمقطوعة والجواب ان هذا الحكم عندهم انما هو باعتبار  
 الانات الفوضوية وهي متناهية لا يقطع الفرض في الواحد والآخرى  
 باعتبار عدم التناهي وان اجري مطلقاً تقول الانات الفوضوية لا يمكن  
 ان يكون متناهية عندهم بل يجب ان يكون بين كل اثنين زمان وان لم  
 قل وكذا بين كل حدين من المتساوية في الزمان في الزمان المتساوية الواقعة  
 بين الانات المفروضة في زمان الحركة يجب ان المسافات الواقعة تكون  
 بين الحدود المفروضة في مسافة الحركة غير متساوية بل يجب ان يكون  
 التي يقطعها البطيء اقل من المتساويات التي يقطعها التسريع لوجوب وقوع  
 التفاوت بين التسريع والبطيء عند اخذ الزمان في المسافة فيقطع  
**قول** التوجيه الى القول بالبطء استدل النظام على الطرفة بانها

لا يكون قولهم ان لا يقطع  
 متفهم بان يقال التسريع  
 التصف بفرد من مقوله

واما



اذا اشتبا وترافى وسط البر وشذبا جملامشد واطرافه الآخر  
 برلو والقيما الدلو على الماء ثم يجعل كلبا في الجبل فيضنه الفم فيجذب الودنة  
 فالرود كالحب لصلان معا الى رأس البر مع ان مسافة الدلو ضعف  
 مسافة الحطب على ما فرضنا وان كانت خيرا لانهما لا يدوم الطفرة منه  
 ذلك لو كانت الحركة متساويتين في السرعة والبطء كما انهما  
 متساويتان في الابتداء والانهاء وليس كذلك فان حركة الدلو  
 ضعف حركة الحطب فان الحطب انما يتحرك بحذبا فقط والدلو  
 يتحرك بحذبا وحذبا لوتر معا فخير قول **قوله** ولا حاجة له الى غيره  
 المحاضرة ان انت خير بان مثل هذا الزمان يرد عليه في الزمان ان  
 فان الزمان اذا كان مشتقلا على اجزاء غير متناهية بالفعل يلزم ان  
 لا يمكن الافعال منقولة الى متناهية اجزائه اذ ذلك يتوقف على  
 انقضاء الزمان الذي فيها وهو غير ممكن لاشتغالها على اجزاء غير  
 متناهية بالفعل وجوب الموافقة مع كل جزء منها وقياس ذلك  
 على منسوب الحكماء اشتباهه بين القوة والفعل كالا يخفى نعم يمكن له  
 التفصي على اكثر الزمان المرتبة على القول بفعالية الانقسامات  
 الغير المتناهية بان يقول انما يلزم منه الزمان من اشتغال الجسم  
 على اجزاء غير متناهية بالفعل كونه غير متناهية المقدار وذلك انما يلزم  
 لو لم يكن الاجزاء متناقضة متداخلة بل كانت متزايدة او متساوية

والراد بالتداخل كون الاجزاء على طريق النصف ونصف النصف ونصف  
 نصف النصف وهكذا وقد برهان ذلك **قوله** فانه يجوز ان يكون  
 جميع اجزاء الجسم غير متناهية اذ قد يقال لو كان عدد الامتدادات  
 الصحيحة الفرضية متناهية والا لا يمكن فيه فرض امتداد غير متناهية  
 الاجزاء بان يكون كل جزء منه واقعا في امتداد غير تلك الامتدادات  
 الغير المتناهية وقد فرض ان كل امتداد يفيض فيه متناهية الاجزاء  
<sup>كان</sup> واذا تعدد الامتداد والاجزاء الواقعة في كل منها متناهية <sup>كان</sup>  
 الاجزاء الواقعة في الجسم متناهية بخلاف وفيه انما يلزم الحكم  
 فرض امتداد غير متناهية على الاجزاء او يمكن فرض امتداد واحد  
 على جميع تلك الامتدادات الغير المتناهية الممكن الانفراض في  
 الجسم ليكون كل واحد على جميع اجزاء منه واقعا في واحد منها وذلك  
 ليس بين بل الظاهر ان امتدادا واحدا من تلك الامتدادات هو  
 على سوا رتبة تلك ذلك الامتدادات متداخلة **قوله** بان  
 الضرورة تقتضي ما يطلانه لواريد من التداخل ما ذكرنا من كون  
 الاجزاء متداخلة اى متناقضة لم يمكن ابطاله بالضرورة **قوله**  
 لانها لو خرجت الى الفعل قول غير متناهية الاجزاء للمقدار قد عرفت  
 بما ذكرنا سابقا انه لا يلزم ذلك فان قلت لما وجب ان يكون



الكل جزء من تلك الاجزاء مقدار في نفسه ضرورة امتناع الجزء  
 فيما انضمام بعضها الى بعض وارتب غير متناهية يلزم عدم تماهي  
 مقدار المجموع بالضرورة قلت نعم كل جزء مقدار في نفسه لكن  
 مقدار كل جزء جزء من مقدار المقسوم فلو كان مقدار المقسوم  
 في نفسه غير متناهية يكون بعد انضمام الاجزاء انهماك واللا  
 فلا والحاصل انه لا يلزم زيادة مقدار المجموع الحاصل بعد انضمام  
 على مقدار المجموع الذي كان قبل التقسيم او التقسيم انما وقع  
 على نفس المقدار الذي كان قبل وكل واحد من الاقسام انما  
 هو جزء من ذلك المقدار فان مجموع المقادير المتكثرة الحاصلة  
 بسبب القسمة وكانت موجودة قبل القسمة او جودا تفصل  
 واحدا عن حدثة سوى القسمة وهي لا تزيد في المقدار  
 بل هي تفصل المقدار فقط فمنه لا يلزم زيادة المقدار  
 البعد على المقدار القليل وخرج مقدار المقسوم ان كان غير متناهية  
 قبل الانقسام فبعد الانقسام وانضمام الاقسام يجب ان يكون  
 غير متناهية والافعال كان قبل الانقسام متناهية ووضوح تحليله  
 وتجزئته على سبيل التناقض لا الى نهاية ووضوح خروج جميع  
 الاقسام الغير المتناهية الى الفعل ثم فرض انضمام بعضها الى بعض

جسما

جميعا لا يلزم ان يكون مقداره زائدا على ما كان او لا فضلا  
 يكون غير متناهية لكن ذلك المفروض اعني تجزئته للمقدار المتناهية  
 لا الى نهاية وخروج الاقسام الغير المتناهية من الفعل حال اذا  
 ليس في وسع المتناهية وقوته قبول التجزئة لا الى نهاية بالفعل  
 فانه التجزئة والتقسيم على سبيل التناقض ينتهي لا محالة الى حد يعجز  
 الوجود عن ان يتميز فيه جزء عن جزء فلا يمكن فيه القسمة الوهية فضلا  
 عن الخارجية بل يبقى محذور حكم العقل حكما كلياً بان فيه جزء غير جزء  
 والمخصص بالحكم بانتناع فعلية لا نهائية انما هو القسمة الخارجية  
 والوهية فضلا عن الخارجية لانها على سبيل التفصيل والتجزئة  
 تجزئ القسمة العقلية فانما ليست الا على سبيل التحية والاحمال  
 فظهر ان المقدار المتناهي ليس في وسع قوة التحليل لا الى نهاية  
 بالفعل وظهر ان القسمة حكمهم بانتناع قبول الجسم للانقسامات  
 الغير المتناهية بالفعل ينبغي ان يكون لا محال ذلك لا لانه لو لم يكن  
 ذلك لزم انه يصير مقدار الاجزاء بعد الانضمام غير متناهية فانه لم يلزم  
 ذلك كما يتبين هذا قد اتم اورد في هذا اشكال وهو ان الاقسام  
 التي يمكن ان يوجد لا يخلو احد من يكون متناهية او غير متناهية  
 فعلى الاول يلزم ان وقوف القسمة عند الانتهاء الى جزء الا جزئاً على  
 الثاني يلزم كون المقدار الجسم غير متناهية لما ذكرتم والجواب ان تلك  
 الاقسام ليست متناهية ولا غير متناهية بالتساوي اعمد على لم يصير

ثم انه يورد



موزونة للعدد لم يغير عرض القسم لها والاقسام التي يوزن  
 لها القسم بالفعل اما في الخارج او في الزنبر متساوية ولا يلزم كون  
 القسم مطلقا اذ الجزء الاخير واسلم لم يكن منقسما بالفعل لكون  
 يمكن اعتبار القسم فيه والحاصل ان كلما اعتبر عرض القسم لهما لا  
 بالنهاية واللا نهاية فتدبر **قوله** والكسر لا يحتاج اليها فالكسر  
 في الاصطلاح قسم انفاكية لا يحتاج الى نفوذ الى القسم  
 سواء اطلق عليها الكسر اللغة او العرف او لا كان القطع قسم  
 انفاكية يحتاج اليه فلا يرد ان القسم الانفاكية لا يحتاج  
 في عين القسمين اذ الحق من القسم الانفاكية وليس قطعا  
 لعدم نفوذ الالة فيه **الكسر** لان محل التسوية يجب ان  
 يكون مقايير المحل للباض في الخارج وفيه ان المغايرة في  
 الخارج لا يستلزم الانفكاك والظاهر ان هذا التوهم انما نشأ  
 من كلام الشيخ والمصنف اما الشيخ فيحيث قال ان اختلاف الاخر  
 يوجب الانفصال بالفعل وايضا حيث ذكر في مقابلة  
 القسم الوهمية والفرضية كما في الاشارات واما المصنف  
 فانه قال في شرح الاشارات الانفصال اما ان يكون  
 مؤديا الى الافتراق او لا يكون والثاني يكون اما في الخارج  
 والوهم مثال الاول ما بالفلك والقطع ومثال الثاني ما  
 باختلاف عرضين فارين ومثال الثالث ما بالوهم

وانت خير

وانت خير ان شيئا ما نقلنا لا يدل على كونه قسمه انفاكية  
 بل يدل على كونه قسمه فرضية وهو اعم من الانفكاك كما مر في  
**قوله** والحق انها لا يوجب انفصالا في الخارج قد يورد عليه  
 انه يلزم في صورة البلغة مثلا اجتماع الضدين في محل  
 واحد في نفس الامر ويمكن الايجاب بان عدم المغايرة في  
 الخارج لا يستلزم عدم المغايرة في نفس الامر اذ المغايرة في  
 والفرضية اذا كان لها صح ومنه انتزاع في الخارج المغايرة  
 في نفس الامر مما في صورة حلول عرضين فتأمل وقد يجب  
 ايضا بان كان الاشياء الكثيرة باعتبار اشتراكها في صفة  
 واحدة يتصف بالوحدة كذلك الشيء الواحد بالذات قد  
 يتصف باعتبار تعلق الصفا المنكثرة به بالكثرة فوحدة  
 محل التعلق بالذات لا يتناقض في كونهما من حيث انها محل  
 البلغة باعتبار تعلق الالوان المتعددة به فتدبر **قوله**  
 نعلم بالضرورة انه لا يصير بذلك جزئين منفصلين احدهما  
 عن الاخر ان الادب الانفصال الانفكاك فهو كذا لكون  
 اراد ما هوام قد عوز ان الضرورة في بطلانه غير مسموعة  
 كيف وقد عرفت ما يدل عليه من كلام الشيخ والمصنف **قوله**  
 لكنت المسافة يصير اق م غير متساوية يمكن ان



فقال لو كان للحزب هو صورة تماثلا غير متناهية في الخارج  
 فذلك غير لازم اذ الحدود في المسافة انما يتحقق بالاعتبار  
 والفض ونقطع بانقطاع الاعتبار وايضا لا دخل لذكر  
 متصلة في ذلك وان كان هو صورة تماثلا منفصلة ومتصلة  
 فقط وليس غير ما ذكر قبل وايضا يكون ذكر عدم النهاية لغوا  
 محضا **فقال** فيجوز على المتصلين انه بهذا شبهة قوية هي  
 ان عروض الكثرة للطبيعة يتصور على وجوه احدها ان  
 يكون في ابتداء الخلق كثره والثاني ان يكون في ابتداء الخلق  
 واحدا ثم يفيض له الكثرة بواسطة الانكسار فنوع الكثرة  
 انما يجب الوجود من عروض الانكسار فلا يلزم من جوار عرض  
 الكثرة للطبيعة جوار عرض الانكسار لها والجواب ان  
 القصة المقدارية مطلقا هو تحويل وجود واحد الى وجوه  
 اذ الوحدة اتصالية مساوية للوحدة الشخصية فكما ان  
 الشيء الواحد تابا في الفطرة الثانية يحل بتوارده على الوحدة  
 والتعدد المقدارين مع بقاء الوجود الشخصي كما بالبيانية  
 فذلك تبا في الفطرة الاولى ان يتقدمين ان يقبل الوجود  
 الواحد والوجود والتعدد والحاصل انه البيانية لا يفرق في  
 احتمالات توارده الوجوديين على الشيء الواحد بين التبدل

الا ابتدائي والطاري فكما لا يجوز هذا للجور ذلك هذا  
 خلاصة ما افادة بعض الاعظم رضوان الله عليه شبهة اخرى  
 كون قبول القصة الوهمية ملاكما بقبول القصة الانكسارية  
 منقوض بالزمان فان عندهم مقدار متعمل قابل لانقسامه  
 الوهمي دون الخارج والحوادث الزمان في حيث طبيعة المقدار  
 لا ياتي عن قبول القصة الانكسارية بل اباؤه عنه انما هو جهة  
 خصوصية ذات من جهة امتناع طرياق العدم عليه على زعموا  
 والقياس جهة وجوب اتصال الحركة التي هي محلة على الدوام  
 والاستمرار فان قلت هم مخرجا بانس وجوب اتصال الحركة  
 انما هو لكونها محلا للزمان وحافظه لا يكف بحسب وجوب  
 اتصال الزمان لاجل وجوب اتصال الحركة قلت هم مخرجا  
 بان وجوب اتصال الزمان انما جعل دليلا على وجوب اتصال  
 الحركة بحسب العلم لا علة له في نفس الامر كيف وجوب اتصال  
 الحركة بحسب العلم لا علة له في نفس الامر كيف وجوب  
 اتصال الحركة لكونها موضوعا للزمان يجب ان يكون منقوضا  
 على وجوب اتصال الزمان بالطبع فلا يمكن ان يكون معلولا له  
 وما خرج عن بل وجوب اتصال الحركة انما هو من قبل النفس التي  
 يتعلق بتبدير حرم حاطها فاما **فقال** قيل هذا التبدل



متى على توافق تلك الاجسام اه يمكن ان يقال لا خفاء في  
 ان تلك الاجسام متحدة في الحسية وطبيعية الحسية عندهم بمعية  
 قد ثبتت او غير ثابتة في مظان تكون تلك الاجسام متحدة في المادية  
 بهذا المعنى ثابت لا يقبل المنع لاحتمال كونها انما تختلف في  
 طبيعة الحسية كسر الاجسام عندهم لا يقع بعد ثبوت نوعية  
 الحسية واتفاقها فيها **قوله** اقول غيبا ليس اه هذا لا يقع  
 الاعتراض اذ من جميع اتفاق الكل في المادية يمنع اتفاق اثنين  
 منها في المادية ايضا **قوله** واجب بما ذكره المانع لا يكون  
 لانما اه لا يقال ان المانع هناك وان لم يكن لازما للمعية لكنه لازم  
 للشخص في نفسه والى لا يتبع الشخص وجودا **قوله** حال في وجود  
 اخو بهما ليسولى قال بعضهم لا نزاع بين جمهور العقلاء في ثبوت  
 ما يصنف عليه مفهوم البيولوجية وسمائا اى لا يقبل الانفصال  
 والاتصال للذين يظرون ان في الحس على الجسم ويقبل المادية  
 الحاصلة في مثل النطقية والحيوانية وغير ذلك وجود  
 البيولوجي على حسب هذا المفهوم مسلم عند الكل فانه اذا قيل يكون  
 الحيوان من الطين او خلقا لا ينزف نطفة ابيه فلا يخفى اما ان يكون  
 الطين باقيا طينا وحيوانا او النطفة باقيا نطفة وحيوانا  
 حتى يكون شئ واحد في حاله واحدة طينا وحيوانا ونطفة وجد

يدفعه

افلا

انسان ولما ان يكون قد طبقت النطفة بحسبها حتى لم يبق منها  
 الاية وكذا الطين ثم انسان او حيوان في ما صار من النطفة انسانا  
 وما خلق الحيوان من طين بل ذلك شئ بطل لثبوتية ودراسي آخر  
 حصل ابتداء ولما ان يكون الحيوان كذلك في المادية النطقية و  
 والطينية طبقت عن تلك الريبة وحصلت فيه بنية انسان او  
 حيوان والا ولان الطيلان اتفاقا لان كل خبز زرع نذر النبت  
 منه شئ او تزوج ليكون له ولد يحكم على الزرع بان خبزه بنية و  
 بين ولده وخبزه بانه نكته وان عايناهما قد لا يلتفت اليه الا في  
 هو معتقد الخافه فظن ان البيولوجي المفهوم المذكور واقع في  
 ثبوتها نزاع انما النزاع في ان ذلك التعديل هو اجزاء ولا يتجنى  
 كما هو منسوب المتكلمين او اجسام حتمية منقسمة في الوجود  
 غير منقسمة في المكان كاذب الذي قد طرأ على نفس الجسم  
 لما هو جسم كما هو راي فلا طول او اجزاء للجسم هو منسوب  
 ارسلوا في على الاوليين واحدة بالشخص كثيرة بالانفصال  
 وعلى الاخرين شئ واحد بالشخص لاكثره فيا انه محفوظ  
 الوجود في حاله الاتصال والانفصال والالتصاف تقريفا  
 الجسم الى القسمين اعدا ما اه وادعوا بدارية كحالته  
 وربما استدل عليه بانه لو كان التقريف اعدا لما كان نسبة

شئ اصلا م

مصل م

بطلان م



المياه التي قد جعلت من الجرة في الكيزان الى الماء الذي كان  
 في الجرة نسبة الى الماء البهيملا والثاني بقا فكذا المقدم لا يرد  
 عليه انه على تقدير الجزاء المستحق باليهو اليه يلزم ذلك بكون  
 هيو العناصر واحدة بالشخص عندهم وايضا كون الحادثين  
 جزيين وهيتين للماء الذي كان في الجرة دون سائر المياه  
 هو الفارق واجيب عن الاول بان الدعوى ليست ان جزم  
 ماء الجرة باق في الكيزان ليرد له هذا الجزاء حاصل في جميع  
 احوال المياه بل الدعوى ان ذلك الماء الذي كان في التوقيت  
 في الجرة يصفى له في الكيزان ولا يصفى الى ما اخرجت  
 اذ لم يكن ماء الجرة ما خور ذم وفيه ان من ذلك الصدق  
 لما كان على زعمكم ببقاء جزاء ماء الجرة في الكيزان وهو  
 حاصل بالنسبة الى سائر المياه انهم يلزم عدم الفرق في  
 الصدق وعدمه وعن الثاني بان كون الحادث قبل  
 حدوثه جوهرا مفوضا من موجود وبعضها من غير معقول  
 فتأمل ويمكن ان يقال كون المادة لاجل الصورة التي كانت  
 مقترنة بها حال كونها في الجرة مستعق لقبول الصورة المتكثرة  
 التي اقترنت بها في الكيزان هو الذي يجب الحكم بكون المياه  
 الكيزان من ماء الجرة دون سائر المياه فتدبر **قوله** ويجب

بما نقار

شئ در

قبله

بان المادة

بان المادة شخص هو عند الاتصال انه قال للمفسر في شرح  
 الاشارات فينبغي ان يعلم ان الوجه الشخصي والتقدير الذي  
 يقابلها ايضا لا يوصل الى اتصال المادة الالهة شخصها المتعاقبة الصورة  
 يتوقف على احوال الشبهائية على اتصال المادة بالوجه والتعدد  
 كقولهم لو كان تعدد الجسمية بعد وحدتها مقتضيا لانواعها  
 ومحورها المادة توجد في الحالين بمان تعدد المادة والاتصال  
 بعد وحدتها مقتضيا لانعدام المادة الاولى ومحورها المادة  
 اخرى ونسبة الى غير ذلك من الشبه فان قيل اتصال الجسم عبارة  
 عن كونه اعم اعلم ان لفظ الاتصال يطلق بالاشتراك على معان  
 بعضها حقيقة وبعضها اضافيا فالحقيقة اثنا احد هما كونه  
 في حد ذاته متمم في الجهات ومنها الاشتراك في الاشتادات  
 وهذا المعنى فصل الجوهري ومقوم الجسم وهذا المعنى يطلق  
 المتصل على الصورة الجوهرية قال الشيخ في الرتبة الشفاء واما  
 الكميات المتصلة فهي مقادير المتصلات واما الجسم الذي  
 هو الكمية فهو مقدار المتصل الذي هو الجسم بجميع الصورة فان قيل  
 الصورة نفس محتملتيها في الجهات لا امر آخر يقوم بها وانما  
 كونه الشئ بحيث يمكن ان يفرض فيه اجزاء يشترك في الحدود  
 والمتصل بهذا المعنى يطلق على فصل الكمية وهو مرتبة غير المتصل

بشئ

قوله

الابعاد

تجلى



بالمعنى الاول قالوا ليس الجسم امتدادا واحدا الصورة والاخر  
 المقدار بل الجوز للتمدد بنفس الذات لا يجب الجوز ذاته ان  
 يمتد بعباده في الجهات وليس بلزوم حيث نفس هيئة ان  
 يتعين امتدادية بالشاهد على الباطن وكذا شئ من خصوصيات  
 الامتداد <sup>لما</sup> استغنى ذات المادة المعينة في الشاهد بالوجوب شاهد بعباده  
 فيلزم في الوجود بالبرهان واما خصوصيات الامتداد المساجية فيجب  
 خصوصيات استغنى ذات المادة فطبيعة مطلق الامتداد  
 ذات حرة الحسية المتعلقة ونسبة الجسم التعليم الجسم الطبيعي كونه  
 الشخص الى الماهية المستحضرة فلا تشخص بعض الشخص  
 جوهرا فالفرق بين الطبيعي والتبديلي الى بالابهام والتعيين  
 والقصور الطبيعة امتداد والممتد بنفس ذاتها والجسمية  
 التعينية والجسمية التعليمية امتداد وليس ممتدا احد الجسم  
 قيامها بذاتها جدا ولما المعنى الاضافي للفظ المتصل فهو  
 اثبات احد كونه المقدار متحد النماية لمقدار آخر وانما  
 كونه المقدار كونه الجسم بحيث يخرج جسم آخر قال المصنف  
 في شرح الاشارات والاسم كان كمال اللغة للذات القياسية  
 الغير فنقل كمال المصطلح الى الاول اذا عرفت هذا فاعلم  
 ان كل ما ليس به في المعين الاضافيين ولا في كنهه معنى

الحق بل امر السويك بدور اثباتا ونفيا على ثبوت المتصل الجوهري  
 وعدمه فالمشتبهون يدعون ثبوتها وانه الاتصال بعدد الذات  
 بمحصول تارة ثبوتها ويقولون انه لا دلالة له على اتصال الجسم  
 الا على المعنى الوضوئي اخر انما به بالاتصال ويقولون انه  
 الاتصال لا يقابل الا الاتصال الوضوئي لعدم الاية واثبات  
 جبره انما اذا بطل الجوز وما في كنهه يجب ان يكون الصورة الجوهري  
 امتدادا وانما كنهه وامتداد بنفس ذاتها لا يوجد امتدادا  
 واتصال عرضا اذ لو كان منصفيتها بالاتصال عرضا لم يمتد بها  
 شئ من كنهه يجب كونه في ذاتها متقدمة على ذلك الاتصال القائم  
 بها تقدم الموضع على الوضوئي في كنهه نفس ذاتها انما ان يكون  
 منفصلة الذات وهو بطلان لبطالة الجوز وما في كنهه ان يكون  
 وما في كنهه وانما ان يكون لا منفصلة ولا متقدمة في تلك المرحلة  
 وما في كنهه وانما ان يكون متعللا بذلك الاتصال المتأخر وهو  
 بطلان الفهم وانما ان يكون لا منفصلة ولا متقدمة في تلك المرحلة  
 المتقدمة مع كونها موجودة في كنهه كونها مجردة اولاً ثم صيرورتها  
 معروفة بالاتصال وبطلانها غير متعينة الفهم ولا يرد مثل هذا على  
 الهيولى مع كونها في كنهه ذاتها غير منفصلة ولا منفصلة لكونها  
 مسبوقة بالوجود بالصورة ونفسها لا حرفا بلزم بخودها



الآفة لله في نفسه فثبت ان الجوهر الاتصال يجب ان يكون متصلا  
 في حد ذاته بنفس ذاته لا بالاتصال رائدة على الذات واذا ثبت  
 كونه متصلا بنفسه فيجب ان يكون له في الجوهر الاتصال ضرورة  
 كون الوحدة الاتصال لية مساوقة للوحدة الشخصية فيكون  
 الاتصال محمول وجود واحد له وجودين فلا يكون وجودا كونه  
 شيئا واحدا متصلا ومتصلا معا ان كونه موجودا واحدا  
 وموجودا متعددا هذا ما عذب على ناس هذه السجادة  
**قول** والاريد بالاتصال في حقها انما قد عرفت  
 انه ثابت بالبرهان الذي سبقنا اليك **قول** لم يكن  
 يفرض فيه الا بعدد الثلثة بكنهه بانه قد ثبت بالادلة المذكورة  
 انه ليس بمفصل في حد ذاته فاذا لم يكن انما متصلا في حد ذاته  
 يلزم كونه مجردا في نفسه فوض الابعاد فيه مطلقا وانما افاده  
 الشيخ الرئيس في الحكمة العلية محذوفه بالفارسية  
 جسم در حد ذات بيوسته است اگر گسسته بودي قابل  
 ابعاد بودي بطبيعتي فليس تمام اذ لا يلزم من كون الجسم  
 مفصل الذات بان يكون مركبا من اجزاء ولا يخفى مثلا ان لا يكون  
 قابلا للابعاد وذلك خطا ولو قال ببل قوله ان كونه متصلا  
 بالبرهان لا يمكن توجيها الى ذكرنا فتدبر **قول** اقول

القابل

القابل للابعاد الثلثة انه يكون ان يق لاطائل تحت هذا الجسم  
 اذ لم يكن متصلا في حد ذاته وثبت انه ليس انما متصلا في حد ذاته  
 كان مجردا بذاته فيمتنع كونه مفروضا للجسم المتعلق بقابله وط  
 انه لا يمكن من كون الجسم قابلا للجسم المتعلق وموضاه ولا منع  
 كون المجرد غير قابل له قوله فهو مع الجسم المتعلق الواحد يمكن ان يق  
 ما كان اتصاله واتصاله بالغير لا يمكن ان يكون متفدا بالوجود  
 على ما به اتصاله واتصاله والا لم يكن كونه متفدا بالاتصال والاتصال  
 فلا يكون متصلا ومتصلا اتصالا يجب ان يكون ما به الاتصال والاتصال  
 متفدا عليه بالوجود كالهيولى بالنسبة الى الصورة فلو لم يتفصل  
 اشتبا جميع لوازم الهيولى للجسم وجميع لوازم الصورة للجسم  
 فتقول لفظ الهيولى وقالوا المعنى معناه اذ ليس المراد بالهيولى الا  
 جوهر ذو وضع لا يكون في ذاته متصلا ومتصلا ويكون في ذلك  
 تابعا للتصل بالذات والمراد بالصورة هو هذا المتصل بالذات  
 الا انه كل ما شاء هذا ان يكون اتصاله بالذات يجب ان يكون  
 متفدا على ما هو متصل به وذلك بالبرهان القائم على ذلك على  
 ما مر وحي يكون الجسم المتعلق متصلا بالذات ومتفدا على ما هو  
 متصل به اعني الجسم الطبيعي فيكون هذا صورة له وذلك هيولى  
 فيقع النزاع بحال المعنى قوله بل يقول لانه لا يخفى ان هذا الكلام



ينبغي ان يكون بغير تسليم كونه القابل بالذات للبعد والثلثة الصورة  
 ووقفت انة على هذا التقدير يجب ان يكون الصورة متعلقا في حد  
 ذاتها ووقفت ايضا ان الوحدة الانصالية مساوية للوحدة  
 الشخصية <sup>وهنا ذكره عليه السلام</sup> وليوجد ان احوال فلم يكن ذات القابل للابعاد  
 ما فيه بل الباقي انما هو مفهوم الصادق على الذات التي بطلت  
 وعلى اللتين حدسا بعد بطلانها وتباين المفهوم ليس بمجرب فيها  
 كما لا يخفى قوله في الحقيقة ان عدم الجسم وحدته آه يمكن  
 ان نعم لكن وحدته الانصالية الذاتية لمساوية للوحدة الشخصية  
 كما عرفت قوله واذا جمعنا هاتين كونه يرتفع آه قد يمنع  
 ارتفاع الامتياز وزوال الشخص بحسب الواقع بل  
 انما هو عندنا فقط وايضا هذا البيان بعينه جازي في اليقظة  
 فان المخرج من في الفصعين لشخص بمتنازع الاخرى  
 يزول اذا فاذ جمعنا هاتين كونه لا يترك فلا يقع قولكم اليقظة عند الكثرة  
 من بعينها عند الوحدة وفيه ان بناء الكلام انما هو اصل  
 الانصال وان الجسم متصل في ذاته كما هو عند الحس  
 كما انه ينفصل كذلك وكونه كونه اليقظة اليقظة لها  
 شخص مع قطع النظر عن الصورة ثم فاننا في ذاتها امر مهم  
 لا نقين لها الا انه قبل الصورة وباعتبار الصورة مسلم وزواله

هنا ذكره عليه السلام  
 يجب ان ينفصل ذاته الشخصية

يزواله الصورة لا يستلزم انعدام اليقظة في ذاتها فاقبل قوله  
 قلنا فخرج ذينك المائتين شخصه يمكن ان يقال كون شخص  
 واحدا فاما بشخصين منفصلين حالكونا منفصلين بطل  
 كما عرفت من ثمة الوحدة الانصالية مساوية للوحدة الشخصية  
 فزوالها يستلزم زوالها لا تخفى فثبت بقوله قلنا جرح المخرج  
 كل المائتين بدون شخصه قد يقال ذات كل المائتين  
 بدون الشخص انما هي نفس مائة الماء ووجوده في سائر  
 المياه انهم فليس بنبه هذا الماء الواحد الى المائتين او له من مائة  
 المياه الاخر مع انهم يدعون البداية في اشتراك هذا الماء  
 والمائتين في امر مشترك بينهما دون سائر المياه فاقبل قوله  
 يقتضي طبيعة حصوله فيه لو اخرج عنه قاصر من تغير اللفظ  
 الطبيعي ولا حاجة اليه اذ قول المقام يطلبه عند الخروج تغير  
 على سبيل الوصف وكان ينبغي للثمة ان يشرح تغير المقام  
 باجمعه هو تغير فثبت وقول المقام على اوجب الطرف لا دخل  
 له في التغير بل هو بيان للواقع اذ طلب المكان الطبيعي لا يلزم  
 الاكد لك قوله ولا الى الجمعية لم يتصور لليقظة اذ لا اقضاء  
 لها بذاتها بل جزئها بقية الصورة في ذلك قوله واجب بال  
 تحليل الجسم آه حاصل الجواب ان تاثير الفاعل في وجود الجسم  
 غير تاثيره في حصوله في مكان بالذات لا يجره الجمعية على ما قيل



فانتم مغارة التأثير به بالآلات تقبض مغارة التأثير  
لكم والمقطع عن الخط انما هو التأثير الثاني دون  
التأثير الاول **اول** ولا يمكن تحقيق التأثير في وجوه  
غير بدو ولا تخفف التأثير فيها هو لازم لوجوده  
حق لكن التأثير في اللازم لا يجب له يكون فيه المؤثر في  
الوجود اعني في الفاعل بل اذا تخفف التأثير في الوجود  
يجب له يكون هناك تأثير مخفف في اللازم سواء كان في  
الفاعل او في غيره ويقع قطع النظر عن التأثير الثاني بعد ذلك  
كونه موجودا هذا حاصل ما قاله جماعة من المتأخرين في  
هذا الكتاب وعند من هذا لا يرفع المنع اذا التأثير الثاني  
بغير قرين كونه لما جاز له يكون فيه الفاعل فلهذا ان يقول  
يقول لعل في الفاعل ايضا فاذا كان من جهة الوضو التأثير  
الاول فلهذا يمكن قطع النظر عنه فنأمل بل الحق في الجواب السابق  
لما كان فيه الفاعل يكون مجردا عن الامكنة والاحياز الى  
جميع الامكنة على السواء فلا يمكن ان يختص الجسم بمكانا  
مقبيا الا لمرج فاذا قطع النظر عن جميع المراتج انما هي  
عن ذات الجسم ومع ذلك الجسم يكون في مكان معين  
فلا يتم كون المرجح داخل في مقتضاها وهو الطبيعة وما فيها ما ذكرنا  
كون الفاعل في مكانا اذا اختار الفاعل الغير كما توهم جماعة

في بيان مع الزجج لا بد

ذلك بطأ عند المحققين لكنها جاز لا يكون مستحيلة بحسب الامر  
قد يقال دعوى القوم كما ينهم من الشفا ان الحيز الطبيعي عام ما يقتضيه  
الجسم نفسه وبعض لوازمه ادنى احدها معا والذليل المذكور مخصوص  
بنفي العوارض ولا شك ان تحية الجسم عن العوارض ممكن بحسب  
الامر قال الشيخ في طبيعيا الشفا ما صلا ان العين والشكل  
وما يجري محاربا لا بد ان يكون للجسم منها شئ طبيعي ضروري  
وذلك لان الواقع بالحق والقسم عارض بوض من خارج وهو زبر  
الشئ يمكن له يعقل ولا يعقل لم يثبت ان كان ذلك فطبيعة الجسم  
ووطاعة واذا بقي يمكن ان يوضع في هو على هو عليه في نفس  
وليس تفسيره قاصدا واذا فرض لك في كذا لم يكن له ما يحتمل  
ان يكون له طباعة او من سبب من خارج لكننا قد نجد في  
فرضنا لا سبب من خارج فبقى ان يكون له من طباعة قوله  
بل يقع في امكنتها حيث انققت يمكن ان يبقى اجزاء الشفا  
لكونها متفقة معها في الطبيعة لا يقتض الا مواضعها  
الطبيعة لكن على اقرب الطرق فوقها تارة من  
تلك المواضع وتارة هناك منها ليس الاسباب مثلا  
اقرب المواضع بالنسبة اليها حسب وقوعها في امكنة  
مختلف قسرية بسبب اختلاف القواسم فتدبر وقد في  
هذا النقص بما صلا ان المكان الطبيعي ليس ما يقتضيه

عين وشكل وكل من ذلك  
لا يخفى اما ان يكون له



الجسم عند خروجه مطلقا بل اذا كان مع وضع مخصوص له  
 مع تحدد الجهات فللجسم مع كل وضع له مع تحدد الجهات مكانا  
 طبيعى آخر ولا يلزم تعدد المكان الطبيعى وانما يلزم لو كان بالنسبة  
 الى وضع واحد له مكانان وفيه ان المكان الطبيعى للجسم ما اذا  
 خلى وطبعه كان طالبا ولا شك انه خصوصيات الاوضاع خصة  
 العوارض التى يمكن فرض تحلية الجسم عنها وليست من العوارض  
 المستحيلة لانها كانت فى الواقع انما اللازم هو مطلقا الوضع  
 لا الوضع للخصوص و ذلك فى ذات الظهور **قول** ووقع على الاجزاء  
 البسيطة اه قد يقال هذا لا يتم فى الارض فانه يبينها ما نفع  
 عن الاتصال ويكون دفعه بانه جزء الارض اذا انفصل القلب  
 فهو شكل فشكل مخصوص وذلك الشكل ليس طبيعيا لانه فهو  
 مادام باقيا على ذلك الشكل لم يخل وطبعه ففرض تحلية انما يتم  
 بزوال ذلك الشكل انهم ورح يتعل بالكل فمالا وقد يتوهم عدم  
 غاية فى شئ من البسائط على راء المقادير والاشرفين اذ عندهم  
 اذا اتصلت الاجزاء انما يرتفع كثرها لا وجودها فبقيت موجودة  
 وليس كذلك لانه الاجزاء عندهم وانما يبقى موجودة لكن وجود  
 الكل واحدة بوحدة فلا يقتضى سوى مكان الكل **فقد قول**  
 لكن التقصير بالركليات اه يمكن دفعه بانه المركبات بحسب  
 النوعية التركيبية لا يقتضى امكنة رائية على امكنة بساطتها اذا

اذا اتصلت النوعية لا يزيد فى الحقيقة وبالصورة التى لا تجزأ وانما  
 انقضت انقضت امكنة لكنهما لم يخل وطبايعها ضرورة وان الجابر  
 على الاجتماع هو الفاسد فلو فرض خلقها عنه اتصلت بالكل  
 فتتبرر وما دفعنا به من اجزاء العناصر فانه المركب لا يطلب الا  
 العنصر الفاعل لكنه على قرب الطرق فالاختلاف فى الواقع فى  
 ليس الاختلاف الاقتضا بل الاختلاف فى قرب المواضع النسبة  
 اليها سببا خارجة وقد يقال التقصير بالمركبات ان كان  
 على المدعى فيمكن دفعه بان مكانه الطبيعى احد اجزائه مكان العنصر  
 الغالب والتخصيص ليس من الطبيعة بل من الامور الخارجية وان  
 اورد على الدليل بانه يلزم منه ان يكون احدهم تلك الاجزاء  
 بخصوصية مكانه الطبيعى فتعنى هذا وجه الدفع من الدليل هو  
 ما ذكرنا اوله والوجهين فانه المركب من حيث جزءه القوي  
 لا يقتضى مكانا ومن حيث جزءه المادى لم يخل وطبعه فانه قلت  
 المركب من حيث جزءه القوي وحسب وكل جسم فله مكان طبيعى  
 الصور ممنوعة فانه المركب جسم لا المركب من حيث جزءه القوي  
 ولو سلم قلنا ان جسم علة وراء كونه جسما فله جزء المادى  
 بل هو جسم واحد بالذات متعدي بالحقيقة والدليل لم يدل  
 على انه كل جسم بكل حيثية فله مكان طبيعى **فقد قول** هذا الدليل  
 لا يفيد الدعوى المطلوبة فانه لا يجزى فى غير العنصرات ولا يدل  
 على تخصيص كل من الثقلين وكل من الخفيفين **فقد قول**



قال ثابت وه نقل كلام يتضمن المنع على الدليل المذكور انفا  
**قوله** لانه لا يجوز حمل الى كذا قال الشيخ لو كان لطلب الحاجة  
لحاجة البحر المرسى من راس البحر ليقصف بشعها فان لا  
تصال بالطل هناك اقرب مسافة واما البحر ليقصف لولا كان  
ان كنية زالت عنه موضعها وكان في الخارج اما ان يكون بالطبع  
غير جهة دون جهة اخرى فيكون حركته الى الجهة ليس على طباعه  
ولكنه لجذب الطبيعة اياه وقد فرضنا حركته طبيعة على انه يحمل  
انه يفعل الشيء في مشبهه لا بالوضع معناه انه الشيء في حيث  
انه طبيعة مخصوصة يستحيل ان يفعل في شيء لغيره الطبيعة  
المخصوصة لاستحالة تأثير الشيء في نفسه بل ان فعل الشيء  
في حيث انه له هذه الطبيعة بل هي حيث اخرى فيكون ففعل  
ذلك فعلا بالوضع مثل الماء الحارة اذا فعل في الماء البارد  
فكسر برودته فليس ذلك لكونه اذا لطيف بآية بل لكونه  
واحدة مستفادة من خارج فالفاعل بالذات قهنا ليس  
الا كنية الحرارة واما نسبة الفعل الى الماء فانما بالوضع **قوله**  
ولانه كل جزء يطلب جميع الاجزاء اي كل واحد الاجزاء بدليل  
قوله وفيه المانع بل في الجزء الواحد كل جزء لا يجمع في حيث المجمع  
فانه لا استعمال في ملاقة الجزء الواحد المجمع في حيث المجمع  
ويجبر دانه هذا مناف لما سبق من اجزاء يحمل الى كذا قال  
**قوله** لا جرم طلب اي كل جزء والحاصل انه كل جزء لما طلب

في حال اولية فالفعل على الكلية  
فقال آخرون جهة اخرى

الملا

الملاقات مع كل جزء وذلك محال فذلك اقتضى كل جزء ان يطلب مع  
موضع يميز نسبة الى جميع الاجزاء على التساوي وذلك الموضوع في المس  
التي يمتصف نسبة اياه لكن بردا شرا وانما يدل على طلب كل جزء  
الوسط بالنسبة الى كذا اجزاء الارض لا بالنسبة الى كل اجسام العالم  
والظاهر المتعارف ان ذلك فاما **قوله** فلم من ذلك ان يكون  
كل جزء طالبا للوسط بحسب بنسبة الى جميع الاجزاء استدارة  
الارض ذكر وتبين ان الوسط الحقيقة انما يخفف في البرودة دون  
**قوله** وان يكون كل منها طالبا للكل لو كان المراد مركز الارض فلو كان  
الكل واعلم انه هذا البيان المذكور في الارض لو تم لمكان جاري في  
سائر العناصر فيلزم انه يكون جميعا طالبا للكل فاما **قوله** عدم  
الطلب سبب انه يمكن ان يقال الظاهر قول الله يطلب عند المخرج  
انه كما خرج عنه كان طالبا له والجسم حين كونه في احد المكانين  
لصدق عليه انه خارج عن المكان الاخر وليس طالبا له وانه  
كان لصدق عليه انه طالب له في وقت آخر فلا يصدق الكلية  
فلا يكون طبيعيا له هذا خلف **قوله** لا على سقمها انه يمكن ان يقال  
لا حاجة الى توافيقه فانه طلب جسم واحد في آن واحد كالحاين  
من حيث هما كنانا بالاطبع حال مطلق سواء كان على سقمها او لا  
سقمها كما يشهد بذلك ادنى تأمل كيف وطلب الجسم حين كونه  
على سقمها لا قرب المكانين لئلا يمدح ميل الوقوف عنه بالاطبع

لما كان

وا



اذا وصل اليه وتخلية لا بعد بها يستلزم عدم الميل الوقوف في مكان  
 سواء فمندان التلازمان اعني ميل الوقوف عند اقرب المكانين  
 وميل التخلي وزعمه بالاطبع مما يتنافيان فلا يمكن اجتماعهما بالقوة  
 التامة الا ان يطلب المكانين لا مع حيف هما مكانان بل القدر  
 المشترك بينهما وحيث فلا يكون شئ منها مخصوصه بطبيعتها هفت  
 فنذكر الدليل على ذلك لو كان الجسم مكانا طبيعيا في حين الخروج  
 عنها معا محلي وطبعيا ان يطلبها معا وهو قال اول لا يطلب  
 شئ منها اتم فلا يكون شئ منها طبيعيا او لطلب احدهما فقط  
 فلا يكون الاخر طبيعيا هفت وحيث لا يرد عليه غير الشك  
 اذا لا يمكن ان يقال خروج احداهما مطلقا عن التوجه اليها  
 فان الجسم لا يخرج بين احد الامرين اما ان يكون خارجا عنها  
 معا او خارجا عن احدهما فقط لاستحالة ان لا يكون خارجا  
 عن شئ منها فعلى التقدير الاول لا يطلب شيئا منها وعلى التقدير  
 الثاني لا يطلب الاخر فذلك لا يخلو لا يطلب الجسم في شئ من احواله  
 الممكنة ولا شك ان تخلية الجسم مع طبعه من احواله الممكنة فاما ان  
 يطلب في شئ من احواله الممكنة لم يطلب عند كونه محلي مع طبعه فلم يكن  
 طبيعيا هفت وهو المظهر **قول** فلا يجامع كونه محلي بطبعه قد يق  
 معنى تخلية الجسم ان لا يكون تحت قاسر في مكان والجسم الواقع  
 الاعلى تحت المكانين غير محبوس بالقدر في مكان اذا الكلام على

معاد

نقد

تقدير ان لا يكون هناك قاسر عليك لا كذا فاما حين  
 مع عدم القاسر فرضه مع القاسر فالحال انما نشأ من فرضه من  
 متناهيين **قول** ان تسمي الحركات الطبيعية تشتت عند القرب من مكانها  
 فان الحجر المرسل من الجو كلما يقرب من الارض يصير حركته اسرع وذلك  
 معلوم بالتحسنة لكن قد يقال ان ذلك ليس لان تسمي يصير عند القرب  
 من الارض اكثر قسما كان عند البعد عنها حتى يكون جسم معين كجسم  
 في راس الجبل مثلا اخف وفي حقيقته اقل فان ذلك مما لا شبه  
 اصلا بل لان الحركة الطبيعية كلما تسير يصير اسرع ولذلك ليس الحجر  
 المعين اذا تحرك في مسافة معينة قربة من المركز يلقى حركته اسرع  
 اما اذا تحرك في مثل تلك المسافة في بعد من المركز يلقى حركتها  
 مساوية في السعة والبلد في تلك المسافات نعم اذا تحرك نارة  
 في جميع المسافات القريبة والبعيدة حركة متحدة واخرى في المسافات  
 القريبة فقط يلقى حصة حركته الاولى الواقعة في المسافات القريبة اسرع  
 من الحركة الثانية الواقعة فيها ما ذكره اشتباه وقع بين اشتباه  
 الحركة الطبيعية عند القرب من الجوز الطبيعي وبين ازدياد الميل عند  
 على ان على ذلك التقدير ايضا قد اورد عليه اذا فرضنا سوي  
 الميوز مكان واقع على الفصل المشترك بين الماء والهواء  
 فاذا اخرج عنه المركب وجعل في مكان من الهواء في هذه الصورة  
 وان اشتد ميل الحوائط الى النار في المكان الطبيعي فتميل الماء



والا لا ان اجتمع على المائي والارض خلق منه ميل النار على كبر  
 الهواء في مكانه الطبيعي لغرض جذب النار فيضج الكبر في المكان الذي وقع  
 فيه من مكان الهواء ووقع هذا بتسبب كون استعداد ميل النار  
 بقدر نقصان ميل جوف الارض والماء هو غير لازم **قول** وانما بانها  
 فبان يجوز ان يحصل للكبر صورة نوعية انه يمكن ان يقال الصورة النوعية  
 انما يغير على استعداد المواد الكبر التي هي ارضية فلا غالبة على  
 الاجزاء الاخرى استعداد مقتضياتها في الكبر من استعداد  
 مقتضيات سائر الاجزاء فيمكن ان يكون الصورة النوعية الفاضلة على  
 حيث الاستعداد فاقول الاستعداد الفاعل لا اقل من ان لا يكون منافية  
 لمقتضاها فكيف يجوز كون مقتضياتها في مكان الجرم المقلوب  
**قول** ولا شك ان طبيعة الجسم لا يقتضي تناها بل هو يمكن ان  
 في طبيعة الجسم يجب وجوده في الخارج يقتضي تناها بل هو  
 وان لم يكن تصور مقتضياتها فاقول **قول** بخلاف تناها  
 الابعاد فانه ليس لوازم وجود الجسم حيث هو ينفصل  
 هذا لا غير واراد على الشكل وغير منفع بمنزلة ذكرنا لان تناها  
 الابعاد وليس بمقتضى الطبيعة الجسم الا ان لوازم وجوده حيث  
 هو بخلاف المكان فيجب البقاء وان لم يكن مقتضى الطبيعة الجسم  
 لكنه من لوازم وجوده من حيث هو فلا يرد عليه هذا لا غير ويمكن  
 ان يقال تناها الابعاد انما لوازم وجود الجسم في الخارج ومنه

ما لم يكن

لم يكن من لوازمه تنه والظاهر ان مقتضى اللازم ان كان في قوله حيث  
 هو ان اراد من حيث وجوده مطلقا سواء كان موجودا او لا فلا  
 في ذلك لكن المكان انما يمكن ان اراد من حيث وجوده  
 فلا شبهة في ان من لوازمه **قول** نعم لا شك في وروده على القول  
 بان المكان هو السطح يمكن ان يقال الفاعل ان المكان  
 هو السطح ليحيط به المكان طبيعيا بل الخيز الذي هو ان لم يكن طويلا  
 فان قلت هم صرحا بان الخيز الطويل الجسم الذي له مكان انما هو  
 مكانه الذي هو السطح فقلت المكان طبيعي من حيث كونه هو الخيز  
 لانه حيث خصوصيته كونه مكانا فاقول **قول** والفاعل الواحد الفاعل  
 يمكن ان يقال ان يقرر بان هذا المطلب حيث لا يرد على المفعول  
 الا في و هو ان كل شكل سوى الكرة يكون لاجل جانب من سطح  
 واخر خطا واخر نقطة والجسم البسيط لما كان طبيعيا  
 في اجزائه وهي مشتركة فيها وكذا انما يلزم تلك الطبيعة  
 والبولي وسائر اللوازم او يلحقها من الجهات والاعتبارات  
 من حيث وانما يكون نسبة متساوية في جميع اجزاء البسيط وجبته  
 فلو اقتضت طبيعته شكل غير اكروي لكان حصول السطح في جانب منه  
 والخط في آخر والنقطة في آخر كمنوا كل الجانب جميع الجهات  
 لقبول ذلك ترجيها غير مرجح كالاخفى لم لا يجوز ان يكون  
 هناك جهات مختلفة انه يمكن ان يقال تلك الجهات القياسية

الوجه الثاني في تنجيب

واخر خطا



الى جميع الاجزاء والجوانب على السوية كما ترى في السحاب والاشجار  
 فتأمل قوله في قوله ان البسيط لا يجوز ان يشترك في الحركة  
 يمكن ان يقال لا يلزم من اشتراك البسيط في انقضاء الكروية  
 اشتراكها في السكر الواحد النوع لا شيء مرات الاستبعاد  
 انواع مختلفة كما تخفف في موضع قوله فان قيل الاشتراك في المثلث  
 ان يقع في غير المنع على قولكم في بيان انبات السكر الطبيعي لا يجوز  
 ان يكون منسب الى الجمعية المشتركة فعليه طبيعة الجسم لا غير فانهم  
 قوله وعوض المقادير مستند الى الطبايع قد يقال هذا انما يقع  
 لو كان اختلاف المقادير نوعيا وهو خلاف ما تقرره  
 ذلك ابطال انهم المقاطع كل قبحور استنادا الى الجمعية المشتركة  
 الباقول اولها ان الارض بسيطة يمكن ان يقال الدعوى  
 ليست الا ان البسيط اذا خلى وطبعه ان يحل كرا ونقض  
 هذه الدعوى لا يمكن الا اذا تخلف بسيط فخل وطبعه كونه  
 غير كروي ودعوى هذا التحقيل لا يمكن في عالم العناصر كونه  
 مشحونا بالقوا سر وغرض التحلية لا يكفي لان مادة النقص يجب  
 يكون متحققة ثم هذا النقص قوى في الفلكيات لعدم العناصر  
 هناك وقد يقال كون الطبيعة الظاهرة على الارض بسيطة ثم  
 قوله وليست كرية لما عليها وفيها خلة التلاوة قد يقال كون  
 الطبيعة الظاهرة قديم كره محسوس ويدفع بكون الدليل

دعي

على تقدير تمامه والاعلى الكروية الحقيقية لانه في غير الحقيقة  
 يتكرر الافعال لا تحت قوله فقد اختلف فعل الطبيعة الواحد  
 اشارة الى ان هذا الوجه نقض لمقدمة الدليل بخلاف الاول فانه  
 كان نقض للدعوى ويمكن جعل النقض اسطواني في غير الناحية  
 نقضا للدعوى ايضا اذ هي كالتدوير وكذا النافذة للاسطوانية  
 لو فرضت خروج السطح المحيط لبعدها عن كونه واحدا كما هو متعارف  
 في الكرة واما النقض المنسبة فالتدوير غير قادم في الكروية وكذا  
 المنع فتأمل قوله بل الى صورة منقذة يمكن جعله اجوبا  
 عن هذا النقص على التوجيهين ان كونه نقضا على الدعوى وكونه  
 نقضا على المقدمة اما على الاول فنقره ان الكوكب ليس من حيث  
 الصورة جزء الفلك بل من حيث المادة وهو من حيث المادة  
 لم تقو من الفلك بل من حيث الصورة فليس جزء الفلك من  
 حيث المادة واما من حيث هو جزء فليس له روم تقوية اما هو  
 بالعرض واما على الثاني فيقره ان فعل طبيعة الفلك من حيث هي  
 مادة لم يختلف احوالا واختلاف المتحقق هناك ليس من فعل  
 طبيعة الفلك ولا من فعل طبيعة الكوكب وحده وبالذات بل  
 من اجتماع عدة من الطبايع وبالعرض والحاصل ان فعل كل طبيعة  
 تلك الطبايع في مادتها من حيث هي مادتها ليس الا انقضاء الكروية  
 والبش لا غير قال سيبويه في قوله في بحث اذ لو كان في الفلك طبايع

من حيث طبيعة مادته



مختلفا بالفعل بل هو سوى الحيز المذكور في الشرح لا يكون ذلك الفلك  
 اما واحد طبيعيا لان كلاً يكون الوحدة فيه بالفعل يكون الاجزاء بالقوة  
 ويمكن ان يكون كيف يمكن ان يكون في الفلك اجزاء بالفعل ليس  
 ان التدوير خارج المركز كان بخلاف حركته الحامل والممثل فيهما  
 هي مفصلة ان التبع من جرمها مع كونها جرمين لها مركز الكواكب  
 متحركة عند بعضهم ويشبه ان يكون من الخفيف بحركات خاصة في الخارج  
 والتدوير جميعا اجزاء بالفعل للفلك لكن لا في حيث الصورة بل في  
 المادة كما وقول كلاً يكون الوحدة فيه بالفعل يكون الاجزاء بالقوة  
 انكارها هو الاول فالتبع الحيواني لها وحدة طبيعية بالفعل لا وحدة  
 مع كون اجزائها مع العظام والرباط والا ورده وسائر الاعضاء  
 بالفعل وكل واحد من اجزاء المواليد الثلاثة وحدة طبيعية بالفعل مع كون  
 العناصر في الفعل ثم هذا الحكم مسلم في الوحدة الانضمامية لان في الوحدة  
 لكن يرد الاستحالة اخرى هو ان كيف يمكن تعلق النفس واحدة وانما  
 صورة نوعية واحدة لجميع جسيمين منفصلين موجود كل منهما موجود  
 على وجه واحد مطلق وشخصية وصيروتها واحد واحد حقيقة  
 على وجه بدول النيام والنهيم بينهما وارتباط سوى المجاورة  
 المختصة بكل واحد من الاجزاء لان الموضوع تحت الحيز ليس  
 حاله الحيوان هذه اذا عطاؤنا وان كانت بالفعل الاشياء  
 التباين والافعال وارتباطا خاصا صارت بسبب كونها وحدة

بالقوة م

هنا م

لوحة م

طبيعة

طبيعة حقيقة سوى ما كانت لكل منها فافقت عليها بسبب الوحدة  
 نفس واحدة طبيعة وكذا العناصر المركب قد فرقت والتفت  
 بالفعل والافتعال حيث صارت ذات كيفية واحدة من جهة  
 استندت بسببها فيقضان الصور التركيبية عليها بخلاف اجزاء الفلك  
 فانه ليس بينها ذلك الارتباط والالتصاق فكيف يمكن تعلق نفس  
 واحدة واتصال صورة نوعيه واحدة على مجموعها والحوادث على  
 فانه اجزاء الفلك ليس اجزاء واحدة حيث الصورة بل من حيث  
 المادة والصورة الملكية لم ينعزل عليها من حيثها ذوار صور  
 متعددة بل انما فاض عليها من جهة المادة فقط لا يبرر الصورة  
 الخارجية لولم ينعزل على بعض جرم جسم فلك الممثل وكذا الصورة  
 التدويرية على بعض جرم الحامل وكذا الصورة الكوكبية على بعض  
 من جرم التدوير لم ينعزل ذلك في كونها ممثلا وخارجا وتدويرا  
 بخلاف الصورة الحيوانية مثلاً فانها فاضت على اليهضام من  
 الصورة العضوية فان الصورة العنصرية والرباطية مثلاً فمقتضى  
 هذه الحيوان فلا شك ان قولنا واجب بان يجوز ان يكون  
 الصور في بعض البسائط مستند الى سمات يعود الى الفاعل  
 انه يمكن ان يقال بل يجب ان يكون فانه فيضال الصور في الملكيات  
 التي ليست بكائنة وفارقة على راسهم ليس باستعدادات المادة  
 فانه ذلك لا يقع الا في المادة القابلة للكون والنفس فانها يقع



كونها في ضمن الصورة الفارقة المتقدمة محصلة استعداد الصورة  
الحادثة وانما فيما لا يجوز فيه الكون والف في الحقيقة وكذا اولاً  
من سبق الاستعداد لا تحت على الفيضان وهناك لا يتصور سبق  
للمادة في الصورة اذ ما يتوهم ظاهراً غير عارفين حيث قالوا في وجه  
اختصاص كل فلك بصورته الخاصة به فيكون فلك لا يميل سوى  
صورته التي منه يكون هيولى الا فلك من الف بالحقيقة لا يتغير  
قواعدهم واصولهم المذمومة وقد يتبين بتوفيق الله في كلامهم  
يجب بطريق قواعدهم وفي ما يتوهم من ظاهراً غير عارفين وبطلان  
كون الهيولى في الف بالحقيقة في حواشي شرح الاث رات  
**قوله** لكن سقى عليه يلزم اجتماع صورتين في عينين في الكواكب  
في الشمس واربعة صور كما في العلوية والريزية وكذا في القمر و  
خمس كما في عطارد فالأكتاف بالصورتين لانها اقل مراتب السجد  
ويمكن ان يقال هذا انما يلزم لو كان جوا الفلك من وبعدها  
الكل بان يكون صورة الفلك سارية في كل جزء فيكون جوار  
الفلك فلكاً كما ان جوار الماء ماء وليس كذلك بل الظاهر  
حالة في المجموع حيث المجموع كصورة الحيوانية في البنية وكذا الصورة  
التركيبية والعناصر وانما في استعماله كافي الشبه فقط بالطلال  
والا لزم صوار كون شمس واحد اذا اثنين كان يكون شمس واحد  
ما وبقوتنا مثلاً او عظماً وجواناً او كوكباً وفلكاً وهو غير المتاح

**قوله** وانما اذا كان في الفلك صورته آه فذكرت انه لا يلزم  
ان يكون في الفلك من حيث انه فلك صورته انما قلنا ان الكوكب  
مثلاً ليس يخرج للفلك من حيث القوة بل من حيث المادة **قوله**  
فلا يلزم ان يكون كلاً من غيرا فذكرت ان اتصال الصور المتوحد  
بالفلك لا يتحد في مقتضى ساطة وهو كون شكل من غيرا فلكاً  
انصلت بسائر الباطن فيكون في عينه فلك صورته ان  
لوعين ان فذكرت في **قوله** والثاني بان معنى تركيب القوت  
يمكن ان يقال ان يلزم ان يكون الفلك الثابت مشتركاً في قوت  
وطباع او يصدق عليه من قوة هي الصورة النوعية للكوكب  
وغيره آخره من قوة اخرى وهي الصورة النوعية للكوكب آخره من قوة اخرى  
منه المنفصلة او جزءاً من قوة هي الصورة الكوكبية وجزء آخره من قوة اخرى  
هي الصورة التدويرية او الخارجية فالقول في دفعه ما ذكرنا  
واما اوردته كتدبيره من ان لا يجوز ان يكون لاجد جوي الجسم  
قوة مختصة به وقوة مشتركة بينه وبين جوار آخره ولا يكون للجوار  
الا القوة المشتركة لكان الجواران جسمين مختلفين ويكون  
المركب منهما لا يتحد مركباً من الطباع المختلفة فيمكن ان يدفع  
بانه انما يلزم ذلك لو كان الجوار الذي ليس في الالهوة المشتركة  
جسماً معلقاً مع قطع النظر عن الجوار آخره وانما يكون لك لو كان  
الطبيعة المشتركة سارية فيه وجوهم لجوار كونها منسقة بالجميع



الا انه يرد في اشكال قوي وهو انه قد اشتركت في الجوهر الذي ليس في  
 القوة المشتركة وذلك كما في الذي يتبعه او الخارج المكنون  
 المتعدد ويسمى بالمتعدد كما يتبعه او بالتعدد في الخارج وتجي  
 بعد فراوا كوكب في التدد وبل اشك ان موجود وليس هو  
 جوهر واحد بل لا بعدا للثلاث في جسم وليس له طبيعة مختصة بصورة  
 نوعية ملوثة سوى ما كان للجمع ولا انما سرت في الصورة  
 النوعية المتعلقة بالكل على ما قلت وهو المقتضى عندهم والاشك  
 افراد نوع المبدع والكل كرة نامة الكروية وليس فيهم وجود العين  
 وجود الكل كما هو سائر اجزاء المفروضة في الجسم البسيط كونه  
 منفصلا بالعقل فيلزم ان يكون الجسم موجودا وانما هو الجسم  
 بدون صورة نوعية وان يحصل الجنس في الخارج بلا فصل وطلبا  
 مما قد يفرق مقامه ويكون ان يجاب عنه بالان لا سلم انه منفصل  
 ما هو جردا كالمتمثل بالذات او بالعرض بل هو متحد الوجود معه  
 وتخصيص الصورة تصويرية وليس موجودا بمراسم اي منفصلا  
 عما هو جردا ولا هو ليس الظ منفصلا عما له صورة مختصة غير الخارج  
 من حيث المادة بالذات بل بالعرض وذلك لما تضمنه الخارج  
 ليس جزءا المتمثل في الصورة بل من حيث المادة والآه  
 مفروضا من حيث المادة بل من حيث الصورة فقط فلا كمال  
 فليست من ماله لا يخرج عنه وقد حكمت **قوله** المقدر والمفكر

البعد علم ان المكان قسري الانية نظري المهيئة وذلك ان العقل لا يبعد  
 اتفاقهم على انه الجسم مكانا في حقيقة والاحتمالات للحدود الخارجية  
 ستة البنية المشهورة ان يكون المكان سطح او بعدا موجودا او  
 بعدا موجودا والرابع انه المكان هو الهيكل والخامس انه هو الصورة  
 والسادس انه ما يتفرع عليه الجسم فالاول هو منسوب ارسطو وفيه ثمانية  
 والثاني منسوب افلاطون وثلاثة والثالث منسوب ارسطو وفيه ثمانية  
 وقد ذهب الى كل واحد من الثلاثة الاخيرة انهم جميعا الا ان اول وقد انصف  
 الجاهل به من ان المكان اما ان يراعى الاول على جواز النعال الجسم عنه  
 لا غيره والثانية استحالة حصول جسمين في الشغل احدى معا والثالثة  
 ان ينسب اليه الجسم بلفظ في معنى واحد والرابعة ان يختلف بالحيث  
 مثل فوق وتحت ونحوهما وانما العصور على ذلك الامارات لان  
 الشيء او المسم في علمه او لازم او خاصا او مرفوعة لا يقع  
 النزاع فيه الا اختلاف في مهيئة بل هو كذلك اختلافا فلفظيا فالاما  
 الاول فيسبح كون المكان هو الصورة والثانية كونه ما يتفرع عليه  
 الجسم والثالثة يحتاج اليها للفرق بين المكان والمحل بالنسبة الى  
 ما يحصل فانه المكان الواحد لا يتحقق حيث يكون مشغولا بالكل واحد  
 شيئا والمحل الواحد قد يتحقق فيه حالان يكون كل منهما ساريا فيه كالحل  
 كحل العلم والكون مثلا في جسم واحد ولا يكتفي جواز الانشغال في هذا  
 الموقف لانه يغفل عن اقامة البرهان على عدم جواز اجتماع جسمين في مكان



فانه من سائر الاربع لا يبال فيهم ان النفس مكان للبدن  
 وذلك لان السمة المكان انه مختلف بالجهات وليس النفس  
 حبة واذا بطلت هذه الآراء بقيت الاحتمال الثلاثة المشهورة  
 قال الاما لا يخرج في كل واحد منها ولذلك ذهب الى كل منها جماعة  
 كثيرة فلهذا نرى في قول المكان موجودا لا ينفصل المتحرك لا يعلم  
 منسوبا للمتحرك من جهة الحركة والمكان ولذلك يستلزم  
 كل منهما ما لا يمكن انما تامة بالذات للمكان ويكون الحركة او المتحرك  
 الى جهة الفوق كما يشهد انما يقصد بالذات مكانه الواقع في جانب  
 الفوق يستوفيه ولا يوصل الى الفوق الا يكون مكانه واقعا فيه  
 فالنوع مقصود بالعرض لا بالعرض بالذات وذلك ظاهرا  
 طبع سليم وهذا لا ينافي الاستدلال بما عرفت وجود الحركة اذ لو كان  
 مقصودا في الجملة لستدزم وجوده **ول** ولا يتصور شيء من الامور  
 المذكورة لعدم المحض قيد بذلك اذ قد يوصف بها المعدوم  
 والحركة كلها من غير قبيل الاعتباريات المعدوم عنها التي لها  
 الانشراح في الخارج كالايجز **ول** اما الالتفات فالمرکز والالتفات  
 فالمحيط المركز والمحيط ليس مقصودين بالذات للمتحرك كما قرأنا  
 الجسم لا يمكن ان يحصل في شيء منها بل يطلب المتحرك للحركة **ول** ان  
 الوصول اليها او القرب منها وذلك لا يصلح مكانا يليها او يقرب  
 منها يطلب المتحرك المحمول في ذلك المكان فان الوصول الى الشيء لا يمكن

سوى المحصول في مكانه بل هو كذا القرب من الشيء من غير المحصول في مكان  
 قريب منه فطلبه كذلك المكان انما هو بالذات والجهة بالعرض لا بالشيء  
 طبيعة الشفاهة كونه الماء يطلب جهة والنهاية في نزوله الى الاسفل  
 لما وقف دون حد وقوف الارض ولما طوى على الارض ولما ركب في  
 الارض وذلك هو الوقت تام منه مقصود الى حيز النار لا حيزه  
 وسبب علم انه لا يكون حيزا واحدا بالطبع حتى يكون لك ان تقول  
 ان الارض والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا لكن الارض  
 اغلب واسبق ولو كان الهواء يطلب يطلب النار لكنه يعجز  
 مسادفة آياتنا فلنا اذا وضعنا ايرضا في شطرنج احسننا  
 انشاء الى فوق كما اذا احسننا في اناء حيز الماء انتهى وقال سبب  
 المدققين ويمكن ان يعارض له الماء لو طلب فوق الارض لما كان  
 له هناك مبدل ليسرك اذ لو اخذنا اناء من الطين وكان منه ماء فهو  
 مع الماء اقل منه وحدها هو الاثقل الماء الذي فيه وشبهه الى النقل  
 وانما لو كان حيزه الطبيعي فوق الارض في حاله الارض اصغر  
 او اكبر فكانت ازم الى تبدل حيزه فيكون له اكثر من حيزه واجتنب  
 ولو حيزه حقه لما تحرك الماء اليها بالطبع انتهى ويمكن ان يقال  
 الحكم يكون اناء مع الماء اقل منه بدونه انما يقع عند كونه الاناء  
 في موضع الهواء ولا تبدل ذلك كونه كذا عند كونه في الارض ومنفصلا  
 بها والخبر به لا يفي بذلك واليقه وقوف الماء عند الارض حين صيرفه



اكبر وكذا شبهه لانه يمثل الى جوه الطبع فاذا وصل هناك الى المالح  
 الاضر الصابرة اكبر تنقف لتفسير الطبع عن تقدير كونه المكان هو البعد  
 او بالطبع على تقدير كونه السطح المكان هو السطح والثاني والثالث  
 لفروقة الخلاء وجوب ملازم الطبع على تقدير ما نقرر ولذا انحرى  
 الموارد اليه الى الحصره مع عدم شبهه الطبع الى التفرق **قوله** والاشارة  
 المحسنة لا تقتضي وجودا للمسا الى المس بالاشارة المحسنة  
 يمكن ان يكون معدوما مطلقا في الخارج بالبدية بل يجب كونه  
 موجودا له اما بنظر اولئك والنقطة المنوطة للمسا اليها ووسط  
 الخط وان لم يكن موجودة بنفسها لكنها موجودة لخطها والنقطة  
 ولذا لا يمكن الاشارة الى نقطة متوهمه في خط معدوم في سطح  
 معدوم في جسم وذلك **قوله** كما هو مذهب المتكلم جعلوا  
 المتكلمين احتمالات المكان المتبدل على وجوده ليس هو  
 فلهذا اشاروا الى انه ليس معدوما مطلقا في الخارج لكنه قد عرف ان  
 ما لا يكون معدوما مطلقا في الخارج يجب ان يكون اما موجودا بنفسه  
 او انشئ يكون منشا لانشائه وكلاهما مقصودان في البعد الموهوم  
 الذي يكونه يجعلونه مكانا في الوجود المشهور فيهم له وجه اختصاص  
 اختصاصا بانه لا يقع توجيها لهما في تسمية الى انه المعقول في المكان  
 على انه متناهي لما صرح به الشيخ **قوله** لما قلنا ان الوجود كونه  
 موجودا بطلان مذهب المتكلم فثبت **قوله** فانه التماس كلامه فيكون قال

الشرح في الشفا من اشبه داب الجهور وليس يتجزأ الامور القليلة  
 على انهم يقولون فيها بينهم لانه في الجوه والحجة عمارة ولا يكون  
 حال البعد الذي يدعون به ليعبرون كما هو في هذه الصنفه والحاكم  
 انهم في البسيط من لا يحيط بشئ فلهذا لا يتجاسرون ان يقولوا  
 ان الجوه عمارة ودرجاته في البعد الباطن مملوء والجو اسم مجرور  
 الخرق المعبر عنه شكل البسيط الباطن المحيط ولو كان البسيط  
 محتوهم تقوم بنفسه المكان مقام جوه الجوه ولكانوا يقولون في  
 البسيط ما يقولون في الجوه وقديان انهم اذا قالوا ان البسيط  
 او قالوا ان الجوه فارغ او مملوء وجعلوا ذلك كقولهم الماء  
 في مكان او مكان الماء فارغ او مملوء ذهبوا الى المحيط فم  
 انما طبعوا ان يقولوا في البسيط الطوق فارغ او مملوء لان  
 البسيط المطلق ليس هو المكان بل المكان بسيط يشترط  
 الاحاطة والاعتبار بل البسيط المطلق بسيط بهذه الصفة  
 لم يتجاسروا في ذلك **قال** المصنف اعلى الله مقامه واعلم ان السبق  
 ما هو ملاق المادة استارة الى اختلاف نوعي البعد كما لا يملك  
 في الجود بان الملاق هو الملاق في الجسم المتغير المتغير الى الجود  
 غير حاله وغير متغير اليه متغيرا فلو لم يتغيرا لم يتغيرا  
 لما جاز اختلافها بالحلول وعدمه واعلم ان هذا الكلام راجع  
 في متعلق في صورة الدرر كنه مقام المنع على دليل الخالف انه

بالسبعة قال البعد ٣



لو كان المكان بعد الزم تدخل البعدين وهرجوا لزم القيد اما  
استغناء البعدين عن المادة او حلول البعد للمكان ايضا في الما في  
وكذا لا يخلو في ذلك ان يميز البعدين في موقفين كون البعدين متغيرين  
بالزمن فالتغير في المكان يمنع من التغير في المكان ايضا في البعد المتغير  
لو كان متغيرا في البعد لزم في المكان في ذلك الوقت وقدره واما في  
تقديره في حق البعد فيكون في الصورة الحسية وقد عرفت ان الحرف بما  
افضل ان في البرهان السهل على ذلك في ذلك الموضع مكان محض في  
الموضع البعد فيكون في موضع كونه البعد في نفس البعد فيكون  
جوهرا متغيرا في ذاته ولا يتصور الا في حقيقته فيكون في حقيقته  
نفسه في ان يتغير في كونه جوهرا متغيرا في ذاته وقد عرفت ان  
قد يتغير في كونه في ذاته فيكون لا يمكن حمله على الماشاة  
كما لا يخفى على المتدبر في ذلك الكتاب في قوله تعالى في قوله  
البعث للمكان في غاية الاستحالة لا ذكرنا ولا انه لو كان موجودا  
لا يتغير في كونه قابلا للاشارة فيها ونسب كالجسم اوله فان  
لم يكن كان في حقيقته الوضع البعد كما انه مجرد عن المادة فكيف  
ما لو كان في حقيقته وان كان قابلا للاشارة فيها ونسب كالجسم  
كأنه في الازات كالجسم مكانه مكان لا يتغير في الحاله  
كما لا يتغير في كونه قابلا للاشارة المذكورة  
وهو موجود في البعد المكان في ذلك التقدير فيكون له مكان

وهكذا

وهكذا في غير النهاية وايضا في الزم تدخل المتغيرين بالذات في موضع البعد  
وايضا مانع الاجسام كما قال صاحب التلويح بليس ان كان لها البعد  
والجسم لما جاز له بل في بعض الاقوال في الكمال بالكل وليس له حركته ولا  
التصور ولا المادة بانها لا تمتنع ملاقات الكل بالكل لمتنعت  
ملاقات البعض البعض فانه متساوية في الكل والبعض ولا يظن ان  
البعد الجسم آخر لسطح عرضي وكون ذاته فان السطحين ان التقيا  
دول الجسمين للكل طرف الى الآخر وطرف الى الجسم فالتساوي  
عمق وهكذا حال الخط والنقطة ولا النفاذ في عرض حسيين  
بذاتهما العمق قواما لنفسهما فاذا ثبت ان المانع البعد فلا يتصور  
التداخل في الخلاء ولا في الماء والتقييد بالتام والكمال لا خارج  
السطح والخط فانه يجوز التداخل في الخلاء من جهة عدم تمام بعديهما  
ابدا واما ما قيل من انه لو كان موجودا لمكان متساويا لوجودها في  
الابعاد لمكان متشكلا وقبول الشكل في الزم المادة فيكون في ذلك  
لا يجوز افعاله مطلقا في الزم من الزم المادة بل القول في التغير  
وهو كونه متشكلا لا يلزم تجدد الشكل عليه لكونه من لوازمه في حقيقته  
وكذا القول بكون المكان سطحيا متشكلا لا لا قيل او قيل بل ان الحاله  
التي يحكم لا جلها في الجسم فيمتسا او في مكان لا يتوقف وجود  
حاورها في جميع الاجسام سواء في موضعها في الحاله لها لا يخرج  
منها جسم فالجود وعينه متسا كان في اختصاره في جميع في الاما





الاربع المذكورة وتسمية المكان ويلزم عندهم ان لا يكون المحل في تلك  
 الحالة ولا يقتضيه هو ذلك محال ونقتضيه حكمه في كل سبيل القبول  
 فلا يخبر بالقول عندى في هذه المسئلة هو من باب المتكلمين لكن  
 لا على الوجه المشهور بحيث لو وضع عالم الجسم اسعد وما مطلقا كما  
 هناك في الخارج خلا وبعد وجوده وكان الامكان لكل جسم  
 ذلك المحل الموجود في الخارج فانه ذلك تناقض لا يليق ان  
 ينطق به الفطرة الانسانية بل ينبغي ان المالك لكل جسم  
 انما هو من حصص من البعد لكل مجموع كره عالم الاجسام فانه  
 العالم الجسم من حيث الطبيعة الجسمانية المطلقة مع صفة قطع  
 النظر عن خصوصيات الصور النوعية الموجبة لكثرة الاجسام  
 والفصال بعضها عن بعض بتوهم كونه كره واحدة شخصية لها  
 مفرد واحد شخص وباعتبار حقوق الصورة المختلفة على  
 العاصم الوجهيات فاما طائفة العلل المحركة العقلية صارت متكررة و  
 متعددة بالانواع متخلفة كل منها لما يليق به من الحصة العينية  
 لمقدار الكل في كل الارض فلا حصص من بعد كره الكل حول المركز في  
 الارض بطبيعتها كونه متخلفة من الموجودات تلك الحصة وكل المحل  
 حصص ذلك البعد حول المحيط يقتضيه هو طبيعة كونه متخلفة من  
 بها وبكل اجمع الاجسام فالمكان لكل جسم هو حصص من البعد  
 الكل للمحل ما هو ذامع ما يكون عند المركز او عند المحيط وعلى

مخصوصة من احدها ولكون الصور النوعية مقدمة بالوجود على الصور  
 الجسمانية فهي قد سبق لها ان يكون الوجود في نفس الامر بالاجسام  
 بحسب الصور النوعية منزهة عن نفس الامر وليس لها ان يكون الصورة  
 الجسمانية فقط مرتبة وجودا مساوية حتى يتصور كون جسم الكل بحسب  
 الصورة الجسمانية التي من حيثها الاختلاف في الاجسام موجودا  
 بوجود واحد شخص ومعرفة المقدار الواحد للشخص كونه  
 لك انما هو باعتبار للاختلاف العقلي ولذا كانت حكما يكون الملك  
 الذي هو حصص من ذلك البعد لكل العارض لجسم الكل من حيث  
 الوحدة موجودا وليس اليه من الوهيات الصرفة لا التي لا تشاء  
 لها في الخارج حتى لا يتصور طلب الجسم آياه مثلا بل هو من الوجهات  
 الانشائية المتخلفة منشاء انشائيا في الخارج وحيث فلا انشائية  
 بقوله البعد بالنصف والصف والوجه والكل وسائر اوصاف  
 الوجود وبحسب الخارج فاعرف ذلك ويشير في المناقصة وال  
 المشاحرات الحارة فيما بين القوم وتحقق المنه المالك وكن  
 اليه المسالك فانه في المنه والاشاق له واعترض عليه بان منشاء  
 امتناع التفاضل هو لزوم عدم كون الكل اعظم من جزءه فالا اعظم  
 له ولا مقدارا لا يتصور فيه كل وجودا متخلفا فيه التفاضل ضرورة انه  
 لا يتصور كون الكل اعظم من الجزء احد كل ولا جزءا وامتناع التفاضل  
 في الاجزاء التي لا يتجزأ وان صرح بانها انما يكون لنا متجزئة بالذات



لكن الحق ان منشأ ذلك انما ليس الا كونها ذات العالم نفس  
 الامر وان فرض كونها غير متجزئة وغير ذات بعد بالخر بالذات  
 دليل على انها ذات بعد بالعقل اذ انفتور الجزء الذي لا يتجزئ  
 وحكم بانه متجزئ بالذات بحكم بانه متحد وذو بعد في الواقع فان  
 طلب بالخر بالذات جهات الست متمايزة في ذاته قد ادعى  
 كونه بديها وهو سلب لم البعد للخر فاذا حكم العقل بانه ذو  
 في الواقع بحكم امتناعه في داخل مع مسئلة في فالجزء الذي لا يتجزئ  
 لا يمكن ان يتصور الا اخرضا فقط هذا والتبديد المدققين زعم  
 انه لو كان منشأ امتناع التداخل ذلك امتنع العظم مطلقا لما  
 جاز تداخل الخطيين ولا التطين لكونها متفقين بالعظم لكنه  
 صائر مطلقا سواء كان في جهة فهو في جهة العظم ولا التداخل  
 هو الملاقات بالاسر فاذا حصلت حصل ولا اخر في ذلك لكون  
 الملاقات في جهة دون جهة وعند في نظر اذا الملاقات بالاسر  
 في الخطيين مثلا انما يحصل اذا اتلفا في جهة واحدة التي ليس لهما في عظم  
 واما اذا اتلفا في جهة التل في جهة عظم امتنع الطول فلا يتم انهما  
 تحصل الملاقات بالاسر ثم ان جعل منشأ امتناع التداخل كون  
 الشيء متجزئ بالذات فقال والوقوف بين الصورتين في الحجم  
 متجزئ بالذات فلو تداخل احدهما فلا في بالاسر لما زاد في جزها  
 على جزر احدهما والآن لم يكن احدهما ملا في بالاسر فبصير

حال التداخل جزر احدهما في جهة واحدة فلو كان في جهة واحدة  
 واما الاطراف لم يست متجزئ بالذات من التل في عظم الفاتمة  
 هو في التل فاذا تداخل سطح جسمين مثلا كان كل منهما وان كان في  
 حال التداخل نابع الجسمة التل واصل في جهة متقية فلم يزم من ذلك  
 ان لا يكون مجموعهما اعظم من احدهما نعم كما يكون مجموعهما اعظم بحسب  
 الاحساس عن احدهما ولا استحالته في ذلك بخلافه لا تميز بين  
 احدهما عن الاخر ان لم يكن ان بقا اذ في خط خطا اخر في  
 الطول سواء فرض تخر بالذات ولا بان سطر في الاخر نقطة  
 طرف هذا على نقطة طرف ذاك على الاستقامة والاتصال ولا  
 لا يجوز ان ينطبق نقطة اخرى تعرض في هذا الخط قبل نقطة الطرف  
 على نقطة اخرى تعرض في ذاك الخط بعد نقطة الطرف بان يكون  
 هذا الانطباق الثاني بعد الانطباق الاول ومن سمته وبذلك  
 سائر النقاط المفروطة في الخطيين والالزام ضرورة الطولين  
 طول واحد وعدم كون الكلي اعظم من الجزء ضرورة ان مجموع  
 الخطي المتباقيين بالوصف المذكور في الطباق النقاط كان كل  
 واحد منهما جزءا او بعد الانطباق يصير الكلي مساويا للجزء واما  
 اذا اتلفا في الوسط سطفت كل نقطة مفروطة في احدهما على نقطة  
 مفروطة في الاخر بلا امتناع من العقل والزم من نفسه ضرورة  
 ان مجموع الخطيين المتباقيين في الوسط ليس كمالا ولا واحدا منهما



جزء السواد قبل فرض ان نطاقه وبعده فلا يلزم كونه الكل  
 مساويا للجزء فظهر ان انتشاء النفاذ ليس لمجرد البعد فقط  
 سواء كان متجزا بالذات او لا فانه الكثرة والجزئية انما  
 يتصوران باعتبار المقدار والبعد لا باعتبار التجزئة بالذات  
 او غيره والعجيب قال بعد الكلام المنقول بهذه العبارة و  
 والتسوية جواز النفاذ في الاطراف دون الاجسام ان  
 الاطراف لما لم يكن متفتحة في الجهات الثلاث كان له وجه  
 ينكشف صياحه لانه ملاقة طرف آخر بالاسر يجب كونه كل  
 جزء مفروض من احد هاتين الاطراف مفروض من الآخر بخلاف  
 الجسم فانه لما كان منقسما في الجهات الثلاث لا يجوز فيه  
 ذلك وجه الكلام كما ترى صريح في ان كونه الشيء ذا  
 وجه ينكشف اي غير ذي بعد هو منتشاء جواز النفاذ  
 وكونه غير ذي وجه ينكشف منتشاء امتناعه فظاهر انه  
 لو كان غير منكشف الوجه اما كالجسم لم يحز النفاذ في اتم  
 ولو كان كذلك في جهة دون جهة كان بالتفصيل قوله  
 اقول فيه نظر فالسيد المدققين حاصل ما ذكرنا ان  
 ان حكم الجسم ان ليس منتشاء البعد واحد غير مفصول  
 لتعارضه مع البرهان وهذا لا يمنع كلام الامام اوله  
 ان نقول اذا انكر العقل حكم الجسم لوحده البعد حيث وجد

يبرهان على خلافه فبالا يتبين في وجهه هذا الشخص  
 تجوز احتمال ان يكون منسكك اليه برهان على خلافه لكن  
 لا يكون لنا اطلاع به قوله واما ان لا يكون قابلا للحركة فيلزم  
 انه لا يكون الجسم اليه قابلا للحركة لانه ملزوم للبعد المنافي  
 لقبول الحركة يمكن ان ينفى سقوط الكلام يدل على ان المراد بالبعد  
 في قوله لانه ملزوم للبعد المكاني ولهذا اورد عليه هذا الدليل جار  
 في المكان بغير السطح البقي واجيب بجمع كون الجسم ملزوما للسطح كما  
 في المحذور وجه في الكلام نظرا لانه منافية للبعد لقبول الحركة  
 لا يستلزم منافية لقبول حركة الجسم منه والآن يستلزم لو كان  
 الجسم ملزوما للبعد شخصي فانه يلزم من حركة الجسم حركة ذلك  
 البعد والآن تخلف الملازم غرضه لانه ليس كذلك او ما هو  
 من لوازم الجسم مطلق الابن لا الاله من الشخص وذلك ظاهر  
 كلام الشافعي مما ياتي في الجواب عن الوجوه الثلاثة صريح في ان  
 المراد بالبعد في قوله هو البعد الجسمي البعد المكاني وجه فالنظر  
 ساقط قوله قلنا نعم لكن على سبيل الامكان لا على سبيل  
 الوجوب يمكن ان ينفى في نظر الحاجة الى المكان كالحاجة الى  
 المادة حادثة في نحو الوجوب ومنه كان الشيء محتاجا في وجوده  
 الى شيء يقع فرض وجود الشيء الاول بالفعل لا يمكن ان يكون  
 الشيء الثاني بالقوة والآن يلزم ان يكون وجوده ايضا بالفق



والتي فان الارب من لوازم وجود الجسم وكيف يمكن ان يكون  
وجود المعلوم بالفعل ووجود اللازم بعد بالقوة فحينئذ كون  
الشيء قابلا للحركة الاربية وجود الارب لا بالفعل وان لم يكن الجسم  
بالفعل او ليس الارب مع كونه موجودا بالفعل فلا يمكن ان يفيض  
له ان يكون في الارب وكيف يمكن ان يكون الشيء موجودا بالارب  
كالجودات ثم يفيض له ان يكون في الارب كل ذلك ظاهر في قوله  
تدرب في الصانع **قوله** وفي اجتماع المتولين في نظر واجتماع  
المتولين انما كان محالة لانه يستلزم ارتفاع الامتيازات الاربية  
حاصل لقيام احد البعدين بذاته والاخر بالجسم او بالمادة  
**قوله** واجيب عن الكل بان يجوز ان يكون البعد القائم في الجسم  
اقال اوله ان يقع الجسم كما اشترط اليه او من اشار الاشكال  
هو البعد الذي نفس الصورة الحسية لانه هو الذي يدعون كونه  
متحد الحقيقة مع البعد المحرر وتكون حقيقة كل منهما نفس الجوهري  
المتحد بذاته والا فظا هرا البعد القائم بالجسم اعني الجسم  
التعليق لكونه عرضا لا يمكن ان يكون متحد الحقيقة مع البعد المحرر  
الجوهري **قوله** بيان الملازمة ان الطر الواقع وقد يترجم  
المقابلة لو كان المكان هو الطر لزم تبدل مكان الطر الواقع  
في الرعي الداه لخط الخط مع اننا نعلم تبدل مكانه وعن هذا التقدير  
لا يتصور الجواب الذي سبوره فيجاب في جميع بطلان الاربين

استاد الحكمين السابعة الوهم **قوله** في الطر الواقع في الرعي الداه  
ساكن بالضرورة حاصل ما اجاب عنه الشيخ في النفا للبدن  
متحرك ولا ساكن اما الاول فلان مبدأ الاستدلال ليس في  
والمتحرك بالحقيقة هو الذي هو مبدأ الاستدلال منه واما الثاني فلانه  
ليس عندنا في مكان واحد ما قال وليس هو اجب ليس يكون الجسم  
لا في ساكن او متحرك فانه الجسم احوال لا يكون فيها متحرك ولا ساكنا  
في المكان من ذلك ان لا يكون له مكان كما لم يرد في ذلك ان  
يكون له مكان وليس ذلك المكان بعينه زمان ولا هو المبدأ في مقارنته  
ومن ذلك ان يكون له مكان وهو بعينه زمانا يكون احدا في الاوقات  
بل في حيث هو ان يكون الجسم لا متحرك ولا ساكنا انتم ويمكن ان يقال  
لانه الخفيف في ذلك ان السكون عدم الحركة لكونه لا مطلقا بل عارضا  
شانه ان يكون متحركا ليس من شأن الحركة مطلقا بل هو المعقدات  
التي يقع فيها الحركة فهو ليس متحرك ولا ساكن مطلقا واما من شأن  
الحركة لكونه ليس من شأنه حركة معينة بعد احد المعولات بل يكون  
في المتحركة التي يقع فيها الحركة فهو ليس متحرك تلك الحركة ولا ساكن  
سكونا متعاضدا لانه في ذلك ليس بارتفاع النفسين واما اذا كان  
الجسم قابلا للحركة مطلقا او الحركة المعينة بغير ما جرى المشقة  
ولم يصف تلك الحركة يجب ان يكون متعاضدا بالسكون الذي هو متعاضد  
لها واللام خلو الموضوع عن النفسين وحيث فقد لا ساكن ان



الطرقة كونه من حيث الحركة الابنية فاذا لم يتحقق بالحركة الابنية في  
 الصفة لعدم كونه مبدأ استبدال مح كونه الصانع بالكون  
 المتقابل للحركة الابنية بالقول بان ليس بجوهر ولا ساكن وعدم  
 كونه في مكان واحد فانما هو الكون كالتكامل كالتكامل كالتكامل  
 ليس هو مبدأ فان قلت ان الكون في مكان واحد زمان  
 ان لم يكن غير قلت انتفاءه انما يستند انتفاءه لو كان كشيء  
 من ذات المتكلم عن الحركة فليست **قول** واجب عنه الا ان قال بان  
 استبدال الحركة اذا كان ناشيا من ذات المتكلم فيها كان حركة  
 يمكن ان يقال كيف لا ذلك مطلق الاستبدال الا وضاع  
 كذلك اي سواء كان في مكان واحد او وضاع اول نفس الحركة  
 الوصفية او لمزاولها فيلزم ان يكون الارض صلا محركة  
 في الاستدارة لا يستبدال او ضاعها بالنسبة الى الخواصات  
 الفلكية وذلك بسبب هذا وقال المحقق الدواني في النظر  
 المفروض بصيغة اوصافها ان له حالة متوسطتين الابين  
 الذي هو المبدأ والابن الذي هو المنتهى بحسب ما وكل ان ابي  
 من غير اللابن الذي له في الآلة السابق واللاحق فذلك  
 الحالة لو لم يجعل من لوازم الحركة لزوم احداث بعض فاعلم  
 كقولهم ان الزمان مقدار الحركة او محتمل ان يكون مقداره  
 تلك الحالة التي ليست بحركة عن غير التغير لا يشترط يمكن

من لازم لا يقع التفتيش بل كيف  
 على الجوانب ليس بجوهر ولا ساكن  
 الاستبدال بل هو ساكن

في سواء كان في المكان فيها اول  
 الحركة الابنية او لمزاولها لزم  
 يكون

ان يبقى جعل تلك الحالة من الحركة لا بسبب ذلك المخل لان المكان كون  
 الزمان مقدارا لتلك الحالة مع تقدير كونها من لوازم الحركة لو كان متغيرا  
 المكان ذلك الامكان مع تقدير كونها من لوازم الحركة القيمة مفردة  
 انهم كانوا لو يكون الزمان مقدارا للحركة قالوا باقتضاه كونه مقدار للحركة  
 الابنية لانه القول كونه مقدار للحركة الدورية مع تقدير جعل تلك الحالة  
 من لوازم الحركة يكون من لوازم الحركة الابنية فتقتضي فاعلم انهم المذكورة  
 والبقاء لو كان تلك الحالة حركة ابنية لكانت للملك كونه الارض حركة  
 وضعية مع تقدير كون الزمان مقدار للحركة الدورية يمكن ان يكون  
 مقدار لتلك الحركة الدورية الارضية فيختل قاعدتهما ان الزمان مقدار  
 للحركة الدورية الفلكية والحال ان تلك الحالة ولعلها وان لم يكن حركة  
 لكنها ما قبل لا تتحرك بالشيء بل تلك الحالة بالذات اي شئ من شأنه  
 فهو جعل الزمان مقدار لتلك الحركة بحسب بالنسبة الى ما له تلك الحالة من شأنه  
 دون ما له تلك الحالة من شأنه **قول** والمتحرك بالوضع لا يكون موضوعا بالحركة  
 حقيقة يمكن ان يقال نعم يمكن يجب ان يكون الحركة التي نسبت اليها  
 حركة حقيقة بالنسبة اليها فكيف لا يكون صانعة عنه بل من محاوره  
 على ان يكون التجرد في الاستعداد ودون الطرف والحاصل ان الحركة  
 الابنية والحركة الوضعية كليهما امر واحد بالذات ينسب اليهما  
 حقيقة بالذات في قوله محاوره ولا يشي حوله بالوضع في تلك  
 بالذات فيكون مبدأ الحركة الذي هو المبدأ في تلك الحركة بالوضع



ما يكون مبداه في بل فيما جا وره او بلا بل لكن الحركة الوضعية  
 لو فرض كون مبداه فيهما وصفها كانت ذاتية لذاتية والثانية  
 امر واحد بالذات ينسب اليه احد الموصوفين بالذات والآخر  
 بالعرض ولا ليس كذلك فان الحركة الالائية الشاذة للصدوق  
 بالذات هو تبدل الطول وهو ليس ثابتا للساكن فيلا  
 بالذات ولا بالعرض فان قلت تبدل طول ما هو في باب  
 له انما يكون بالعرض قلت تبدل طول ما هو في باب  
 له احد بل حركة لها هو في باب الحركة الالائية لكل شئ سواء كانت  
 ذاتية او عرضية يجب ان يكون تبدلا في ان ذلك الشئ وطال  
 تبدل اللون الصدوق على تقدير كون المكان سطح ليس  
 تبدل اللون الساكن فيلا بالذات ولا بالعرض ان هذا  
 التبدل ثابت له بالذات فلو كان حركة لزم كونه يتحرك  
 بالذات فافهم **قول** وكذا الجوانب الماء الحار راق عورض بحركة  
 السطح على سطح الرحو مساوية لكونها في العدد ومخالفة لاهل الجبهة  
 فانه يلزم عدم تبدلها بالفروقة مع كونها متحركة وضع بعضهم  
 في هذا المقام الحركة بل احالها لكونها حركة لا يمتاز عن السكون  
 والزم السكون منها بقول المقام في شرح الاشارات ان الحركة  
 اذا انزلت كانت الى جهة واحدة واحدة واحدة حركة بوي  
 حركتها وان كانت في جهتين متضادين احدثت حركة

سأريكم

مساوية بمعدل البعض على البعض او كونا ان لم يكن فصل وفي المقام  
 الاول عدم مفارقة سطح الماء المزوم للسكون قابلا الى الحركت لم  
 يتحرك بالذات بل انما يتحرك بالعرض لحركة الماء فلا يتحرك لم تفارق  
 هذه الحركة العرضية سطح الماء الملاصق له ومعلوم ان في تلك الحال  
 ساكن بالذات فاذا فرض انه يتحرك حركة مساوية لحركة الماء والعشرة  
 والبطر ومواضع لها في الحركتان مفارقة لسطح الماء بالفروقة ويمكن  
 ان يبقى الاول ليس متغيرا وما يتصور من ان يكون حركة كانه  
 ليس الا مساكنها نفسها غير ان باب مع الرخاقل والثاني  
 ليس بمواضع حركة الحركت انما هي سطح الماء لازمه لعدم المفارقة  
 وذلك كما قولهم فاما لهم سواء ما لهم قال سيبويه في القائلون  
 بانهم المكان هو الطرح يقول الكل جسم حيزا طبيعيا والحيز اعم من المكان  
 وقد يستدلون المكان بمقتضى التميز فالشئ في طبيعيات الشفا ولا هم  
 الا وليحق ان يكون له حيزا ما مكانا واما ترتيب وضعه فقال في النفا  
 وافول ان لكل جسم حيزا او مكانا طبيعيا لازما ان يكون كل  
 مكان له طبيعيا او يكون كل مكان له مناهيا طبيعيا او يكون كل  
 مكان له طبيعيا ولا مناهيا طبيعية واعني به المكان الحيز والمكان  
 جميعا فلهذا ان القوم السواء ما لهم ان المكان المقتضى شئ ما ذكره  
 في هذا المقام ولم تذكر ان اللفظ المكان محض السطح ويمكن  
 ان يقال ان يكون المكان الذي يحكم بكونه طبيعيا لكل جسم مع حيزه



في الجحيم وهو المدلول عليه بالامارات عند الجمهور كما مر مرة  
 فلو ان كان سطحه يجب ان يكون في الجحيم بهذا المعنى وان كان  
 معنى اعم من السطح والوضع كان ذلك المعنى الاعم هو المكان لا  
 السطح والرياح انما وقع في المكان الذي يحكم كبره طبيعي  
 جسم باقى معنى هو فالتاكون بانه السطح كما يقولون انفسهم  
 يحصونه باسوى الجسم المحدود والامارات كما ان معنى  
 احواله مما لا حدودى والحق المسكون في التوازيه او رده عليه  
 سبيل المدققين ان الجسم اذا خرج عن مكان ثبت في الوهم  
 بعد ما كان الجسم قد عاين في السطح في طبيعيات الشفا  
 من ان التوهم مع التخييل في اثبات فصلا غير متناه فان  
 اراد ببقاء المكان بقاء ذلك الجسد ثم يكون ذلك البعد  
 ليس مكانا وبقاؤه في المكان الوهم لا في الخارج وان اراد  
 بقاء ما هو مكانه حقيقه اعني السطح فسلم والمستند كما هو المشكك  
 ويمكن ان يقال اراد ببقاء المكان بقاء ما يدل عليه الامارات  
 الاربع المذكورة التي اتفق الجمهور عليها وهو المراد بالمكان  
 عند الجمهور ولا نزاع في بل الرياح في ان ذلك المكان  
 المدلول عليه بالامارات الى شئ هو عدم سطح والحاصل  
 انما حكم اجمالا ببقاء ما هو مكان للجسم بعد جرد الاخصوصية  
 ثم اذا الى الاخصوصية وفصلنا الامور الى المختلة للمكانية بختم

ان السطح

بانه السطح ليس بوجوده بل بوجوده فيحصل لنا العلم بان المكان  
 الموجود بوجوده ليس اياه على الترتيب الذي ذكره لا يجزئ شي  
**قوله** المقصود من هذا المكان للربيع عليه انخلو عن شغل  
 من القائلين بالبعث تجوز خلقه عن الشغل فاراد المقام البطلان  
 هذا المذهب والقائلون بالسطح كفي مؤثر في هذه المسئلة  
 البطلان اصل الخلاء فلا حاجة لهم بعد ذلك الى افتاده البرك  
 على هذا المطلب علوه ولهم بدل هذه المسئلة مسئلة اخرى هي  
 وجوب تلازم سطوح الاجسام بعضها ببعض هي حقيقة  
 المؤثر جدا بعد بطلان الخلاء لانه لا يخفى في اثباتها ان يقال لو  
 لم يجب تلازم السطوح لزم ان المكان تحقق الخلاء اعني البعد المحدود وهو  
 ويط **قوله** المقصود من هذا وان التساوت حكمة ذي المعاق  
 حركة عديمة عند فرض معاوق اقل نسبة ارباعها او ردها عليه ان  
 ذا المعاق الذي يلزم كون حكمة متساوية بحركة عديمة ليس  
 الا ما وقع في الملاء الرقيق الذي هو اقل معاوقه ولا ما وقع في  
 الملاء الغليظ الذي هو اكبر معاوقه فكان الظاهر ان يقول عند  
 معاوق الكبريتا ويكون دفعان مع قول المقصود ان التساوت  
 حكمة ذي المعاق حكمة ذي جنس المعاق ولذلك في قوله  
 عند فرض معاوق اي عند فرض دفعه ذلك الجنس ولذا انكره  
 قوله اقل اي علمه وادامه منه فالفضل عليه مظهر مقدر لا مظهر عرّف



راجع الى المعاقف المذكور صريحاً في بطر من كلام المقام  
 واما دفعه بان وضع المظهر موضع المظهر والمراود عند فوضه  
 اقل في دفعه في المظهر الذي وقع مو المظهر في اللارم مع كون  
 الموضع **قول** وقد يقال لو قال عند معاقف اقل الكمال  
 اظهر وليس له وجه اذ حركنا ذي المعاقف اكر وعين المعاقف  
 مفروضتان انما كما صرح به **الثاني** ثم يبرهن حركته  
 الصورة وملاء ارف آة للوال اول ان تقع في معاقف يكون  
 نسبتها الى المعاقفة الاولى كنسبة وامت زمان حركه للماء  
 الى زمان حركه الماء سواء كان ملك المعاقف وقد سلك  
 ارف او امار حركه المعاقفة كما يعلم من الشفايع ما قبل يكون  
 حالاً من قوة ليل والحاسر قد يكون ملا ومحد وفا وقد يكون  
 عده كالبرودة العارضة الخفيف والحرارة العارضة للثقل  
 وقد يكون عده كالبرودة العارضة للخصف والحرارة العارضة  
 للثقل وقد يكون باحد ان سكوات مساهو حدث في المعاقف  
 بحسن با واما بحسن مجرى فاجتدل ان ذلك بطر في يرد  
 على المنع الاول ولا يجزى ان يصر من المكان برودة او حرارة يكون  
 معاقفها بالنسبة للمعاقف الملا عن نسبة زمان الحلا الى زمان  
 الماء اذ مراتب الشدة والضعف غير متساوية فلا يمكن ان ينهار الى  
 مرتبة لا يكون اضعف منها كما لا يجزى في المسكن بجزان ليس المتحرك

اما بارادة او بارادة فاشترط اي قد روض من الزمان لا يشترط لا يرد  
 في المسكن انما الزمان الذي باراه المعاقف مغاير الزمان الحركه  
 فبطر حجة انه مجموع زمان حركه ذي المعاقف الضعيف الذي هو  
 المسكن مع زمان بكناته زائده زمان الحركه بالمعاقف بقدر زمان  
 السكناات اذ النقص الى السكناات لا يحسن بها بانوا وناو بحسن  
 مجموعها لانها سكناات بل على انها حركه بطيئة فلا يكون زمان  
 السكون مغاير عند التحس الزمان الحركه فلا يمكن ان يكون السكون فقط  
 معلوما ليعلم قد ر معاقفة ليعبر طرفا للنسبة اعني نسبة المعاقفين بل انما  
 ظرف للنسبة فيحس مجموع هذه الحركه البطيئة معية الى الماء الغليظ  
 بان يقاس زمان هذه الى زمان ملك النسبة وان فوضه بين معاقفين  
 الا ان يحقق انما يكون بالقياس الى زمان المعاقفين فهي بعينها في  
 الحقيقة النسبة التي بين زمان الحلا وزمان الماء الغليظ فزمان  
 مجموع الحركه البطيئة التي فرض للسكن لا يمكن ان يكون زائدا على  
 زمان الحركه بالمعاقف اعني زمان الحلا ويكون كل منهما احدهما في نسبة  
 مقياسا فاما مل صدق انه هذا الزمان لا يتوقف عما المكان وجود  
 المعاقف بالنسبة لله كونه بل يكفي فوض وجوده لا ما يقول لو امكن  
 الحلا والمكان كل حركته في الحلا مساوية الزمان لزمان حركه في  
 معاقفة ما لو كانت موجودة وبنده وعنده معدومة صادقة ثم  
 كل حركته في عدم معاقفة وكل حركته في عدم معاقفة فير السب مساوية



الزمان زمان حركة في معاودة ما مفروضة يتبع ان لا شيء من الحركة  
 في الخلاء المساوية الزمان زمان حركة في معاودة فنفهم من ذلك  
 ان المقدرة الصادقة فيجب من الشكل الثاني ان لا شيء من الحركة في  
 الخلاء يكون في الخلاء وهذا المحال لزم من فرض تحقق الخلاء ولا  
 ولا دخل في اتقينا كما لا يخفى **قوله** واعترض علينا بالكمالة  
 المنوع الثلاثة منسقة اما الاول فلما عرفت من عدم اعطاء  
 الدليل على كون المواقف ملاء واما الثاني فلا نه على ما قبل كما  
 صرحنا او ما دام يتيقن قيامه معاودة بالضرورة واما الثالث  
 فلا ان النسبة بين المواقفين يكون بينهما هي النسبة بين الزمان  
 عند اتحاد المساواة والنسبة بين المسافين عند اتحاد الزمان  
 او مثلهما ضرورة انه لا يمكن ان تكون للمعاودة مرتبة الا باعتبار  
 الزمان هو المساواة فلا يمكن ان يكون بين المواقفين نسبة  
 لا يكون تلك النسبة بين الزمانين او المسافين وذلك  
**قوله** في يقوم الاضمار المذكور اي مثل الاضمار المذكور وهذا  
 فسر فلا يرد انه لا وجه للفظ المذكور فانه الاضمار المذكور  
 هو ان لا يوجد قواما على نسبة الزمانين لا ان لو وجد قواما  
 على نسبتها **قوله** فان الاول من النسب المقدارية ا  
 قال المحقق الدواني الظاهر يقول بان يكون الاول الى  
 آخره فان يكون التام من النسب العددية غير فلا ينبغي

ان يمكن صي

سوفه مساق الامر المفروق **قوله** واتقوا لا يخلوا اما ان يكون الحركة  
 بدون معاودة الملاء زمان او لا يمكن حواء للحركة بدون  
 المعاودة مستحيل في الواقع ولا ينافي امكانها على تقدير وقوع الخلاء  
 اذ ما هو محتمل لا يلزم ان يكون محال على اتي تقدير فرض محال ركوز  
 واقعا على تقدير وقوع محال او يكون مستلزما لك المحال الا ترى  
 ان عدم العقل الاول يمنع في نفس الامر ركوز معلولا للواجبات  
 ومع كونه ممكنة على فرض عدم الواجب وبالعكس وهذا كذلك اذ فرض  
 وقوع الخلاء مستلزما لامكان الحركة في الملاء بالخلاء ما يتبع معه  
 امارات المكان والافليس في اللزوم كما عرفت ومن جملتها امكان  
 حصول الجسم فيه وخروجه عنه وهو مستلزم لامكان الحركة لا محالة فان  
 ايضا امكان منع لزوم كونه الخلاء مستلزما لانه على تقدير ركوز مستحتمل  
 في الجمل اذ المحال انما يلزم من فرض وقوع الخلاء على تقدير فرض الحركة فيه  
 ففعل محال لا يمكن الحركة فيه لا يمكن من محال فليس بممتنع وذلك  
 لما عرفت من ان الخلاء المقصود ابطالا هو ملزوم للامارات وذلك  
 ملزوم لامكان الحركة فيه لا محالة **قوله** والمقدرة للجواب عنه مقرون  
 اعلم ان هذه المقدمة مأخوذة من كلام المقص في موضعين من مشيخنا  
 مع وضع اثبات الثقل وموضع مساواة البرهان في اثبات مقدمات  
 ذكرها قبل تقرير البرهان ولعل عبارة المقص في الموضعين بهما قابل  
 في موضع اثبات المثل الحركة لا يجزى عن حركته السرعة والبطء لان



كحركة التام في شئ فيحرك المتحرك في مسافة كانت أو غير  
 وفي زمان وقد يمكن ان يتوهم فخطئك المسافر زمان اقل  
 من ذلك الزمان فيكون الحركة أسرع من القول او باكثر من يكون  
 البطء منها فاذله الحركة لا يتحقق عن حدها من السرعة والبطء  
 قال في موضع مساهلة البرهان عن اثبات مبدء الميل الطبعي  
 في اثبات مفومات ذكرها هناك واعلم انه لا يمكن ان  
 يقع الحركة بنفسها لئلا يتبدل شيئا من الزمان والمسافة وسبب  
 الحوا السرعة والبطء لئلا يتبدل شيئا آخر لا يمسها الحركة فيمتنع  
 ان يوجد الا مع حدها منها فهي مفودة غير موجودة وما لا وجود  
 له لا يسند في شيئا اتم والحركة تنقسم الى ثمانية وعشرين  
 والثمانية عشر والنفس جالها من السرعة والبطء لها  
 بحسب اللانته وسبب عنها الميل بحسبها والميل يحصل الحركة  
 السرعة والبطء واما غير ثمانية الى مبدءها طبعية او  
 قسرية فيحتاج الى ما يحركها حالها تلك او لا يتصور  
 ثم باللائمة وغير هاتين بحيث يتماثلان ويحصل غير ذلك  
 امكن واذا لم يمكن ذلك فاصاحب الى ما يحرك مثل اجسادنا  
 وحالا يجد بها ولا يتصور ذلك الا بحسبها عند تعاقب  
 بين المتحرك وغيره فيما بعد رغبنا وذلك لان الطبيعة  
 لا تتصور غير ما هي حيث ذاتها تفاوت في القاسر

اذا فرض انما لم يمكن ان يكون لا يقع التماثل تفاوت والميل  
 في ذاته مختلف فالساعات التي تسير في الميل والميل  
 اعني الحد المدة كحركة السرعة والبطء يكون شئ آخر خارج عن الحركة  
 او غير خارج وهو الذي لا يتبدل المعاد في التماثل خارج فزمانه  
 فهو كما يختلف قوام فيحرك في كالهواء والماء والنفط  
 واما الذي ليس من خارج ذاته فهو لا يمكن ان يبقى معا في الحركة  
 الطبيعة لانه ذات الشئ لا يمكن ان يتغير شيئا ويتغير  
 ما يعود غير اقتضاء ذلك بل هو الذي هو في القسرية وهما  
 الطبيعة اذ النفس اللطيفة هما مبدء الميل الطباعي في يلزم  
 حيز ارتفاع من غير المعاد وفيه اعني الخارج والداخلي ارتفاع  
 السرعة والبطء من الحركة ويلزم من انشاء الحركة ولا حصل ذلك  
 استدل الحكماء باحوالها بين الكائنين تارة على امتناع  
 عدم معاوق خارج من امتناع وجود الحمل تارة  
 على وجوب وجود معاوق داخل فثبتوا مبدء الميل طبعي في انفسهم  
 التي يجوز ان يتحرك قسرا وهو سلسلته بينه وبين نقله غير في  
 طائفة من المتأخرين عليه وهو الذي ذكره القسم ثم اجاب عن  
 بقوله واقول الحركة بنفسها لا يمكن ان يتبدل شيئا لانها  
 لو وجدت لامت مع حدها السرعة والبطء في زمان كانت بحسب اذا  
 فرض وجود اخرى في نصف ذلك الزمان او في ضعفه كانت



لا تحجب ابطاء او تسرع من المفروضة فحاشيت مع تحجب السرعة والبطء  
 حين فرضها لاي حد منها ينت **قوله** وكذلك القاسر لا ينفذ  
 فيه لانه المفروض تحريك بقوة واحدة انت بما نقلنا من عبارة القاسر  
 لم يعلل عدم النفاوت في القاسر بان المفروض تحريكه بقوة  
 واحدة بل علة على اتم ما يمكن وحيث تقدم النفاوت فيه لا  
 فيه فلا يتبين واعلم ان التعليل الاول ما حذره كلام صاحب  
 المحاكات في شرح كلام المتأخر حيث زاد على تعليل المتأخر  
 ولا من القاسر لانه مفروض على اتم الاحوال بل لانه المفروض  
 تحريكه بقوة واحدة وهذا التعليل ليس بشيء لانه المفروض من  
 عدم النفاوت في القاسر ان يكون له في تحريكه المعين الى الحركة  
 المعينة الصادرة عنه والى ان يفرض اسرع منها وابطاء على السوية  
 لتقديره لا يتبع التحديد مرتبة معينة منها وفرض تحريكه بقوة واحدة  
 لا يصلح لذلك لانه مع ذلك يمكن ان يتحقق تلك القوة  
 الواحدة مرتبة معينة من السرعة والبطء بل الصالح لذلك فرض  
 على اتم ما يمكن ان يكون كما فعل المتأخر لا يتبع كون هو كما الطبيعة  
 في ابها لا نقضيان بالذات الا الحصول في المكان الطبع او  
 القسرية لكن تكون المتحرك خارجا عنها لا يمكن ذلك الحصول  
 الا بالكون فاما لا نقضيتان الحركة الا لا نقضا وبها حصول  
 المتحرك في المكان الطبع والقسر فلا معا وقد عرفت ان

الحركة واقعة في زمان لو لم يكن فلا يختلف بالسرعة والبطء  
 كما ذكرنا ان فرض الاتحاد في الجسم القابل للتغير لا دخل له في  
 بل هو لغو محض ولذا لم يتعرض له المتأخر ثم اعلم ان المراد  
 بالقاسر نهضا ما هو غير ذوي الارادة والا لا يكون فرض  
 بينهما وبين الارادة له في الحكم تحديده حال الحركة يحصل ملائمة  
 حد من السرعة والبطء يترتب له ذلك قول المتأخر فيما نقلنا ان  
 قوله وما عجز النفسانية التي مبدؤها طبيعة او فسرته محتاج الى  
 تحديدها لتلك الا لا شعورهم بالملائمة وغيرها فانما رتبوه  
 الى عجز النفسانية مطلقا كما نرى **قوله** فلا بد من امر آخر معارف  
 قبل ثم اذ يجوز ان يكون في ذلك امر عدم المعاقبة فانه  
 اذا لم يكن عائق يكون الحركة سريعة ويمكن ويكون انه يقف  
 تلك الحركة السريعة واقعة لا تحجب زمان فيمكن وقوعها في  
 نصف ذلك الزمان فيكون اسرع وهكذا ولا يتجدد **قوله** ولا بد  
 ذلك استدلال المحكم في احوال ثابتين الحركتين تارة في انقضاء  
 عدم معاوق خارجا فلو استدلال في انقضاء المحل افترضنا  
 الثلثة متحركة في الطبيعة والمقدار يتحرك في مسافات متفقة  
 في المقدار مختلفه خلا ولا غليظا ورقيفا ولئن فرض جسم  
 واحد يتحرك في تلك المسافات لكانت تلك اليقظة ولو استدلال  
 على اثبات البيل فوضعت جسمان ثلثة مختلفه الذات يتحرك



في وقت واحدة بقوة واحدة **قوله** وبعد ثم يترك المقدم  
 اجاب عن الاعتراض المذكور بوجهين اولهما ان المقدم  
 لم يجعل الجواب بوجهين بل لما قال فيما تقدم انه لا يمكن ان  
 يقع ان الحركة بنفسها ليست شيئا في الزمان والمسرقة  
 وليست السرعة والبطء لئلا يتبين انهما لا يتبينان ان الحركة  
 يمتنع ان توجد لاهلها فمعرفة غير موجودة وما لا  
 وجود له لا يمكن ان يكون شيئا اتم وكان مدار الاعتراض  
 على ان الحركة بنفسها ليست شيئا في الزمان فكان ما  
 تقدمه لا يمكن ان يكون شيئا في الاعتراض ثم قال القدر  
 نقل الاعتراض بحساعة واقول الحركة بنفسها لا يمكن ان  
 ليست شيئا بل لا يتبين لو وجدت لاهلها لاهلها لاهلها لاهلها  
 في زمان كانت بحيث اذا فرض وجودها في نصف ذلك  
 الزمان او في نصفه كانت لاهلها لاهلها لاهلها لاهلها  
 فكانت مع حركة السرعة والبطء حين فرضنا هاهنا لاهلها  
 فمفسر في مجموع الكلامين جوابان عن الاعتراض وهما الوجهان  
 اللذان ذكرهما استركتك الخفيف ان مجموع الجواب ليس له  
 واجبا واحدا فان ما ذكره في الجواب المصدر باقوله لاهلها  
 لاهلها لو وجدت لاهلها لاهلها لاهلها لاهلها لاهلها  
 ذكره في المقدمة قوله لا يتبين ان الحركة يمتنع ان يوجد

الا على صدمتها كما لا يخفى على السامع وقد خرج لنا ذكرنا صاحب  
 المحاكمات حيث قال شارحا كلام المقدم في الجواب انما يتبين  
 بين في المقدمة من ان الحركة لا تقع في السرعة والبطء وهما لا يتبينان  
 الا بحسب المعاداة فلا حركة الا مع المعاداة فاذا كان الزمان  
 بازا او الحركة بكمية بازا المعاداة وهما لا تقع وهما لا يتبينان  
 المقام الجواب ايضا بان الحركة لو وجدت لاهلها لاهلها لاهلها  
 والبطء في زمان لكانت في نصف ذلك الزمان اسرع لاهلها  
 وكانت مع السرعة والبطء لاهلها لاهلها لاهلها لاهلها  
 غير موجودة وما لا وجود له لا يتبين شيئا اتم قال صاحب المحاكمات  
 ومنه نظر من وجهين اما اولاهما فلا بد من كون ذلك يلزم ان لا يتبين  
 شيئا بحسب نفسه لان كل شيء هو لا يقع على احد النصفين  
 اي منصفين كما تافهم مفردا عنهما عن موجوده بكل شيء فرض  
 فلا يلزم ان يكون وجوده مفردا بدون اللازم وما لا وجود  
 له لا يتبين شيئا فلا بد ان يكون لاهلها لاهلها لاهلها لاهلها  
 دخل في اصناف الشواهد ثانيا فلا بد ان المراد بالافراد اما الله  
 لا بشره شيء فلا يتم انها غير موجودة اما الله بشره لا بشره  
 غير موجوده اما الله بشره لا بشره لكن لا يلزم ان يكون بشره  
 والبطء دخل في اصناف الحركة ثم قال ويمكن التغاضي عن النظرين  
 بان يتبين ليس المقام ان للسرعة والبطء فلا يتبين في اصناف الزمان



بل ان الحركة لا يثبت الزمان اللاحق وصف الحركة بطور  
 لا فان الحركة لا يثبت الا اذا وجدت في الخارج ولا  
 يوجد في الخارج الا اذا كانت سريعة او بطيئة وهذا  
 القدر كاف في تقرير البرهان **قول** فاذا فرضت الحركة مفردة  
 عن المعاقبة اية لم يدع المقام ان الحركة اذا كانت مفردة  
 لا يثبت شيئا من الزمان فان الحركة لا يمكن ان تكون  
 انفكا كما عرفت اقتضا شيئا من الزمان مطلقا سواء  
 فرضت مفردة او غير مفردة بل انما ادعى ان يثبت مفردة  
 شيئا من الزمان على ان يكون مفردة بعد الاقتضا  
 لا للوجود وانما يثبت مفردة شيئا من الزمان لانها  
 مفردة لا يمكن ان يوجد وما لا يوجد موجودا ولا يمكن  
 ان يثبت شيئا موجودا وهذا حق لا شبهة فيه واما  
 اذا فرضت موجودة مفردة وان كان ذلك المفروض  
 محال لا يثبت على ذلك المفروض شيئا من الزمان  
 الا فلا يمكن تصور الحركة بل انما هي في غير حيز  
 الاخر من السابق للشارع على المقادير وتبطل الشيعات الاربعة  
 متضافرة على الشارح **قول** وهذا المعنى لا يثبت ان يكون للحركة  
 مع المعاقبة بعد الزمان بل هذا المعنى يلزم من الحركة في الخارج ويمكن  
 ان يثبت ان كلام المعترض يثبت ان الحركة من حيث هي لا يثبت ان

يكون مع العائق او مع غيره من الزمان ولزوم كونها للاحق العائق  
 مستبعد الزمان في الخارج وانما هو يثبت الحركة في الخارج وليس هو يثبت  
 كلام المعترض في حيز فلا بد من ذلك بل حيزا يثبت المقام ايضا ليس  
 دفع هذا المعنى الذي عرفت انه يثبت كلام المعترض ان عدم المعاقبة  
 فحد كما ان المعاقبة كذلك ويمكن ان يثبت هذا لا يحيد المعترض عن  
 مع لزوم مسواة زمان في المعاقبة والقليل زمان عديم المعاقبة وذلك  
 انما يتم باقتضا الحركة نفسها مع قطع النظر عن المعاقبة زمانا وبالزمان  
 المعاقبة زمانا آخر ليكون زمان في المعاقبة زمانا على زمان عديم  
 المعاقبة ويكون عديم المعاقبة محذوا عن الزمان لا معنى له كما عرفت مما لا  
 دخل له في ذلك **قول** ولم يتبين من الدليل انه من اليمين هو كون الحلا  
 بحيث لو فرض تخلف لا يمكن وقوع الحركة فيه وكون الحركة بحيث لو فرض  
 وقوعها في الحلا لا تقتضي الزمان وكلما جازك اما الاول فانه قد عرفت  
 انه لو لم يكن كذلك لا يكون محلا للزمان واما الثاني فانه قد عرفت  
 بدولة الزمان والمقام لم يطل كون الحركة متضمنة لطلب الزمان بل انما  
 البطل كونها محذوة ومتينة في الزمان ومنه ان يجب ان يكون مطلق  
 الزمان الذي هو متضمن لطبيعة الحركة محذوا ومتينا بالمعنى والمفرد وانما  
 ولزوم تعيين زمان الحركة الواقعة في الحلا بد من المعاقبة زمانا هو  
 محض الفرض لا يتبين ما هو مطلوب المقام او مطلوبه انما ذلك في الواقع  
 والحاصل ان من اليمين هو ان زمان الحركة متغير زمانا في الواقع



وقومها بدون المعاودة التي بطل المقام وانما هو كانه محذور  
 بنفسها بدون المعاودة في الواقع وليس يدافع المقام **قول**  
 ان ارادة القاسر كونه مقفول في الحركات الثلث المفروضة  
 لا تفاوت اه عرفت ان المقام لم يعتل عدم التفاوت في القاسر  
 كونه مقفول في الحركات بقوة واحدة فلا يرد عليه ذلك **قول**  
 وكذا الكلام في قوله وكذا الكلام القابل للحركة قد عرفت انه لا يرد  
 لذلك القول في كلام المقام ولا ما هو يتوقف عليه كلامه **قول** فان ذلك  
 الامر لا يلزم ان يكون معاوقا قد عرفت ان الحاجة الى الحد انما هو لا  
 قضاء الطبيعة والقاسر المحصول في المكان الطبع او القاسر في المكان  
 لو امكن واذا لم يكن ذلك بل كبح ان يكون ذلك في زمان واحد  
 زمان فانه يمكن ان يفيض اقصر من ذلك فيكون في زمان يمكن  
 وضد نصف ذلك الزمان فلا يتعقب مرسم من السرعة والبطء  
 للحركة بالسبب الى الطبيعة والقاسر اللذين هما معا عرفت ما حاجت الى  
 امر محذور ذلك الامر لو كان موافقا للطبيعة والقاسر فيما اقتضاها  
 او لا موافقا ولا مخالفا فظاهرا لا يمكن ان يكون محذورا فيجب كونه  
 مخالفا لما في الاقتضاء وهو في المعاودة فظهر ان ذلك الامر المحذور  
 لا يمكن ان يكون هو الميل **قول** فاقضت اول الامر السند ونصف اه  
 في اصحاب المحاكمات فان قيل السبب الذي يسند الميل ان يكون  
 قابلا للشدة والضعف فلا بد من السبب خفيا فان قيل غير محذور بالشدة

اشهد

ادبر

او مقيلا لجبارة اخرى لو لم يستند بالحركة الى الطبيعة بالذات لكونه قابلا  
 للشدة والضعف لم يحز اليه استند الميل الى الطبيعة بالذات لكونه قابلا  
 لها فلا بد من ميل اخر لا يقابل اصل الميل من الطبيعة وانما استناده وتوقفه  
 فيجب اختلاف الاصول الداخلية والخارجية لا يقول فلم لا يجوز ان يكون ذلك  
 في الحركة ثم ان وصف المساعة عند ان لا بد من غير منوط فلان انما هو الميل  
 فلم قلنا ان ذلك فيقول ليس المقام من هذا الكلام اساس الميل في الميل  
 به من الوجود ومحسوس ومنه اليقين الواقع في حركة الجسم  
 فاما يحتمل الميل في الزمان المنفوخ المسكن كالماء في الحج المسكن  
 في الهواء ويعلم بالقدرة ان يتغير صعودا والرق ونزول الحج وانما اعطى  
 الفصل في الشيخ بالسند المراد ان سبب ما احتاجت الطبيعة في  
 تحريك الجسم الى الميل والحكمة في ذلك وقد اثنى عليه الشيخ  
 المحقق في اول الكلام بقوله وسبب احتياجه الى ذلك غاية  
 توجيهه الى الطبيعة بالذات فلهذا غير قابلية للشدة والضعف والحركة  
 غير بالذات وقابلية للشدة والضعف ومنه قوله اعمدهم المشبهة ان  
 العلة لا بد ان تناسب المعلوم فلما كانت الطبيعة في غاية الجرمية  
 الحركة لم يمكن ان يصير عنها الحركة بالذات فاقضت اول الميل  
 وهو فالذات قابلا للشدة والضعف مناسبا للحركة من جهة اختلافه  
 بالشدة والضعف وناسب من جهة ان قابلية الذات لا يمكن ان يصير  
 الحركة عن الطبيعة بترسطة هذا مجرد بيان مناسبة **قول** هذا الكلام

مرد خلاص



صرحنا ان ما تحركه في الحركة الطبيعية تنسب له فيكون في الحركة  
 والبطور هو الميل فترقت تمامنا من المحركات في المقصود  
 بهذا الكلام ليس اثبات كون الميل متحد قابل بيان كونه متحدا  
 لصدور الحركة من الطبيعة ولا يخفى ان بعد تصحيح حدوثها لا بد  
 لما في معاقبة يتجدد ولم يتبع احد الحصره العوام مطلقا وقول القائل  
 فاجاب هو قوام ما في المساقفة الاجسام فالمراد ان الخارج  
 الواقع بحسب الطبع وعلى سبيل العوم والدوام من مرحلة الصاعدة  
 والوضع او خصوصية حال الاحوال انما هو قوام ما في المساقفة وحده  
 كون الشيء او معاوقا نادرا وعلى وضعه في الاوضاع وحال في  
 الاحوال لا يفرق المقام فيهم ضرورة ان الحركات الطبيعية واقعة  
 على العوم والدوام غير مقيمة بوضع في الاوضاع وحال في الاحوال  
 بل كان معاوقا لامور النادرة الوقوع المختصة بوضع وحال كانه  
 لما في الحال على ما ذكرنا فليست ابل واحتماله في الدليل ينبغي لفرض  
 الاجسام الثلاثة المفروضة مع عدمها واشتركت في الجميع قوله وكذا  
 مع متعدد كالطبيعة والنفس ليست واحدة فيها هو متحرك بالطبع  
 فان المتحرك بالطبع انما هو الطبيعة الحسية فان الساقط ينقل  
 من مكانة في الصورة المفروضة انما هو جسم البدن بما هو جسم لا  
 بما هو طر ميله والنفس والمعاوق الداخلي الذي حكم بانواع تخفيف  
 في الحركة الطبيعية بما هو متوقف طبيعة المتحرك كما صرح به القائل بقوله

ذات الشيء لا يمكن ان يقتضيه امر او يقتضيه ما يعود غير مقتضاه ذلك  
 والنفس ليست بمقتضى البدن وبالجمل الحكم بانه الحركة الطبيعية لا يتصور  
 فيها المعاوق الغير الخارج بالمفعول المذكور جزو ولا قبل بل المفعول **قوله**  
 فلا يتم الاستدلال بالحركة القسرية على امتناع عدم المعاوق الخارج  
 اعني امتناع التحلل لم يتبدل احد بالحركة القسرية على هذا المطلب  
 استدلالا عليه بان الحركة الطبيعية فقط وقول القائل ولا جمل ذلك  
 استدلت بهما بين الحركتين انه لا يقتضيه استدلالا لم يحل واحده  
 من الحركتين على كل واحد من المطلبين بل معناه انهم استدلالا بوجه  
 من الحركتين على احد المطلبين وبالاخرى منهما على الاخرى منها  
**قوله** لكن هذا المانع في التحقيق منقوله وكذا القابل للحركة  
 بان تقبل لا يجوز ان يتفاوت القابل بالتفاوت في مثله  
 الطبيعي ليكون المتعال واحدا بالمال **قوله** وكذا لا يبعد الاستدلال  
 بالحركة القسرية مع وجود المعاوق الداخلي قال صاحب  
 المحاكمات لجواز ان يكون متحرك عديم الميل مع معاوق خارجة  
 في شدة قدره الزمان وذلك الميل يقتضيه زمانا وزمانا آخر  
 بآراء الميل ونصف الميل زمانا وقرار خوف الزمان بالسنة  
 فلا يلزم المتحرك ان يتبدل خيرا بان يتبدل انما يرد في الحركة  
 المستقيمة واما في المستديرة فلا كمال يخفى على المتأمل **قال القائل**  
 قد ستره وبرز ذات الاوضاع المفضودة بالحركة للحصول



منها في الحصول في مكان يليها او يقرب منها وهذا شائع جدا  
فان قوتك هذا الجسم واقع في جهة الفوق وذلك الجسم  
في جهة التحت وليس المراد منه انه واقع في نفس الجهة بل المراد  
ما ذكرنا فلا يرو عليه او رده الشئ على ان الامر في امثال  
ذلك بين جدا **قال المصنف** ونسب روم الفصل الثاني في  
الاجسام اى في تقيم الجسم الفلك والعنصرى وبيان بعض  
احوالها اى احوالها من حيث الاختصاص لكل واحد من  
نوعها الذي تعلق غرض الفلك بالبحث عنها والحاصل ان  
المصنف المقصود من بحث الاجسام ليس مقصودا على احوالها  
المشتركة فقط ولا متساو لا لما يتعلق بنوع بنوع من انواع  
الجسم بل ما يتناول احوالها من حيث كونها مشتركة ومن كونها  
مختصة نحو اختصاص الاختصاص بمفيد للبحث عن الاجسام  
منه فصيلين احدهما للبحث عن احوالها المختصة ذلك الاختصاص  
فاسما للبحث عن الاحوال المشتركة وقدم الاول على الثاني  
لكون الخاص متقدما على العام بحسب الوجود وقوله وهى  
وهى قسمان اى الاجسام من حيث كونها موضوع للبحث  
من هذا الفصل اى من حيث كونها من احوالها المختلفة  
منها النوع من اختصاص المتعلق به غرض الفلك قسمان وايضا  
اوليا ذلك التناول بل يكون المقصود ذلك لانه فان الفصل

الثالث ايضا في احوال الاجسام فلا يميز امتياز كل منها عن  
الآخر امتياز الحسن نسب ذكورها في فصلين وذلك الامتياز  
على النحو الذى ذكرنا حاصل بينهما كما يظهر عند تتبع مسائل كل  
منها وقدم مثل هذا التناول في الفصل الاول للمسل ذلك قد  
**قوله** وهى الافلاك وكذا قوله وهى العناصر كان قلت  
يقع جعل الافلاك فلكية والعناصر عنصرية قلت يقع ذلك  
على سبيل المبالغة كاللحم والفاصل والعالى وامثال ذلك  
او على سبيل النسبة النوع الى الجنس **فقال المصنف** في الافلاك  
التي ليست با مرارة الظاهر المراد منه لا يكون نفس واحدة  
متعلقة به وبغيره او لا يكون مادية حواشي مادية غريبة  
يتقضى نحو ظله القمر عند السمت وتماثل عند التحقيق والى ما يلزم  
على تجويز المقام والعلامه ان يكون الفلك المتعلق بمحضره و  
لا ثمانية اوسبعة وكذا الوارد من ما يكون في نفسه وس  
الشئ موافق المركز او ما يكون وجهه من الكوكب محسوسا  
مطلقا او فو باد النظر او ما يكون حركته محسوسة بانفرادها  
في ضم كوكب كوكب فانه على الاول ينقض غرض هر القمر وقابل  
وعلى الثاني بها وهو ارجح المراكز والتناوب براسرها وعلى  
الثالث لفلك الثوابت فان حركته اى اذا وركت نظر  
دقيق وعلى الرابع فلك الافلاك والمسل فانه لا يحس



حركاتها الا في ضمن الحركة الكوكب المركب منها ومن حركاتها  
 الخاصة الا ان يراد في الاخير يكوننا محسوسا بانفردا ان  
 محسوس بدورة منها على وجه لا يكون جزا من الحركة الاخرى  
 الا فلانك كذلك ومحسوس بدورة من حركاتها في ذلك  
 الوجه فلو افاننا اذا نظرنا لدورة من حركات الثوابت بالحركة  
 اليومية لم يظهر بذلك النظر او حركاتها من حركات الحركة  
 وحركاتها الخاصة بل انما يظهر ذلك في ادوار كره من حركاتها  
 اليومية ولكل الثوابت يمكن الاحساس بدورة من  
 بالنظر الدقيق حركاتها داخلها الحركة اليومية وكذا الحال في  
 مسير الافلاك الكهية واما الافلاك الجزيئية في حركاتها  
 قابلة فلا محسوس بدورة من حركاتها الا مخلوطا بغيرها ولا  
 محسوس الا بحركة مخصوصة من القمر بحمل لانك الحركات  
 في ذلك فكلنا بل الحقائق يقال الفلك الكهية ما ينضبط  
 احول واحدة من الحركات التسع اما واحدة او مع ما يشتمل  
 هو عليه المراد من الاشتمال اعم من ان يكون استعمال الفلك  
 الجزر او استعمال المحيط على المحيط وفي بعض الجواهر  
 ويخرج المائل ويندفع ما سببانه من توجهم الشمس كما  
 لا يخفى ويكون توقيتها فيه تعريف الشيخ بذلك بعناية  
 بان يكون المراد ما لا يكون جزءا لغيره في ضبط واحدة من الحركات

التسع بل يكون له اما واحدة كافي في ذلك او بما يشتمل عليه التسع  
 المذكور فمثل قولهم يجوز ان لا يكون كل من الثوابت في ذلك  
 الجواهر انما هي في الثوابت الغير المرصودة واما المرصودة المسماة  
 الاربعة ولا عظم الثوابت من مركز العالم وما هو اقرب ذلك اليه  
 منه فلا وما هو اكبر بعد الوكان فكان لغير المرصودة في ذلك  
 كما يظهر عند التأمل قولهم بان يستند الحركة اليومية الى مجموعها  
 لان فلك خاص قد يقال ذلك لانه يستلزم كون فلك العالم  
 اعني قطب الحركة اليومية متحركا لا بحركة الثوابت ومبطل عنه  
 قد راعى ما لا كما ان قطب حركات الثوابت متحرك بالحركة  
 اليومية لانه فيكون نقطة من حركات فلك الثوابت رايا متحركة  
 بحركة اليومية لانه فيكون نقطة من حركات فلك الثوابت غير نقطة  
 نقطة في حركاتها بحركة وذلك مع كونه محال خلاف الواقع يستلزم  
 تحرك كل من اثنين بحركة الاخرى والجواب ان قطب الحركة  
 اليومية يكون نقطة نوعية من حركات فلك الثوابت غير  
 متحركة بحركة لان نقطة شخضية من حركاتها فلا يلزم حركتها  
 فتأمل وبذلك يتبين ما يتوهم منه انه يلزم عن هذا الخبر سكوت  
 اربع نقاط في سطح واحد متحرك وان يكون سطح واحد بعينه  
 محمدا للتحرك اليوم ومتحركا بحركة ومحمدا للفلك الثوابت  
 ومتحركا بحركة اما ان يدعى الاول لما ذكرنا فلفظ وهو ان يدعى الثاني



فلانه كما يجوز ان يكون جسم واحد يحسنه كمن يرى المراكب مثلا  
 فلما استقلنا ثم كما يرى من غير ذلك كمن يرى كوكبا لا يجوز  
 مثل ذلك في سطح واحد يحسنه بالاعتبارين وفي كون واحد  
 متحركا بنفسه وفي كونه الاخر من حيثين فلا يستبعد في حركته ذلك  
 السطح البقي بالتحريك فيقال **قول** قال صاحب النور لا سمحت  
 هذه اة قال المحقق الدواني يجوز ان يكون اثنين بان  
 يفرض الافلاك الخارج المراكب كما سوي خارج القمر  
 حمل واحد بحيث لا يتحقق الطول التي تسويها بين  
 الممليات الا ان ذلك الممثل في حمل القمر فيظهر الافلاك  
 الكمية في ذلك الممثل والافلاك الكمية في القوس وانت  
 بان العرض من تعليل عدد الافلاك ليس مجرد الاسم بل  
 الفرض ان الاجرام التي اسماها بالافلاك الحركات بل  
 يجوز ان ينقص منها شيء ويكتفى باقل منها ام لا وعلى  
 ما جوزه المتأخر قد ينقص جرم فللك الافلاك وعلى ما جوزه  
 العلامة بعض هو مع جرم فللك الثوابت واما على الا  
 حتمال الذي لا يملك في ذلك الحضي لبعض جرم من الاجرام بل انما  
 رفع الانفصال فقط ويجعل اطلاق الفلك الكلي اقل وهو  
 قليل الحدود ودرجاته على التحقيق الذي ذكرنا في تعريف

وكما

افضل

الفلك

الفلك الكلي لا يتصل الاطلاق بقوله **قول** على وجه تلك المثل ولا يتبع  
 ان يجب ان يكون محسن تمام الحاق ودوائر البروج موزونة على وجه  
 ذلك المثل ولا يخفى انه يجب ان يكون محسن المثل محسب اعظم الثوابت  
 ولورد عليه انه يتوقف على عدم الخساف من جهة الثوابت اصل  
 عند كونه في الوجود وهو غير قاطع وقد يدفع بان خمس محسب الخساف  
 مع محسب الممثل ليس بواجب بل هو امر استحسان في فوض محسب  
 حامل اصل خمس محسب الممثل ولا يخفى انه على هذا يجب  
 ان يكون ما يمازى في الوجود من الممثل محسب اعظم الثوابت  
 بربان احتمالي لا محسب في اصله البقي فيكون ما دونه  
 الممثل في القدر الذي اثنوا به مساويا لفلك الثوابت  
 الذي اسواه فلا حدود في فوض حدوه والاكتفاء بما جوزه  
 فتأمل **قول** بشرط ان يفرض دوائر البروج اة انما فرض  
 دوائر البروج متحركة بحركة السريعة لانها لو كانت ساكنة  
 فخر حركه الثوابت بالحركة السريعة وان امكن جركتها  
 بالحركة البطيئة البقية لكن لا يتصور الانتقال من برج الى  
 برج اذ في كل ان يكون الحركة البطيئة التي للثوابت واقفة  
 في برج آخر قبل قطعها بالحركة البطيئة درجانه نعم يمكن ضبط  
 حركتها بالحركة البطيئة باعتبار كونها في برج لاصح واولها  
 الى ذلك البرج بعد تمام الدورة بالحركة السريعة لانه لا يكون

من ان فلان يكون الثوابت  
 مركزه في حركته



حين الوصول الى نقط كان عليها ابتد **قوله** فاستحسن  
 على الظن كنه الاسحق والسواء انما هو يعلم المظن انما هو المحقق  
 يغفل العلامة لذلك من بعد نفسه والا فقد قيل لنفوس  
 الاحتمال فذكر في التفسير الكسر للامام **قوله** زنا واول وجه  
 نظرا اما اول فلانه صرح اة الظن المظن قصد التمثيل لا الحصر  
 وانه اوج بعضه في بعض كسبيل الطر وهو شاع فيهم  
 والامر في امثال ذلك بين وخطا من خطه من **قوله**  
 واما ثانيا فلان عند الافلاك اة قد عرفت مما ذكره وتوحيه  
 الفلك الكلي من جواهر الغر يجب لن يكون فلما كلف خروج  
 فان يكون معدود اة الافلاك الجزئية كيف ولا يمتنع اعتبار  
 فلك كالتقريب كنه المركب من افلاك الاربع يكون مركبا  
 حيث لا يتعلق بالمجوع فلا يمكن لن يكون فلما كلفا بل  
 ولا فلما كلفا مطلقا ضرورة اعتبار الوحدة ولا يكون الوحدة  
 الاعتبارية ولا يكون للقرن ذلك كقولنا كنه الفلك الكلي  
 فيما لا فلك جزئية ينبغي ان يكون متمما عليها محو كنه  
 والمجا ليس متمما على المحيط اصح فيجب لن يكون الجزر هو الفلك  
 الكلي لكونه محيطا على سائر افلاك وعده القوم الجواهر  
 فلك كنه الغر كما ذكر الشرح في كنه ما ذكرنا فانهم في  
 حدة الافلاك سائر الكوكب لن يذكروا الفلك الكلي

فلما

فلما اذ لا يخفى من نظره رسالة في هذا الفن فضلا عن المنع  
 وعلى كنه التقدير يكون عدد الافلاك منحصر فيما ذكره للمصنف  
**قوله** وليس فلما كلفا والافلاك المائل البقا فلما كلفا  
 منه الملازمة حقيقة حد وقد عرفت الفرق بينهما في ذلك  
 فيذكر في هذا **قوله** حافظا كل منها لمعام مخصوص اة اي  
 اختلا في احوال الكواكب مع ذلك الحفظ هو الدليل على  
 ثبوت الافلاك الجزئية لا بد منه فقام **قوله** وما يقا  
 لن اثبات الافلاك اة اثبات الافلاك على نحو المحققين  
 من عني في الارادة الحرة الغير الموجبة التي يكون بدون علة  
 واقضا كما هو منه في الاشياء والقول في ذلك ليس محصيا  
 في الفلاسفة بل هو مختار المحققين من المتكلمين القائلين  
 بان الله جعل الاشياء بعضها سببا وعلة لبعض ليس  
 على نفس الاختيار بمعنى صحة الفعل والركب التي اختصت القول  
 به والمأمور بالفلاسفة كما لا يخفى واما انباءه على القول  
 الماخوذة من الطبيعة والافلاك الامور المرتبة على ساطع الافلاك  
 فلا متك في ذلك الا انها ليست مما يخالف الشرع ولا  
 ما لم يثبت عند من له ركن في العليين واما انباءه على عدم  
 الحق والالتزام فليس بمجته الاتباع بل بمجته عدم الوقوع  
 الا بطريق الحق الفاسد كنه سائر الامور الطبيعية



وثبات هذا الحق في عدم الخرق والقياس انما هو بغير ما لم يكن  
 ولا فصل **قوله** غاية الامر مع عدم انما يجوز ان الاحتمالات لا لا  
 لا يخفى ان يجوز الاحتمالات لا حوزا في العلم بغيرها على ما  
 لا يفتقر الى ان قول الله سبحانه عز وجل مع قيام الاحتمالات المذكورة  
 ان الاحمال على ما ذكرنا صريح على انه المراد هو اليقين فمثل قوله  
 ومثل هذا الاحتمال لا يخفى الا انه قد قام في العلوم العادية والخراسانية  
 اهـ مثل هذا الاحتمال لا يخفى انك العلم انما هو بغير الاحتمالات المذكورة  
 ليس في جميع الضروريات ولم الاحتمال كون الجزء اعظم من الكل وكون  
 المتضمنين مجتمعين منتهى بالذات وشئت القادر المختار  
 فيما يكون خلاف ما علم ملكا ذاتيا لا يقين جوازه بحسب الوقوع  
 الاعلى الوقوع القول بالارادة الحرة وصاحب هذا القول  
 لا يمكن القول بحصول علم الله تعالى بتعيين ولو قال به كان متناقضا  
 كما يخفى **قوله** فوق افلاك الزهرة والعطارد والقمر فوق  
 المجموع من حيث المجموع في كونه فوق القمر ليس لذلك بغيرها  
 فمثل **قوله** واما اذا كان دعواهم حاصلا ما اشترنا اليه فيكون  
 مقصودهم حصول الظن بكون الاحمال على ما ذكرنا فمثل قوله  
 اقول وفيه اما اول افلاكه صريح اهـ الظاهر المقصود التمثيل  
 لا احصاؤه اذ يرجع بعضها على بعض على سبيل الظن وهو  
 شائع فيما بينهم والامر في امثال بين وخطا في خط مثله

منه

في مثل بين **قوله** واما ما افلاك عدد الافلاك التي وقعت  
 ما ذكرنا في تعريف الفلك الكلي ان جوهر القمر يجب ان يكون  
 فلكا كليا وحيث فلا يكون معدودا في الافلاك جزئية كيف  
 ولا بد منها اعتبار فلك كل القمر وانه المركب من افلاك  
 الاربع يكون مركبا اعتباريا حسب انفسه معطى المجموع  
 فلا يمكن ان يكون فلكا كليا بل الكلي مطلقا فاعتبار  
 الوحدة ولا يكون الوحدة الاعتبارية والالم بخير الافلاك في  
 عدد كما قالوا في التفسير فلا بد ان يكون واحدا من الاربع  
 فلكا كليا او لا يكون للقمر فلك كل واحد من الفلك الكلي  
 فيما له افلاك جزئية ينبغي ان يكون مشتملا عليها نحو امر  
 الاشياء والحي على بسبب مشتملا على المحيط اصلا فيجب ان يكون  
 الجوهر هو الفلك الكلي للقمر لكونه محيطا على سائر افلاكه وعدة  
 القوم الجوهري اول القمر كما ذكره الشارح الى ما ذكرنا فان بهم  
 في عدد افلاك الكواكب المذكورة والفلك الكلي فلكا اولي  
 كما لا يخفى على من نظر في رسالة في هذا الفن فضلا عن المنيع  
 وعلى كلا التقديرين يكون عدد الافلاك منحصر فيما ذكره المصنف  
**قوله** وليس فلكا كليا والالكلي المائل اليها فلكا كليا بغير  
 الملازمة حقيقة جدا وقد عرفت الفرق بينهما في ذلك فبدر  
**قوله** ان الافلاك باسرها الاظهر ان لا يحصى بالافلاك

اسرارها في تعريف فلك كليا  
 فلكا كليا بغيرها  
 فلكا كليا بغيرها



بل مع الافلاك وما فيها من الكواكب فان الاحكام الالهية  
 نعم بعم القيلتين سور قوله شفا ففحتاج فيه التعليل وهو  
 شائع ولعل الشك لذلك انك نكبت التحصيل ولا حاجة  
 اليه وقول المقام ولكل دون ان يقول وهو سهل على  
 ذكرنا فان قلت لعل الشك انما يخص لكون الدليل الذي  
 استدلو به على نكبت الاحكام بالا فلاك دون الكواكب  
 قلت سوف ان بيده الاحكام بمقتضى البرهان انما تليق  
 في المحرقة فقط واجزاءها فغيره انما هو بالحرب وهو مشترك  
 بين سائر الافلاك وبين الكواكب **قوله** والافلاك  
 اجزائها المختلفة الطبايع اذ لم يكن باسطة كانت مركبة  
 من اجزاء متماثلة الطبايع وكان اجزائها المختلفة للطبايع قابلة  
 للامساك **قوله** وفي نظر لا يجوز ان يكون المواضع الطبايع  
 اذ لا يجوز ان تكون نكبت الاجزاء وان لم يكن قابلة للحركة الا  
 انما لا تحرك واقعة بنسبة بعضها لبعض في جهات مختلفة قبل  
 تحرك الحجة قبل الفلك لانه وبذلك ينبت امتناع تركيب  
 الفلك من اجسام مطلقا سواء كانت متماثلة او متمايزة  
 بل اجزاء مقدارية بالفعل مطلقا سواء كانت اجسام او لا  
 صرح المقام في شرح الاشارات واورد عليه صاحب الحاشية  
 ان الفلك انما هو دجته من الغوف والحق دون

سائر جهات ما لو وقع في سائر الجهات لا يستلزم الخلف والتحقيق  
 ان محد جهات العالم ليس الا الفلك الا انه محد جهات الغوف  
 والحق بالذات وبواسطتها محد سائر الجهات وكل جسم  
 سوار الفلك المحيط في تمام جهاته اي اطرافه الثمانية  
 ولا جهات العالم فضايل وقد يفتك الاجزاء يخرج  
 عن اخذها بالحركة الدورانية وان لم يخرج بالذات ليد  
 اللزم الا اذا فرضت نكبت الاجزاء على هيئة اطواق موزونة  
 لنظم الحركة وعلى تقدير كون المكان هو البعد انما تنسج  
 في الفلك الاعلى دون الافلاك الباقية لانها متحركة  
 لحركات عرصة مخرج بها عن الامكنة **قوله** اقول الفلك  
 انما هو دجته من الغوف والسفل الا فلكا هو دجته كظام  
 صاحب الحاشية المنقول انفا والجواب الطاع  
 هناك واجزاءها فغيره ان يقال اذا تحرك جزء الفلك  
 عند دائره مركزها مركز العالم فهو وان لم يتحرك في احد جهات الغوف  
 والحق حقيقة لكنه تحرك من جهات جهات العالم الى جهة  
 اخرى منها فليس محد جهات العالم لا بالفلك بحد ذاته  
 قلت مثل بيده الحركة واقعة في بعض الكليات كالسوا والكواكب  
 فكيف يدعى امتناع نكبت الحركة عليها قلت امتناع بيده الحركة  
 مطلقا سواء كانت بالذات او بالعرض انما هو في الفلك المحدود



واجزاء بمقتضى الزمان وفي سائر الافلاك المحيطة بالارض و  
 واجزائها بمقتضى الحسن كالمسببات وفي الكواكب والنواير  
 جميع بالذات بمقتضى الحرب لا بالالوض عن ان قد قران الكوا  
 كب والنواير ليست اجزاء للافلاك حقيقة فلا يمنع محكما  
 بهذه الحركة بالعرض قد بر وقد يجاز بان المكان الطبعي  
 ما يطلبه الحسن في اقل الطرف ولا شك ان تدوير قوس  
 ولا شك الدائرة اقرب منها وهو اقل بالمسبة اليها ويضع  
 بان اجزاء الفلك لعلها هي التي قطع الحلق فيكون مسافة  
 القوس نحو اوجي الزواير وبعد قطع من الزواير يحتاج المتحرك  
 الى حركة اخرى يحصل في مكانه الطبيعي بخلافه اذا قطع من  
 القوس كما يحتاج المتحرك يظهر عند التام **قوله** عن ان  
 هذا الدليل قد اعترض عليه اعلم ان جميع ما استتوا في الفلك  
 مجرد خلية تحريك الحركات انما يتم في الفلك المحيط وانما اجزوه  
 في سائر الافلاك بغير جهة الحرب يخرج بذلك المقدم قدس  
 في شرح الاشارات وحيث فلا مجال في الامثال بهذا الاعراض  
**قوله** وقد جمع التند في بين المتباين ان قد اثبت المتبدل  
 المتباينات يكون احدهما مقصدا للتوجه الى جهة ولا نحو الف  
 عندها فقط ان المتباينات الى جهة والصرف عندها يكون  
 اذا كان في جهة واحدة كان يكونا ثابتين فاجتماعهما مختلفا

لا يقرب المتباينة المطلوبة وفي الكواكب المدحرجة واما الى احد المتباينين  
 اعني المستقيم دائري والآخر غير كافي ومنع كون الحركة المستقيمة  
 مقصدا للصرف عن الجهة كما في فانها لا تحرك يقضي في كونه بعض  
 الاجزاء الى جهة وصرف البعض الاخر بل وصرف ذلك البعض  
 نصف الدور الاخر عن تلك الجهة فان قلت اذا امكن استناد  
 التوجه والصرف في الحركة المستقيمة والميل المستقيم نحو اجزاء  
 قلت التوجه في الحركة المستقيمة ليس منافيا للصرف بل هو  
 لا الوضع ما هناك بعد ميل المعادرة والصرف عن ذلك الوضع  
 يحل في المستقيم والمستدرك كما ظهر ذلك ما سأل الصادق  
**قوله** لان مادة الفلك لا تصلح ان تكون في ان الحركة لازمة  
 للحركة في حيث هو كالتنقل للبرودة فلا يحدث الحرارة  
 ملاءمة الفلك كانت طوعه ومحال ان يكون طوعه  
 مقصدا للصرف ومادة عرقا له اللازم والحركة حيث ليست  
 مستندة للحركة ليلزم من تحلقها عندنا في الفلك ما ذكرنا  
 بل استلزامها لها انما هو بالوض ولاصل المصداك ليست  
 المصداك لازمة للحركة نحو حيث هو بل الحرارة التي ليست  
 للمصداك مطلقا بل هي اذا كان للمصداك من مادة منفعة  
 وهذه العلة ليست كذلك فمائل في جميع ذلك **قوله**  
 لوجود الفاعل الذي هو طوعه الفلك والفاعل الذي



ينبغي ان طبع الفلك في غماره قوة الفاعل كونه نام القوة مبدع  
 مفسورة عن الفعل عن موصوفات ثبوتها على المفسر او شرط يجب  
 وما في سبيل قول وكذا ما وقع في غماره القوة الفاعل يكون  
 استعداده مفسورة عن موصوفات لا مفسوف عن حدوث  
 امر او حصول شرط او زوال ونحو ذلك كان الفاعل نام الفاعلية  
 والقابلية نام الفاعلية يكون صدور الفعل عنه اتم ما يمكن بالضرورة  
 وحق فقول المجيب مراتب السخو محسلة بالنوع واما لا يصل  
 مادة الفلك الامر ما صعد في غماره الركائز لان الفاعل اذا  
 كان مفسور راجع القبول بلا اكتساب استعداد والفاعل عن اتم  
 ما يمكن ان يكون في حجب فعدم قبول القابلية الامر من ضعف  
 من الفعل رجع سطح والمخالف النوع لا تؤثر في ذلك لان قوة  
 التي يجب ان مستعد القبول غير اتم ما يقضي طبعه فتأمل **قوله** والجواب  
 انكم قد عرفت المسوع اليق قد عرفت امرها بما فيها **قوله** لانها لا  
 محض الا بصارها واما حركتها الكواكب فانها كمنها واما  
 منها **قوله** لكن غير النار وقد حركت من انبعاثها كون النار  
 عندها ابراسها كما هو راس الاكثري واما في تقدير كونها حادثة  
 في حركتها الفلك كما ذهب اليه بعضهم فقد قيل انها كروية المحبة  
 فقط دون المقترحة حدوث النار عند المفسر اكثر ليرة  
 الحركة عند الفلكيين اقل البطون عندها واجيب بان

النار عند المفسر اكثر ليرة الحركة عند الفلكيين  
 البطون ما عندنا كونه حقيقيا مطلقا شرط على الفلك  
 الفلك اما حدثت والا يلزم كون الهواء فيما بين القطبين  
 اقل من النار فيما بين المنطقه **قوله** اما الارض والمار  
 فذكر فيها طبعها في النمل والامواج وذلك بعد بيان  
 عدم كروية الهواء اقيم في بيض التفويض وسدناه في الظهور  
 وكون عدم كروية الهواء ايقا له وجه آخر ايضا لا يصح ذلك  
**قوله** واما الهواء فلان الادخلة المرفعة اليه لان الادخلة اجزاء  
 ارضية مخلوطة بالاجزاء النارية والاشعة اجزاء مائية مخلوطة بالاجزاء  
 الهوائية مخلوطة بالاجزاء الهوائية والاشعة وان لم يكن خالية  
 من اجزاء هو متحدة افعالها مغلوبة فيها وحكم الفاعل كونه مغلوبة  
 في الاشعة غير مغلوبة بل الفاعل خلافا لكون الاجزاء المائية في الاشعة  
 تابعة للهوائية في الحركة لا يصح مغلوبة لان كونهما متوحدتين  
 ايضا **قوله** العلم ان النار لا تنافس على اجزاءها يصل  
 اليها بالنسبة حين ارتدادها حين ما في الاجزاء يرتفع في النار  
 ان جعل ما ذكره الان عند الوصول اليها يتنازع اليه النار منقطع  
 فيجعل بذلك امر الكروية ويمكن دفعه بتكليف فتأمل **قوله**  
 وحد العناصر لا يخرج عن حارة وبرودة ورطوبة وبسوسة



الاول ان ينف وجدوا العناصر لا يخرج من حرارة وبرد ويبقى  
 حرارة ورطوبة او برودة ويبقى او برودة وطوبى ولم يجدوا  
 ما يشتمل على واحد منهما ولم يكن اجتماع الثلثة او الاربع محتملا  
 بان العناصر هي في الابق بالوجدان والاستقراء فان لم يجدوا  
 خلقوا العناصر من هذه الكيفيات الاربع وعدم وجدان ما يشتمل  
 على جدها منها وعدم افعال اجتماع الثلثة او الاربعة لا ينفص  
 كون العناصر اربعة بل يكون ان ينفص في اثنين لا يشتمل على كل واحد  
 كقيمتين ويكون توجيه ذكره التسمي بان يحتمل الواو البنايت مع  
 مع اعني ان يكون مضافا لاجل حرارة وبرودة مع طوبى وبرد  
 اولا يخرج من حرارة وبرودة كل منهما مع طوبى تارة وبرد اخرى  
 فيرجع الى ما ذكرنا من لا يرد الاعتراض المصدر بقوله وما يقال له  
 ما استدل بنفس الكيفيات على عدم العناصر بل يردوا جهلا كما  
 انشأ اليه ونفس زودوا جهلا بل يوجد ان الازدواج كما  
 اليه في شتمل على الحرارة واليبوسة ولم يوجد منه الا ما يشتمل على مرتبة  
 معينة من الحرارة واليبوسة اذا خلق وطبعه هو ان لا يركب  
 على الحرارة والرطوبة هو كك الهواء والمشمول على البرودة و  
 الرطوبة كك هو الماء والمشمول على البرودة واليبوسة كك هو الارض  
 فانه لم يوجد مرتبة منها اذا خلق وطبعه الا ما يشتمل على مرتبة معينة

من حاله لم يوجد  
 من حاله لم يوجد

من الحرارة

من الحرارة واليبوسة كك هو الارض فانه لم يوجد مرتبة منها  
 اذا خلق وطبعه الا ما يشتمل على مرتبة معينة من الحرارة والرطوبة او  
 البرودة والرطوبة او من البرودة واليبوسة فلا يرد الاعتراض  
 المصدر بل لا ينف لان شيئا من العناصر التي وجدوها لم يعص  
 طبعها الا كيفية منتزعة في مادة الكيفية التي لم يجدوا من غير  
 من جنسها واما الجواب الذي ذكره التسمي عن الاعتراض الاول في  
 كونه خلقا في الواقع على ما انشأ اليه يرد الاعتراض الثاني ولم  
 يندفع بايجاب به بقوله لانا نقول لان مراتب  
 الكيفيات عند هم انواع مختلفة كما اعترف به هو انفسه  
 قوله والجواب الى مراتب السخونة مختلفة بالنوع اذ فلا يكون في  
 نوع واحد واما ما ينف والجواب عن الاعتراض الاول في  
 ان كل واحد من العناصر مانع في غاية الشدة واحد كقيمتين  
 في الحرارة والمانع في البرودة والهواء في الرطوبة والارض  
 واليبوسة واشتات عن بعض الحد وهو البالغ في الشدة  
 غير متقدم للترجيح اذ يستلزم اثبات عنف العناصر للمراتب  
 التي تحصل لها من الاضرار فبغير منع كون برودة الماء يبلغ  
 من الارض وكذا الرطوبة الهواء من الماء ما قبل وان كان منع  
 الاخر لا يخرج عن مكانه فان الرطوبة يحجب سهولة قبول الاشكال  
 في الهواء اظهر كك يمكن دفع الزوم التزجيح عن تقدير اثبات



العنصر للحد البالغ في الشدة فقل **قوله** اما اذا اشتبهوا جميعا  
 عنوا واحدا فلا يلزم ذلك يعني اذا اشتبهوا جميعا مراتب الحرارة  
 واليبوسة اذا كانتا مجتمعين عنوا واحدا كما في النار فكل حار  
 واثق مرتبة من الحرارة واليبوسة اذا كانا باسواء في مرتبة  
 من اليبوسة فهو نار ووجد حار ليس نار كما لو كانا في ذلك  
 اذ ليس هو احمى واليا ليس بل الحار الرطب وكذا الكلي بالمرس مطلقا  
 نار اذا كان حارا مطلقا لا مطلقا ووجوده ليس بنار  
 كما ان رطب لا يقر في ذلك اذ ليس مع الحرارة بل مع البرودة  
 وهكذا اشتبهوا جميعا مراتب الحرارة والرطوبة اذا كانتا مجتمعين  
 عنوا هو الماء وجميع مراتب البرودة واليبوسة كذلك عنوا  
 هو الارض فلا يلزم منه من التجميع بل ما خرج وزيادة العنصر  
 على الاربع بهذا وقد اشار الى ان هذا خلاف الواقع فانه  
 الموجود من النار مثلا اذا خلت وطبعها لبيت الذات مرتبة  
 معينة من الحرارة واليبوسة ولم يجدوا بها بل هي اقوى و  
 اصنع منها ما خرج في الحرارة او كونها غلبة وطبعها وكذا  
 سائر العناصر فحقا ذكرنا ما انما لم نسدل الابواب  
 ان درجات الكيفيات ولم يوجد كيفيات مزوجات  
 صفتين لا يعم مرتبتين معينين لا يعم المراتب المختلفة  
 فيقطع **قوله** لروية ولا خوف في بلها قد يمنع الملائك

يجوز ان لا يحرق لصقها ولا يبرئ ذلك ولشفائها ويجوز ان  
 يستولى على تلك الاجزاء البرودة لحرارة الهواء البارد فلا  
 يحرق كما ان الجوز النار موجود في المركب مع زوال كيفية  
 التي هي مقتضى طبعه ولو ضعف الاقربانه لو جاز ذلك  
 لصارت شعله اسراج الصغيرة جدا باردة لحرارة  
 الهواء البارد وامكن ان يقال انما البرودة عليها الثوار  
 مردوها في النار كما دلت على في بعض اختلاف الاجزاء  
 المنفصلة فانها مع صغرنا منقطعة عن الحدود وهو كما في  
 فان القول بان السهل المنفصلة المتواترة جدا في النار  
 الكيفية المكونة في كوة صينة قليلة المنفذ والمساواة جدا لا  
 تخوف ولا تضر لصغرها وبردها لحرارة الهواء البارد خروج  
 عن الانصاف كيف وقد لا يوجد هناك هو ابرار واص  
 والتصغير والاسرار في مثل ذلك العنصر والصف الذي  
 قد يكون قطره ساويا لقطر الشدة بحيث لا تترك ذلك قالا  
 يمكن وكذا احدثت الشدة ضعيف جدا الضعف لهما  
 كما لا يخفى وقد يستدل بان البرهان القوية المحفوظة والاداء  
 الصلبة المشدودة الرأس قد تنطفئ من خروج شيء عنها  
 ودخول شيء فيها وكذا النار كما دلت على في الهواء الكسر بالاحتكاك  
 وسد الطرق بقطع اذ كف عن السمع بعد زوال بحيث يغير



**قوله** واعترض على ذلك اول ما يجوز ان يخفى آية قوله  
 وثانيا ما لا يتحرك الابد يمكن ان يدفع بهذا الوجهان  
 بوضع ذلك في بيت او صندوق من رصاص او حديد  
 فلا مسدود والطوق والمناقض فانه لا يمكن هناك وصول  
 برقته حارات الارض ولا حركة من مكان خارج من البيت او  
 الصندوق كما لا يخفى **قوله** يجوز ان للبرد الجليل شرطا  
 قد يقال هذا وان كان موجبا فوقف المناظرة لكن ليس  
 فيه ما يمكن منه سورة الشبهة والاقرب الى يقال ربما يكون  
 ذلك لعدم استواء سطح الاناء وعدم ثبات اجزائه في الغلط  
 والزهو ولست المسام وصيد واختلاف اجزاء الخواص الكثر  
 والاختلاف والقرب من سطح الاناء والبعيد منه فانه جميع ذلك  
 مما يؤثر في ان يتفاوت واليك يكون الماء سببا لا بالسطح مجرد  
 من بعض المواضع الى بعض اخر منها ويخرج هناك كاستباب  
 تخرج ذلك كالفطرات المشبوبة وسطح الاوراق وان  
 كان حدوده في جميع المواضع على السواء **قوله** واليقين قد يكون  
 صحواه دليل آخر على استحالة السواء مذهبين الوجهين  
 اللذين في اولها حديث الطائفة المكتوب المذكور ولا تأنيها  
 ما ذكره بقوله واليقين قد يكون صحواه فانه يتغير اعتراضين  
 الاول على الاول والثاني على الثاني فلا يفصل بينهما **قوله**

في برهان الماء والصعود الى أعلى يضبط  
 تلك الامور بحيث لا تقع فيها تفاوت

بان برهان الماء للصعود آية قد يمنع ذلك مستندا بما قرره الجواب  
 عن الاول جلا ولا من النقص من ان جرم الماء الصلابة ليست كسنة  
 بها ويحفظ الى الاحكام ذكره هناك فعند نزول الثلج يصير الهواء  
 ابر وقد يقبل لا يلزم منه تصير رتبه ابر واما كان ان يجبل الهواء  
 الى الماء يجوز ان لا يبلغ تلك البرودة الى الحد الذي له قوة  
 الاحالة فان المطر والثلج يسكون في ذرة الزمهرير التي هي  
 ابرد من تلك الهواء بكثير ولا يعلم الا ذرة الزمهرير يصير عند نزول  
 الثلج والمطر فان المواد التي كانت مستعدة للانقلاب قد انقضت  
 فيتحول الانقلاب الى ان يحجب مواد اخرى صالحة **قوله** وانما انقلاب  
 الارض رفقها يخلل الاجسام الصلبة آية قد يقال ليس كذلك  
 المناطات التي يحصل بها جيل بر جيل ينجس المركبات ولذلك  
 يحسن منها طعوم وزواجر وخواص لا يوجد في الماء والظن  
 ان موضع التمسك هو اذا صارت الاجسام ومياهها حقيقه  
 لا مجرد الذوات لم ينجس الى ذلك فيما **قوله** وقيل انما طينة  
 لانها سائلة القبول للتشكل قبل تمامها لا مشككة فيشكل  
 واحد صنوبر ولا يقبل اعداءه من الاشكال لا بسهولة ولا غيره  
 والظن انه لم يفرق بين قبوله التثقيب وبين قبوله الشكل  
 والفرق ظاهر لا يخفى ما فيه فان قبول الشكل الصنوبر  
 انما هو بالطبع والمادة من قبوله قبول الشكل لا يعطى الطبع

ابر واما كان صلبا ان مثل الثلج  
 والمطر والثلج استلزاما لطبيعته وقوامه  
 انما يلزم استمرار الثلج والمطر

التشكيل



والقمر بل في القمر اظهر كما لا يخفى وقبول النار الشكل  
 القمر لسهولة طاقاته اذا كب عليها طفت مثلما تنبسط على  
 سطحه ويزول شكلها الصنوبر لا تحت بن شيدل لا تحت لشكل  
 وبطل ايضا قبول التوفيق لسهولة قبول الشكل فان بعد  
 التوفيق لا يتبع الشكل الاول بحاله بل يتبدل لانه لشكل  
**أخوه قول** واعترض عليه بان قال الفيلسوف ان الصاعقة تنبوء  
 آه هذا القول لا ينافي القول فان تولد هاضم الاذنة  
 انما يكون بمجود الاجزاء النارية ومفارقة التسمية عندنا فان  
 الاذنة اجزاء نارية مخلوقة بغيرها فاما **قول** وفيه نظر اذ  
 لا دليل لهم على ذلك والحواس لا يثبت ذلك اذ يمكن الحواس  
 موضع محموم وهو اطلق او حار قليل الحرارة جدا فان  
 بعض زمان حسن من البرودة سماء باطنه اذا شفق ولا  
 يمكن ان يكون تلك البرودة من خارج او يمنع ان لا يؤثر  
 ذلك الخارج في الهواء المطيف بالبحر فاما **قول** مد فوج  
 بان يجوز ان يكون كذا فاما ليسوتها لو كانت البيوت  
 سماء اذا كانت مع الحرارة موجبة للكثافة لكانت  
 النار كثيفة اذا لم تكن هناك غير مقتضاها والظن لعدم  
 القادر من الكثافة هو الثقل وانه ليسوت لبيت منشاء  
 على ما قبل **قول** اي مركز جبرها منطبق على مركز العالم انما اعتبر

مركز

مركز العالم انما اعتبر مركز جبرها دون مركز ثقلها في مركز العالم  
 لان كونها في وسط العالم حقيقة انما يتحقق بهذا لا بدك  
 او يمكن ان يكون مركز ثقلها في مركز العالم ويكون نصفها  
 مختلفين والثقل فيكون ما هو اقل ثقل اعظم جبرها فلا يتحقق  
 كون الجميع في وسط العالم فتدبر ويطرأ وان اقتضت عدم  
 اختلاف اجزائها في الثقل الا انما لم يتفق على مقتضى طبيعتها  
 كثيرة الاحكام والظن الدليل على ان في القمر في مضاطرة  
 الحقيقة لا الشمس انما يدل على مركز جبرها منطبق على مركز العالم  
 دون مركز ثقلها اذ لو كان ثقلها منطبقا على مركز العالم والعال  
 على ما ذكر امكن ان لا يخفى القمر وبعض مضاطرة الحقيقة  
 للشمس اذ يمكن ان يكون ما يقع في النصف الذي مركز الثقل  
 فيه ليس له قدر محسوس النسبة الى ما بين الشمس والقمر **قول**  
 اقول الحكم بتشتيف الارض اذ ظاهرا ان هذا الحكم انما هو  
 الارض الصرفة اذ الطبيعة الثالثة من الطبقات الثلاثة التي  
 هي محيط بالمرز وكون هذه الطبقة فقط شفاة لا ينافي في  
 القارة لكون الطبقتين الاخرتين المحيطتين بهذه الطبقة  
 كسيفتين وما يدل على كون هذه الطبقة شفاة وما يحكي بعض  
 الاعاظم انه حضره فانه في جحر البرز ما يحسن ثقله وصلابته  
 منه غير ان يحسن به **قول** قال الحكماء الا انواع المتوالفة

قال الفيلسوف في كتابه في الصفات  
 ان الارض من الطبقات الثلاثة  
 التي هي محيط بالمرز وكون  
 هذه الطبقة فقط شفاة لا ينافي في



اة الانواع المتوالدة ما يتوقف كل فرد منه على فرد آخر فان  
 اولي انواع المركبات تلك هو الحبوب واولة انواع الحبوب  
 تلك هو الارث وقد صرح تولد اتم من نيتيا وعليه من الطير  
 بقدره الله تعالى من الكعب السماوية واجماع في جميع اهل  
 الملل والفلاسة انهم يحجوا بوزن ذلك في كتبه قولهم وتعرض  
 عليها على دليل المذهب المتخاريف على بيان كون الكيفية فاعلة  
 والمادة منفعة فانه منقول في كون الصورة فاعلة كما لا يخفى  
**قوله** عالمة من جهة الصورة الفاعلة هو الكيفية بل كان رجوعا  
 عنه الى كون الفاعل هو الصورة بل المراد ما من شأنه الفعل  
 والتأثير وحي لا يلزم الدور اذا كون الصورة فاعلة من  
 المعنى لا يتوقف على كون الكيفية فاعلة فان فعل الصورة في ذاتها  
 انما هو بالذات لا بتوسط الكيفية فاعل وقد يدعى الدور  
 ايضا بجواز ان يكون دورا في ذاته فان كون الصورة  
 فاعلة لا يتوقف على تقدم عالمة الكيفية بل انما يتحقق كون الصورة  
 فاعلة بكون الكيفية عالمة وكون الكيفية لا يتوقف على سبب  
 فاعلية بل انما يتحقق فاعلية الصورة فتدبر ولكن يرد عليه  
 الاخذ بالثاني المترتب على تغيير العبارة لان كون كيفة  
 واحدة عالمة ومطلوبة معناه بمقتضى تفسير العبارة كونها  
 موجودة ومعدومة ولا يتصور كون الشيء واحدا موجودا

ليس المراد من الفاعل في الصورة  
 كونه مختصا بالذات والوارث  
 عن كون الفاعل مع

ومعدوم من جهة اخرى **قوله** معدوم لروايل تلك الكيفية الفريدة  
 لا يخفى انه لا يتلوا لروايل تلك الكيفية من جهة والاعدام لا يتصور  
 من المبدأ ولا من الموجد لما هو موجود فعلة لروايل كلك كيفة انما هو عدم  
 شيء مما اجزاء العلة التامة لوجود تلك الكيفية من شرط او معدوم او  
 عدم مانع فوجود الحارة في النار مثلا محوران يكون مشروطا بكون  
 النار مدفوعة غير مخلوطة بغيرها او يكون كونها كذلك معدوم الحارة  
 فيها او يكون وجود الحارة فيها متوقفا على عدم ما يمنعها مما فيها  
 فاذا اختلطت النار بغيرها زال ذلك الشرط او ذلك المقدار  
 او جرد ذلك المانع والى ذلك كيفة الحارة عنها وكذا آخر  
 كيفة من كيفيات العناصر المنصورة المجتمعة وجود العناصر  
 المجتمعة مسوقة لبيت علته فاعلة والى الكيفيات بل هو مقتضى  
 شيء من الاعدام المذكورة فاعلة في ذلك الاجتماع انما  
 هو بهذا الاعتبار وانما حدوث الكيفية في المبدأ كما صرح وكذا  
 على القول بمعامل العناصر ليس الكيفية من العلة لروايل  
 الكيفية الاخرى وفعل كل صورة فاعلة كيفة بعد روال الكيفية  
 الشديد ولا عرف من ان الاعدام لا يتصور من الموجود بل علة  
 لروايل الكيفية انما هو عدم شيء مما اجزاء العلة التامة لوجودها  
 واجتماع العناصر مع الوجه المذكور معدوم لا يتحقق في ذلك العدم  
 ففعل الكيفية على سبيل القول ليس الا احدث كيفة



وفعل كل صورة في ما فيها كيفية ضعيفة بعذر وال كيفية الزائدة  
 فعل كل كيف هذا الفعل في مادة كيفية اخرى حسب ما في مادة  
 الكيفية الزائدة وحدوث الكيفية الضعيفة في مادة الكيفية  
 الزائدة بعذر والها انما هو صورتها يحصل من مجموع  
 كيفية متشابهة في الكل واحدة بالاجتماع لا واحدة  
 بالحقبة **قول** حدوث الكيفية المثلثية في هذا القول  
 انما هو مجموع الكيفيات لفعل كل في كل الفاعل الذي ذكرنا  
 واما في القول الاول اعني القول بعدم الفعل والافعال  
 بعين كل كيفيات في الكيفية المثلثية كيفية واحدة حقيقة  
 فافتقر المبدأ الى مواد العناصر في يرد عليه منوره عليه  
 غير ان تلك العناصر المصفوة لما كانت متفاوتة لا تتفق  
 لا تحذف كيف بلس كيفية واحدة متوسط مثلثية والكل في  
 التسوية لان الفاعل اذا كان واحدا فصور والفعل عنه  
 انما هو بوجه الاستعداد للمادة فاذا كان للاستعداد محلهما  
 والفاعل واحدا فكيف يتصور المثلثية في الفعل ومع القول  
 الاول لا يرد وذلك لان الفاعل هناك في متعدد وكل  
 فاعل لا يفعل الا ما يستعد القابل والافعال متعددة  
 والوجه انما يحصل بالاجتماع فلا يرد الا لكما في اتم تكون  
 سوا احدث كيفية اضعف من مادة الكيفية الاخرى

وط ان على الوجود لا يكون الا الموجود في تقدير كونه الفاعل  
 معا يكون للاجتماع مع الزوال كل كيفية من الكيفيات معا وبعد  
 زوال الكيفيات معا يجب وجوده على حدوث الكيفيات  
 الحادثة بعد هذه العلة اذا كانت من الكيفية الزائدة يلزم كون الكيفية  
 الواحدة موجودة ومعدومة في حالة واحدة لزوما بينا لا ستره  
 في معنى تقدير كونه على التعاقب يكون اجتماع الكيفية واجتماع  
 الفاعل مع الكيفية المنفصلة بعذر وال الكيفية المنفصلة فاذا زال  
 هذه الكيفية واجتماع الكيفية مع الكيفية الفاعلة بعذر الزوال  
 الكيفية ولو فرض ان اجتماع الكيفية الزائدة قبل الزوال صار محلا  
 لزوال الكيفية الفاعلة بعذر وال فاعلهم زوالها عن زوال  
 الكيفية الفاعلة لم يترجح بل مرجح لكون الاعداد من معا ولو قيل  
 اذا زالت الكيفية المنفصلة بسبب اجتماعها مع الكيفية الفاعلة  
 واحده كانت الكيفية الفاعلة في مادة الكيفية المنفصلة الكيفية  
 الضعيفة فاجتماع الكيفية الضعيفة الحادثة مع الكيفية الفاعل  
 صيا ومعد الزوال الكيفية الفاعلة يلزم ترجيح المرجوح كما لا  
 يخفى وانما يقول اذا زالت الكيفية الفاعلة بآثر سبب  
 حدوث الكيفية الضعيفة في مادة الفاعلة الزائدة ما يفعل  
 الكيفية الحادثة في مادة الكيفية المنفصلة اول لا يفعل الكيفية  
 الزائدة اول لا ذلك ليس بفاعل بين الكيفيات اللهم الا بحسب



النوع وظان ذلك ليس بمراد وإنما بفعل الكيفية الزائدة أولا  
فيلزم أنما شر المعدوم حال عدمه أو عدم المعدوم موجودا  
وكلما هما محال والتخلف عنده هو القول الآخر أن يكون الفاعل  
هو الصورة باعداد الكيفية المقارنة والمفعول هو المادة في  
كيفيةها وما يصوره عليها شيء فمعيان ذلك أنه كوكيفية  
باجتماعها مع الكيفية الأخرى مقدر لزال تلك الأخرى  
مادتها ولتصور لقبول تلك المادة كيفية أخرى من جنسها  
بافادة الصورة المقارنة إليها وإذا اجتمع الجزء الناري  
والماء مثلا يصير استعدادا مادة الماء بسبب تقارنها لمادة  
النار المتخالفاتيا في الكيفية لقبولها بعض عليها من صورتها  
في البرودة من حيث شيئا فشيئا وكلما ينعطف استعداد  
البرودة يحصل استعداد لقبول الحرارة من صورة النار المحاور  
لها إلى أن يزول عنها مرتبة معينة من البرودة التي كانت حاصل  
لها أولا فيحصل منها مرتبة أخرى من البرودة أضعف من الأولى  
باحتفاظ صورتها المائية ومرتبة من الحرارة قريبة من البرودة  
الضعيفة المحاذية بافادة صورة النار المحاور لها وفي  
تضعف استعدادها لقبول البرودة من صورة الماء المتجاو  
إلا أنه يفيض الحاصل وتقوى استعدادها لقبول الحرارة  
القوية وتضعف استعدادها لقبول البرودة

منصورة

منصورة الماء إلى النار إلى أن يزول تلك المرتبة من الحرارة  
وتحصل استعداد لقبول من البرودة القريبة وفي أن  
البرودة منصورة الماء على مادة النار بحيث لا يارة على ما  
الماء منصورة النار وكل واحد من العليين موجودة حال  
وجوده لا تروا الزوال حال وجود الآخر ليس إلا الكيفية القوية  
للمادة لقبول ذلك الآخر وذلك ليس بحال فمائل قول  
فتقبل إلى الأعداد فيكون تلك الأقسام والألزام منها  
أما ينقل الكلام من الفعل والافعال إلى الأعداد واستعداد  
عن الحالى والأشكال فتقول لما كان اعداد كل كيفة لمادة  
أخر يجمع أحوالها في كيفةها فالاعداد أعداشيئين إما أن يكون  
معاد العلة التي المجمل واجبة الحصول مع المعلول التي الأشكال لزم  
أن يكون الكيفيات المستحالة منها موجودة ومعدومة معا  
أما وجودها فمكونها علة للأحوال ولما عدمها فمكون الأشكال  
فيها ومعنى الاستحالة في الكيفية ليس إلا زوالها وإن كان  
أحد الأشكالين متقدما على الأخرى لزم أن يعود للمعدوم  
المستحيل منه وجود محيل وكلما هما محال لا وانت باحفظا  
لك عرفت أن شيئا من الكيفيتين ليس علة لزال الأخرى  
بل اجتماعهما مع تحقق عدم شيء من أجزاء علة وجودها  
الذي هو علة لزال الكيفية فإن المعلول منزه عن عدم



علة الوجود حتى يخرج فكذلك حتى التزديد  
 ولا يلزم المحال المانع تقدير كون الاستحالين معا فلا يلزم  
 الا تقدم تخفف عن علة الكيفيتين معا ولا استحالة فيه  
 واما في تقدير التعاقب فلا يلزم الا تقدم علة احدهما  
 الكيفيتين على عدم علة الاخرى ولا استحالة ذلك كما لا يخفى  
 ولا يلزم من شئ من التقديرين وجود شئ من الكسفين ايا  
 سواء كان مع عدمه او بعد عدمه بل لا حاجة الى علة موجودة  
 او لم تحصل زوالين بل المحتاج الى العلة الموجودة انما هي  
 الصورة الكسفة فاقم **قوله** والمنفصل سورة الكسفة  
 بناء على نواتم ان التوراة الكسفة لما سورة زائدة  
 على نفس الكسفة عارضة لما فيمكن ان يزول عنها ويترك  
 كما لا وليس لك بل التوراة انما هي تسمية مراتب الكيفية  
 متخلفة بر منوع لما فاذا زالت لم يكن بقا الكيفية الشخصية  
 بل يتوعدا بل بعدم تلك الكسفة ويجوز كسفة اخرى  
 فرد او نوع آخر من الكسفة فاذا كانت الحارة مثلا سورة البرودة  
 زالت تلك البرودة الشديدة وحدثت بها كسفة باقضا  
 الصورة البرودة آخر اضعف من الاولى فانك الحارة  
 ثانيا اما ان يكون هذه البرودة الضعيفة ويندمع انه  
 ليس بمفاعل بين الكسفين كما استرنا اليه لستلزم ان

يكون

يكون هذه البرودة الضعيفة ويندمع انه ليس بمفاعل بين الكسفين  
 كما استرنا اليه لستلزم ان يكون الضعيف احر من الفاعلية فيه  
 القوي وهو في الوجود البرودة الشديدة الزائدة فيلزم ان تجرد  
 المعدوم او تاثير المدوم في الموجود او كون الشئ موجودا او  
 معدوما وكل واحد منهما يخط وهذا الذي كناه وهو حاصل  
 ما سيورده الشئ عليه **قوله** فلا يقع فيه استناد التفاعل  
 الى الكيفيات كما هو من حيث الالطبا وظن ان استناد التفاعل  
 الى الكسفات من الالطبا مساقطة فان استناد الفعل الى المقدار  
 شائع والاف عرفت ان التفاعل محل الشئ من احدهما  
 زوال الكسفة وهو لا يمكن ان يستند الى الكسفة استناد  
 المقدار الى العلة المؤثرة وثانيتها حدوث كسفة اخرى وهو  
 لا يمكن ان يستند الى الكسفة المعدومة بل مراد بهم اذ احقق  
 الامر ليس الا ما ذكرنا **قوله** واصلح عنك في هذا الحديث لا  
 مزاج ج بل هو في كون انه لغير هذه الحارة هو ان الكسفة  
 التي تسبب المزاج لفعل الاضداد فانها لفعل فعل الحارة  
 وفعل البرودة وفعل الرطوبة وفعل اليبوسة ولو كانت كسفة  
 بسيطة لم يكن له لفعل افعالا مختلفة بل يجب ان يكون كسفة  
 مركبة من الكسفات ليعمل بتقدير علة كل كسفة فعلا مكررا  
 مزاجا لستلزم انما المانع حصص من الكسفات المنفردة



واشتمالها على الكسفة المتضادة لتبليغ كون محلهما مركبة  
 محال الاضداد لا شتمال كون البسيط محلا للاضداد  
 فكونها مزاجا على المعنى الثاني ذكرنا لتبليغ بقا المتزجات  
 والثاني ان لم يكن المتزجات الى باقية بل يكون قد اُضيف  
 صورها وليست صورة واحدة بسيطة تكون الكسفة  
 تتبعها ايضا كسفة بسيطة لم يمكن ان يفعل فعل الكسفة  
 بتبليغ المزاج بل يكون هناك فساد صورة متباعدة  
 وكون صورة واحدة لها كيفية واحدة غير محله الفعل  
 يكون مزاجا من حيث فان الكسفة التي تبليغ المزاج  
 مزاج اي بفعل فعل المتزجات المتضادة فلا  
 يرد عليها الاغراض الذي ذكره فان النزاع ليس امر  
 لفظ اصطلاحي بل النزاع انما هو في معنى المزاج اي بفعل  
 فعل المتزجات فلو كان الموجود في جميع المتزجات  
 هو الكون او كون صورة بسيطة ذات كيفية بسيطة  
 لم يمكن ان يفعل فعل المتزجات والمحال ان الموجود  
 في جميع المتزجات بفعل فعل المتزجات المتضادة  
 تقتضي قوله وكان المخلول وهو الذي يجعل قوائم القصر  
 رقبيا مخلولا فيه اسكان فان التخليل هو عظم المقدار  
 هو لا يمكن في هواء الكثير والارزم المخلول قبله اذا عوض

وجود

وجودا من غير دخول الهواء وهو بعينه في غير وجوده فيكون  
 محل بعضهم المخلول على المعنى الثاني الذي ادخل شئ في خلافه فان  
 المزاج البسيط يوجب دخول النقي في خلافه والاول ان ويراد  
 المخلول المكون اطلاقا باسم المسبب السبب فان التكوين  
 مقتضى التخليل او لم يكن هناك فاعلم انما ما قبل ان الواقع  
 في هواء الكثير انما هو التفتت الحقيقة فليس شئ او ذلك  
 انما يقع لو كان الهواء الذي يدخل من المسبب عن الكبر داخل في المسبب  
 من الخارج وليس ملازم بل الظاهر انه فان المنع من دخول  
 الهواء الجديد ليس بالقياس بل هو الهواء المسبب انما هو من الكبر فانه  
 يدخل الهواء من الكبر على المسبب عند بسيطة وبالعكس عند  
 كما لا يخفى قوله صارت واحدة فمن ويند ان الكسفة لان  
 مرجعها واحدة فان مناطها ليس الا حدوث السخونة او النارية  
 في الاناء والصحف من غير دخول شئ فيها وكونه الاول والا  
 على ان سخالة فقط والثاني والاعى الكون والاسخالة معا  
 لا يؤثر في ذلك وما مل قوله صارت واحدة غير بيده  
 الحجة منسبة للمبدأ الذي هو احد الذات اه هذا كلاما ظاهرا  
 محجب الظن فان المناسبة بين الفاعل والقابل الحق ليست  
 الا الاستعداد والاشغاف فيقول البعض هو ان كان ذلك  
 القابل منسبا للفاعل بحسب الاصطلاح ان كان شرا لهما في وصف



من الاوصاف او لان قد اشتراك في وصفه بكونه الاستعداد  
هو والاسحق لا يصير من الالافضة واذا حصل الاستحقاق  
فلا حاجة الى مناسبة سواء ولا يمكن ادعاء حصر الاستعداد او الاستحقاق  
في المناسبة بالمعنى المذكور ولو حصل المناسبة في معنى الاستعداد  
دون المعنى المذكور صار وصف المذكور للمبدأ بكونه احد الذات  
بلافاضة فهو قرينة جلية على ارادة المعنى المذكور في وجه بغير الكلام  
ظاهرا باخبار جماعة الحكماء مع ذلك واعتراض عليه بغير هذه الوجهة  
لو كانت مستدعية للافاضة المذكور لكانت مستدعاة للوحدة  
المتحققة في كل غير على ذلك اولى لان الوحدة هناك اتم  
وليس فليس في ان هذا لا اعتراض انما يرد اذا اريد بالمناسبة  
المعنى المذكور اذ لو اريد بها الاستعداد المخصوص لم يرد اصط  
لجواز كون الوحدة في العناصر المجتمعة استعدادا دون  
الغنى الواحد وكل ما هو استعداد في شئ لا يلزم ان يكون  
استعدادا في شئ آخر اذا وجد فيه وذلك خطأ واجب  
ينبغي تحققت الوحدة في غنى واحد لا تشمل كل غنى في  
كيفيتين بخلاف المزاج فانه كيفية واحدة متشابهة في الكل  
ونذا يستجيب اذا الكلام والوحدة مزوج ولا ينبغي تحققها  
في الكيفيتين الموجودتين في غنى واحد وقد عرفت ان  
المزاج الباقى ليس واحدا وحدة حقيقة والتخفيف في هذا المقام

ان يقال خفاء في ان كل واحد من العناصر له فعل واحد وانما المخصوص  
واذا اجمعت وتوافقت وتوافقت حصلت للجمعية كيفية واحدة  
لصدورها افعال وانما لا يمكن ان يصد عن كل منها بانفراد  
فانه يصد عنهما ففعل كل منهما مع كونهما واحدة ولا شك ان  
هذا كمال زائد ما كان الكل من قبل الاجتماع فصارت  
لذلك متعة وسخنة لقبول صورة تحفظ في هذه الكيفية  
ويكون من ان لا يرد بها وللمبدأ فيفاض لكل فيه  
ولا منع فيفيض منه لاحتة صورة مناسبة لهذه الكيفية المتشابهة  
بالمزاج وما فيضان الصور حسب اختلافها في القرب والبعد  
في الاعتدال لان لنا كلما كان اقرب الى الاعتدال كانت  
اقدرة على فعل كل واحد من العناصر بخلاف ما اذا كانت بعيدة  
عنه فانهما يكون اقدر له على فعل العنصر الغالب الكيفية  
الغالبية اكثر دون الآخر فالعدل يفيض فيضان صورة  
عليهما اكثر انا راو اتم افعالا واقوى في الجمع بين الاضداد  
من ان استعدادها لا بعدا للوحدة في المزاج انما صارت  
سببا لفيضان الصور الكالبة لان صدور آثار الكثرة  
عن الواحد امر زائد وكما انهم صدور الكثرة من حيث انها  
بلاوحدة فلا بد لذلك الحال الذي ليس يحصل لكل واحد  
من الكثرة ولا لكثرة من حيث انها كثره من حافظ ومقيم



وهو الصورة الكلية وهذا هو الوجه الحق المطابق بقوله  
الحكمة ولا يخفى عدم ورود الاعتراض المذكور عليه <sup>فيكون</sup>  
توجه الوجه الاول بحيث يكون لوحدة المبدأ دخل في ذلك  
وبصير وجه حكيم وهو ان وصول الفيض من المبدأ وان كان  
الكل واحدا والكثرة لكنه لم يكن وصوله الى الكثرة من  
اتحاد بل بجهة واحدة لكنه احد الذات والصفة وقد ثبت  
ان لا يحد من الواحد الحقيقي الا بالواحد فلو صدر عنه  
فيض الى الكثرة من حيث انها اكثر لم صدر الكثرة عن الواحد  
الحقيقي ضرورة ان الفيض الموصل الى الكثرة من حيث انها  
اكثر كثيرا واحصل الكثرة لوجه صارت لاجل تلك الوحدة  
منفردة لقبول الفيض من المبدأ الذي هو احد من كل جهة  
الفيض ووجه موافق للحكمة ولا يرد عليه القيمة الاعتراض المذكور  
كما لا يخفى **فان** المقصود من كونه مع عدم تناسلها  
موجب الشخص يعني الافراد الممكنة الفرضية لكل نوع من انواع  
الافراد غير متناهية وان كان له عرض متناه ولا تناسل بينهما  
فان ذلك العرض اذا فرض مقدارا معيناً يكون قابلاً للتقسيم  
الى غير النهاية مع كونه متناهياً ويظهر ان المراد من عدم  
هو الانقياض فان قلت يمكن حمل الغير المتناهي على الكيفية  
بان يجعل الشخص اعلم ان يكون موجب مراتب الوضوح

يكون

يكون كذا واحد منها في مرتبة اخرا ولا يكون كذلك فيكون فرض  
افراد غير متناهية في مرتبة واحدة منها قلت الظاهر قوله ان  
كان لكل نوع طرفا او اطراف وتفریط هو الاول فان الظاهر ان  
بين كون الافراد غير متناهية وبين كونها اذا عرضت متناهية يتوهم  
التناقض لكنه مندرج وطان بين المعنى وبين كون العرض متناهي  
لا سوام المتناقضة اصلا ان كون الشخص لا يخرج مطلقا غير متناهية  
حقيقة فتبين من وجهين احدهما ان التركيب من العناصر انما هو موجب  
اجزائها واجزائها الممكنة الانفكاك في الخارج متناهية وثانيها  
ان الشخص من غير المتناهية لو امكن وجودها في الخارج لا يجب ان يكون  
وجودها متناهية زمان واحد فبذلك كون الابعاد غير متناهية وانما ان  
ان يكون على سبيل التعاقب هو يقضي قدم العالم فكل واحد  
حمل كلام المقام على ان الشخص لا يخرج مطلقا غير متناهية لا على  
اشخاص كل نوع منها وان ذلك قال لان التركيب الممكنة  
من العناصر لا يخرج غير متناهية في كل نوع ليس يصح كون اشخاص ذلك  
النوع غير متناهية لانه عليه بخلاف كون التركيب الممكنة من العناصر  
مطلقا غير متناهية بالنسبة الى كون اشخاص مطلقا لا يخرج غير متناهية  
فان قوله لا يخفى ان عدم النهاية والتركيب الممكنة من العناصر انما يكون  
بموجب الانقياض فلا يقبل قوله واجبات مجرد ان يحصل الصورة من  
يقصص حصوله قد عرفت ان الصورة النوعية انما يقضي على حسب



استعداد مادة المنزج لها فلا يمكن ان ينقص من حياها يكون نسبة  
استعداد المادة المنزج الى غيره وعلى التساوي فافهم وقد مر ذلك  
في بحث المكيان **قوله** وان حل على الثاني يكون جميع الاقسام  
موجودة قد يفيد كون غير الفضل بهذا المعنى موجودا تاما  
لان كل مخلوق نوعا لا يقرب بحسب نوعه او صفته او شخصه ضروري  
والا لم يكن ذلك النوع والصفة او الشئ من اجزاء الاعداد  
النوع هو ان يكون النوع متحققا في شخصه ووجوده ووقوعه  
اللائق بحاله والمناسب لصدور الافعال والانتاج المطلوب  
في ذلك النوع غير ذلك الفرد لا يودودون منه يكون خارجا  
من الاعداد النوع وكذا الكلام في الاعداد الصنف والخارج  
عنه واما الاعداد التي تنخفض ففهم ان لا يتصور الخروج عنه  
او لا يمكن التقدير في شخص واحد فاذ لم توف على ذلك  
يجزى على الوجه المذكور لم يمكن ذلك الفرد بل هو اقل من الحقيقة  
فذلك فان الشخص وان لم يتعد من حيث هو شخص لكنه  
معدوم من حيث انه ذو فراج فان الامر يتوارى على حجب  
المختلف فيكون المراج المعتدل الشخص يناسب بعدد  
الانتاج المطلوب من ذلك الشخص على وجه الكمال كمراسم  
التباين فاذ لم يكن على ذلك المراج كمراسم الشخص يكون  
خارجا عن الاعداد الشخص في ذلك فذلك الكمال في مجموع

الاقسام المكنة ثمانية وثلاثون كما ذكره المعترض في ان المعترض  
وان اصابع الاعداد في يوم اخصها الخارج عن الاعداد في ثمانية  
لكنه حفظها في العدد هو فيه **قال** المقصود في اليد ووجه الفضل  
الثالث في بقية احكام الاجسام وهر الاحكام الثمانية للاجسام  
بما هي اجسام معدودون ان يختص بنوع من انواعها وقد مر في بحث  
ذلك والشئ عاقل غير هذا او ذلك كما ذكرنا في الفصل الثاني  
اقسام الاجسام وانما البحث عنها اثباته الى ان المقصود  
الفصل الثاني انما هو ذكر اقسام الاجسام وما ذكر الاحكام  
انما هو بالوضع بطريق انما البحث اليد ولا يخفى ما فيه **قوله** ان  
كل رواية فان ضلعها ستة سواء كان الضلع متساويا  
او لا فان اشمل عليه الضلعان اثنان مقدار اربعة والضلوع مطلقا  
كما لا يخفى **قوله** ان كل بينه ان اربعة اذرع وكان زيادة  
بعض بينهما ذراعاً واحدة وكذا الواحدة اربعة الضلعين عشرة مع كون  
الضلوع الاخر زراعاً متساوية وكان زيادة بعض بينهما ذراعين  
لا تخرج حفظ النسبة بالمعنى المذكور كما هو كذلك فما حقيقته في ذلك  
التحقيق **قوله** ولو جاوز جواز استوائه يكون ان يقال لا يخفى  
حومان برهان حفظ النسبة بالمعنى المذكور ان بان يفرض واحد  
من ضلع الزاوية ا ب و س سم الاطراف على اياه والضلوع الاخر  
ما يساوي نصف عرضها وقد ذكرنا ان حفظ النسبة لا يكون الا بزيادة



مقدار الزاوية حسب الزيادة الضلع لا يتوقف على مقدار الضلع  
ولا على زاوية قائم الزاوية بمثل ما ذكره ان الشاكن كذا اجمال  
مثل البرهان السابق بان يفرض خطين بحيث يكون الضلع  
بعد ذهاب واحد منهما ذراعاً واما وبعد ذهابه ذراعين  
وهكذا اذ لا شك في امكان ذلك **قوله** ان الاشكال اثبات  
فرض فرضين متساويين لانه قد يقيع عدم اذ لا يفرض مع فرض  
الخطين ان يكون بين طرفيهما خط واحد مشترك ففرضنا ان  
متساويين من فرضنا ضلعاً و زاوية مطلقة او محسوسة بينهما  
قابلة عن متساويين على تقدير اننا لم نلجأ الى ابعاد و هو الذي هو  
ذلك على التقدير المذكور ويلزم من ذلك ان يكون بينهما الزاوية  
يكون نسبة الى الضلعين المتوازيين مثل نسبة متساوية الى الضلعين  
لانه ان يفرض خط متساو للضلعين المتوازيين واحداً منهما مستقيم  
الضلعين المتوازيين لانها بينهما فوجود الضلعين الغير المتساويين  
مستلزم لعدمها وكما يستلزم وجوده وعدمه لا محالة في كلتا السبل  
الابعد والمقتصر بحسب الزاوية والاضلعين لا غير النهاية يكون  
محالاً وهو المطلوب بل لا يكون غير ذلك على ما قيل فانه يكون  
الاثبات في الاطوال بان يكون احد ضلعي المثلث ثابته  
طول الاطواله والاخران يسع عرضهما في جميع الضلعين  
المتساويين العرضيين طول الضلع المتساويين الاطواله

يلزم كونه مخصوصاً بالمتساويين فان فرض كون احد الضلعين المتساويين  
متساوية فرضين متساويين لا محالة **قوله** ان متحدة بالحقيقة  
في تمام الحقيقة لا محالة الحقيقة بحسب ما خرجت بحسب ما خرجت  
ان قسماً من الجسم ليس متساوياً لغيره وان قسماً من الجسم ليس متساوياً  
او متساوياً بحقيقة متساوية متساوية على امر واحد على الحقيقة فصل او صواب  
**قوله** وهذا اصل من عليه كبر في قواعد السلام الاولى ان يفرض  
عليه بحيث ان الاشكال يتبين عليه واما الاثبات عليه الواقع  
فمن قسماً **قوله** او نسبة الموجب الى الكل الى التوازيين على تقدير ان  
في الحقيقة ومن ذلك التقدير ايضا قد يمنع الاستواء الجواز ان يكون  
للاوضاع من قبل في اقتضاء اختصاص كل جسم بان في الحقيقة  
**قوله** ليس بعضها البعض بحسب محسوس وقوله ولو انما كان  
لك انما يتم لو كان حقائق الاجسام معلومة بحسب طريق الاعراض  
وهو ثم وحيث يمكن ان يكون الاثبات لعدم الاطلاع بحسبها  
لنما تم قسماً **قوله** ومن هذا التباس كل واحد منهما قد عرفت  
انه في هذا التباس ايضا لا يثبت المطلوب **قوله** ولذلك انفق  
الكل على تماثل في الحقيقة الحسنة فان وجوده وعدمه في نفسه  
لا يدل الا على ذلك والمقام قد ساء لم يثبت في الخلاف  
ذكره انما لا يقال بان يقع في النظر ولذلك قال  
انفق الكل على تماثل واستشعر النظام فقط والا قالوا يكون



بالاختلاف الكثرة القائلين بالتماثل كما لا يخفى من اجل اختلافهم في ذلك  
 مع ان اختلافه حقيقة المحسنة ورواها مذهب النظام بان ذلك  
 يوجب تحالف الانواع لا يخالف المعلوم في الحوادث المحسنة حيث  
 والله لا يفتقر الى مقصود المصداق ان ادب مودودك منه ليس بغير  
 قوله وحال عدم النظام فقل ان الاجسام لا يتغير زمانين هذا القول  
 موجود في كلام الحكماء سيما ارسطاطلس في كتابه في الفلك  
 في كلام بعض محقق المصنفين وقد تبدل في ذلك على حدوث الاجسام  
 ولكن لا ينبغي الوقوف على ظاهره ولم يصل الى مرادهم ولعل مرادهم ان  
 الجسم بنفسه لا يتغير زمانين بل يحتاج في ذلك الى القدر كما في اصل  
 الوجود والى علمه بالصدق **قوله** ان هذا النقل من النظام غير  
 معتمد عليه لكنه ليس بجواب كما انما الى **قوله** فان وجد المظهر  
 الفرق في صحة الخلق بعد الاتصال في موقوف على طرأه  
 التصديق قبل الانصاف **قالب** المصداق كره والاجسام كلها  
 حاوية في مسوق بالعدم هو المراد بالحدوث الزمان فان الوجود  
 ان كان مسوقا بالغير في ذات ذاته والآفقيم ذاته وان كان  
 مسوقا بالعدم في ذات زمانه والآفقيم زمانه وليس المراد منه  
 الحدوث الزمانا ما هو مسوق بالعدم زمانا في اي عدم واقعه  
 الزمان فانه قد مر ان الزمان ليس بموقوف في مفهوم القدم  
 والحدوث والالزام التمس فان قلت فلا يتبع الرابع بين

الحكماء والمتكلمين فان الحكماء انما يقولون بمسوقية العالم بالعدم  
 سبقا ذاتيا فيكون حادثا ذاتيا لعدم اعتبار الزمان في مفهوم  
 الحدوث الزمانا قلت بل الرابع باق فان العالم عند المتكلمين  
 مسوق بالعدم لا يبايع التمس مع المسوق وهذا التمس  
 ليس مخفرا عنهم في الزمان ولا في اجزاء الزمان وعند الحكماء  
 مسوق بالعدم يبايع التمس مع المسوق كما في التمس بالعلمية  
 وبالطبع والتمس بالمعنى الاول مخفرا في اجزاء الزمان بالذات  
 وفي الزمان بالعرض ولذلك يمنعون مسوقية العالم بالعدم  
 عند التمس باستيعاب الزمان عنهم فيلزم ان يكون قبل  
 العالم زمان وهو محال **قالب** المصداق طاب شره وكل منها  
 حادث وهو في كل جزي من جزيات الحركة وكل جزي من  
 جزيات السكون بدليل قوله فانما لا يتبع الحركة والسكون  
 فان المراد منه عدم اعلو عن جزي من جزيات الحركة والسكون بدليل  
 قوله لعدم انشائها كجزيات انما يظهر ذلك لمن لم ياتل  
 في سوق الكلام وحقق قوله وهو طاف ان حدوث كل جزي من  
 جزيات الحركة والسكون ظاهر مكتوف لا حاجة الى استدلال  
 فان كل واحد من الحركة والسكون باعتبار الوقوع في الزمان قابل  
 للقسمة الى اجزاء كل منها جزي وفرد منه وكل جزي منها بدليل الاعتناء  
 مسوق بالجزء لا خوف من كل جزي من الحركة والسكون مسوق بجزي



آخر الحديث وذلك هو المحدث وانما صرح الفيلسوف بالهوية  
 وان يكون من حيث انفسها مع قطع النظر عن تحققها وضمها الى الوجود  
 فلا يتبع مع الحكم بظهور المحدث فان حدوثها لا ينافي كونها  
 او حدوثها انفسها مع قطع النظر عن الجوانب وحدثها لا ينافي  
 فوجودها لظهورها لا يكون انشأته الا بانها ثابتة في الوجود لا في  
 وجودها وكونها في الوجود وان لم يكن بمعنى الضرورة فلا اقل  
 من ان يكون بمعنى كونها غير متناهية في الوجود فثبت في ثباتها  
 الوارد للعلم ان ان يكون المراد هو كونها في الوجود فثبت في ثباتها  
 ومع فبعض الادلة على عدمه لعدم تحققها والحاصل ان معنى كلام الفيلسوف  
 ان الاجسام كلها حادثات لعدم انعكاسها في جوهرها حادثات  
 متناهية لا عدم انعكاسها في جوهرها ثبات حادثات متناهية لا عدم  
 انعكاسها في جوهرها ثبات حادثات لعدم فلو كان فلو كانت  
 والكون التي حدوث كل منها لا ينافي في الوجود بيان كونها  
 متناهية في جوهرها فثبت وجودها لا ينافي في الوجود فثبت  
 ما فعله الشيخ النطوي في الاطلاق في قوله فافهم وانفهم **قوله**  
 اما الملازمة فلانه وجوده قديم لان معناه ان يكون الشيء في المكان  
 الاول واستوار الجسم في مكانه او ما يسمونه في الوجود لا في المكان  
 من حيث ان الحركة فانه والكون المذكور او الاستوار المذكور مما يسمونه  
 فلو كان السكون قديما يلزم معنى وجوده هو انه مضمون او لازم مساو

يلزم

يلزم من زواله زواله فثبت **قوله** وكل وجود قديم مع زواله شيء  
 ان يعلم ان الزوال لا يوجد في قولهم هذا ليس هو ما لا يدخل السبب  
 في مفهومه بل المراد ما يكون موجودا اعتقاديا اعتباريا ايضا واما الا  
 اعتبار الذي يكون منشا ما تتراعف على ان الموضوع في حيث هو دون  
 اعتبار زواله عن ذات الموضوع فكما عين ذلك وانما فثبت ان  
 المراد موجودا واجب يمكن استدلاله ذلك البرهان لا في الوجود  
 او الاعتبار المحض لا يجب الاستدلال به موجودا واجب او محض  
 مستند الى الواجب بل يجوز ان يستند الى عدمه فلا يلزم من زواله  
 زوال الواجب والشيء المحال فيمكن منع كون السكون  
 وجوديا بالذات المراد فثبت **قوله** ولا يكون ذلك الواجب اعتبارا  
 انما فثبت ذلك لانه لو كان اعتبارا لا يلزم من عدم القديم  
 المستند اليه عدمه او لا يلزم من ثباته فثبت **قوله** لا تفرق  
 القديم لا يستند الى الحاضر لانه فعل الحاضر مسبوق بالفعل وهو  
 مقارنه لعدم ما قصد مجاذه لا منشا الفعل الى ايجاد الموجود  
 والجواب ان تقدم الفعل على الفعل انما هو بالذات لا بالزمان  
 والمفعول انما هو الفعل الى ايجاد الموجود بوجوده حاصل قبل الفعل  
 فثبت **قوله** بل هو عدم الحركة عما فثبت انه قد عرفنا ان  
 ما يمكنك به وضع هذا **قوله** ان حصول الجسم في الحيز امر محسوس  
 لا يخفى ما فيه من المنع **قوله** اما ان يكون له كون قديم او لا يكون



يكون وجوديا بالمتغير الموضع **المتغير** وقدرة الكلام عليه  
 لا كما ذكرنا في الجواب عنه **قوله** يجب ان يكون قد كان في وجوده  
 فيه اوجودا قديما بناء على ان الضموم القدم والحديث صفتان  
 للوجود في الاطلاق لا في النسبة والافعال قد ازل في انفسها قديم على  
 اطلاق آخر فلا يفعل **قوله** لم لا يجوز ان يكون قديما ازلنا اعلم  
 ان القدم لا يمكن ان يكون له مدخل في وجوده من غير ان يكون  
 الاعمى ان يكون رفع مانع بل التحقيق ان رفع المانع انفسه  
 حيث ان رفع وعدمه لا يدخل له في وجوده المعلوم بل حلتها في  
 من حيث انه كما نرى في وجوده مدخل في التاثير والمانع  
 لا يتصور في الازل حتى يمتنع في صدور القدم الى رفعه مع انه كان  
 مشاكسا في رفعه موجد القدم لزم ان لا يكون القدم ازلنا  
 ولا القدم قديما وما يستوي في الازل يمكن ان يكون مائلا في  
 التاثير في الازل ليكون عدمه الذي في الازل مما يحتاج الى التاثير  
 في الازل ليكون عدمه الذي في الازل مما يحتاج الى التاثير والقديم  
 في ذلك حق التامل فاذا علمت ذلك علمت ان الشرط  
 الذي يوقف عليه الموجد القديم يجب ان يكون موجودا قديما ازلنا  
 هذا لا يرد على السكون القديم فامك قد عرفت ان السكون  
 وان كان وجوديا لكنه ليس موجودا فلو كان قديما يمكن لئلا  
 لا امره فلا يلزم من زواله حال كما ذكرنا ولعل في كلام المرحوم

ابقاء الى ذلك حيث قال يوقف عليه السكون القديم ولم يعلل بوقف  
 عليه القديم او الموجد القديم فتدبر **قوله** لا بد ان يستند لعدم  
 واجبه بالتوصيف فيكون قوله انفسه عدم المتعقبة لعدم لا لولا  
 حيث يجوز ان يكون في الاضافة فيكون التعقيب للواجب لعدم  
 فتدبر **قوله** وليس ذلك المشتمل على الكثرة واقعا في الامور البارية  
 فان القدم وان كان واقعا او اعتباريا في الوجود فان قلت ان  
 في الموجودات لا يكون محالا قلت نعم اذ لم يستند القدم في  
 الموجودات فتأمل قوله في كليات الحركة يمكن ان يكون غير ثابت  
 وذلك لعدم اجتماعها في الوجود وذات بعض الاعاظم لا ان  
 الحركات وانما لها وان لم يكن مجتمع بحسب الوقوع في الزمان لكنها  
 مجتمع في الزمان هو اوسع من الزمان فان الحكماء قالوا ان  
 المتغير في الزمان هو الزمان ونسبة المتغير الى الثابت هو الزمان  
 الثابت الى الثابت هو الزمان مدخر في كليات الحركات واجزاء الزمان  
 وان كانت نسبة بعضها الى بعض مجردة ومقتضية وغير ثابتة معا لكنها  
 مجتمع بالنسبة الى ما هو ارفع من الزمان ثابتة معا ومجتمع واما  
 فان القضاء بالمطلق دائم الصدق مطلقا وبذلك الاعتبار يكون  
 جميع براهين البطلان جارية فيها وعندئذ في حق فان  
 اجتماع المتغيرات بهذا الاعتبار وان فرض كان مسلما فيهما من حيث  
 الحسية متعقبة فان الترتيب بين معلومات القضاء بالمطلق غير



متغير ولا يعتبر خروج من اعتبار الاطلاق فلا يلزم صدقها مختلفا عنك  
 بالتكامل الصادق على الوجود اجمالا برهان التطبيق وسائر البراهين  
 البطلان النسبة الزمان والحركة في جانب الماضي بترك الاعتبار  
 تقع في جانب المستقبل اليقينية فيلزم تناهي الزمان وانقطاعه  
 المستقبل وبطلان منقطع عليه والفرق بين الماضي والمستقبل  
 في ذلك الحكم وبروي طريقة المقام وسير المنطوقين من عدم  
 اعتبار الاجتماع في اجزاء برهان التطبيق وغيره ايضا اذ لو كان  
 الوجود في الجملة كافيا في ذلك لزم عدم الفرق بين الماضي والمستقبل  
 فتأمل قوله وجزئيات السكون ايضا اذ لم يمتنع في الوجود لا حاجة  
 الى هذا التقييد او جزئيات السكون باعتبار الانطباق على الزمان  
 لا يمكن اجتماعها في الوجود البتة فتدبر قوله والحادثة لا تسبق  
 محض ليس سابقا في شيء مما هو في الوجود فهو مسلم لكنه  
 ليس سبقا اليها بحد الحرف والادراك ليس بوقت من مطلقا  
 سواء كان موجودا في وقت اول او في وقت لم يكن سابقا على سبب  
 بعده كما انه مسبوق بمحض الوجود وجد قبله والحاصل ان الوجود  
 في الجملة لو كان كافيا لزم تحققت المسبوقية المحضة وان لم يكن كافيا  
 بر لا يتبين الاجتماع في الوجود لزم عدم اجازة في غير الجاهلان  
 والحركة فها هو فان قلت قد قال المقام بعد المحصول  
 الدلائل التي اعتمد عليها جمهور المنطوقين في مسئلة حدوث خلق

لما

لا اقامه تجزئتها على امتناع وجود حوادث الاول لما في جانب الماضي ذكرنا  
 فالوجود ذكر وجوده الشريف اليقيني ثم تحول على هذا الدليل المستبعد  
 التضاد في وقته ايضا فيقع التعويل في ذلك المطلب فثبت  
 التعويل في حدوث العالم انما هو في نفس الانبياء عليهم السلام  
 واطباق اهل الملل وارباب الشرايع وقد ثبت صدقهم في  
 جميع ما اخبروا به ولا طريق العقل الى اثبات البرهان ولا انصافا  
 له سبيل الى نفيه بالمقدمات البرهانية بل كل ما ذكر فيه اثباتا ونفيا  
 اجتنابا جازما شاملا ومقتضيات حذرية اما ما ذكر في اثباته فلا بد  
 تبناؤه على امتناع اللانهاية في الحوادث المتعاقبة وما ذكر في نفيه  
 اغلوطه واما ما ذكر في نفيه فلا ينافي عن نواتج امتداد بين العالم  
 والصانع وهو الذي يستعمل بالبرهان الواحد وحدوث العالم  
 لا يقتضيه ذلك كما ذكرنا في صدر هذا البحث بل الذي يستعمل في حدوث  
 العالم اثباتا وامتداد الزمان في جانب الماضي على عدم سابق عليه  
 مزدود استلزام ان يكون ذلك العدم متقدرا في نفسه واقضا  
 ان يكون واقعا في زمان كما عرفت ذلك امر محقق لا سبيل للعقل  
 الى نفيه وقد اجاز الصادق كونه واقعا فيحصل علم لا يعارضه شيء  
 معاين فيبصر العقل في هذه المسئلة ان يكون احكامها وينقطع عن  
 اخلايط نفيها وان لم يقدر على اثباتها ونفيها بعينها كما سئل  
 حشر الاجسام في ذلك وما يبدل على ما ذكرنا من الدلائل للعقل



على فنية كان كسب الامانة ما هو مذكور في التعليم الاول وفي النفس  
 السائدة قد يكون بطاير فيها جدلية غير ثابتة لفقدان الحجة الرئسية  
 في طرفها وفي ذلك مسئلة العالم حادث ام ازمان فان قلت  
 فدل بيقين بكفوا حدوث العالم قلت اوجب بعضهم بكفوا كفاية  
 النشأ مطلقا لكن الحق هو النقص وهو انه حدوث يجب  
 الفرق معينين احدهما المسوقية بالعدم الزمان ونحو المعنى  
 هو الاغلب في العرف الا انه في على الزمان ما ينفذ الزمان فلا يكون  
 حقا حدوث عليه وانما بينهما المسوقية بالعدم ونحو القول  
 ونحو انه لا المعنى الثاني انه كون العالم مسبوقا بالعدم سبقا لا يجمع  
 مع السابق المسبوق مع كونه فاما بالحق الاخر وهو كونه مسبوقا  
 بالعدم سبقا يجمع السابق المسبوق فالظن انه لا يقع بكفوا اما الاول  
 فقط واما الثاني فلكونه ينبغي تخطيطه لانه اذا افترض الحق على المعنى الثاني  
 في العرف اوجب المعنى الاول ينبغي احصل عنه هو اقول اليه بقدر الاستطاعة  
 والخو الاول منه نحو المعنى الثاني في العرف اوجب المعنى الاول  
 العرف كالاخفى في حق المعنى الاول في حق المعنى الثاني في العرف  
 ان المراد بالاعراض في قول الحق هو الاعراض بحسب الزمان والالم يلزم  
 من عدم ثبوت المجزئات استحالة حلول الاعراض مطلقا بها كالم  
 ثبتت عنده وجود المجزئات لم يثبت عندنا الثبوت فاما **قال**  
 الحق قد كسرته واختص حدوثه فنية اذ لا وقت قبله معناه

ما ذكرنا انه لا يصدر في العدم لتصور وقوع العالم في شيء من اجزاء  
 حتى يطلب الزجج وقوله قد كسرته واختص حدوثه العالم  
 ليس الوقت لان الوقت وقع في وجود العالم ومنه لا يكون  
 ان يكون وجوده في حد ذاته في كلام الشرح تناول الا ان  
 العدم منقدر يكون على كسب التوهم واجزاءه واهية فلا يطلب  
 التزجج فيها وهو مطابق للشهور من الجمهور ونحو الدليل انما  
 انما هو عليه وليس معنى محصل اول معنى لوجه الزمان فان النقص  
 ان كان في الخارج يجب ان يكون الامر القابل لوجوده اذ لا يقع  
 كون ذات البار كذا موضوعا ولا كون العدم العرفا ما لم يوصف  
 له التقدير والنحو ولو لم يكن في الخارج كان توهم التقدير يساكن  
 كونه البعد فيما لا يصلح المحذير من الفلك الاعظم كالحا زيب  
 الوهم فلو صح ان يقال ان يساكن زمانا هو ما صح ان يقال ان  
 يساكن زمانا هو ما وليس **فليس** اقول هذا الكلام اوجبت  
 خيرة ما ينبغي ان يحدث في العالم ليس الوقت عارفا بسقوط معناه  
 ما قدم ايضا فالمرجح هو كون اول اجزاء الزمان وذلك خطا  
**قول** لا نقول في يتوقف وجوده اذ لو كان الزمان في عو  
 لم يتوقف حضوره على مرجح كالاخفى في كونه يجوز ان يكون مرجح  
 حضوره وهو انقضاء اجزاس بق عليه مرجحة انقضاء اجزاء  
 آخر بق على ان بق لكون الزمان اعتبارا بمحض **قول** في تمام



المنع مع كونه خاف من هبهم فكونه خلاف من هبهم لا يفرهم لان  
المانع من حيث انه مانع لا مذهب له **قوله** لكن البديهة لو كان  
الزمان خال اعتباريات التي تحتاج الى التاخير لكان الامر لا محالة  
الموضوع تقوم به كونه عرضا فنسب **قوله** فربكون تصورات  
متناقضة لا مخرج لا يخفى ضعفه اذ لا يتصور التعاقب والتجديد فيما ليس  
لمادة ولا تعلق بالمادة والتجديد والتعاقب انما يكون بالاعادة  
ولا يتصور الاعادة الا في المادة فكون كل تصور شرط لتصور آخر  
بالمنع الخاص اذ ما يكون مجامع الشروط ليلزم التسليم  
لا محالة وبالمنع المعد لا يتصور فيما ليس له مادة اذ فنظرون **قوله**  
انما يفضل بقصد ويميل الى رائد من عند ذاته فيحتاج حدوث  
منه القصد والميل الى المخرج بالبدية والافلو كان عين الذات  
لم يخرج الى مخرج لا يبادسوا الى الذات والجواب منع كون الذات  
مختارا القصد ويميل رائد من عند ذاته بل قصده وميله عين ذاته  
وارادته عين علمه بالاصح وهو عين ذاته فكذلك لا يستحال  
بامر رائد من ذاته **قالب** المقدم من ستره والمختار مخرج  
احد معدورته لا لا مخرج عند بعضهم بهذا ان رة الا ان  
هذا الجواب ليس مرضيا عنده والجواب المرفوض عنده هو ان المخرج  
انما هو العلم بالاصح الذي هو عين الذات والمزاد بالاصح ما هو اصح  
بالمنع فلا يلزم استحالته بامر رائد من ذاته كما مر **قوله**

**قوله** كما لو وجد المظهر العارض لوجوده الخاص كما ان السبب لا يتحقق  
في مقامه ان لا يتصور لوجود المظهر ولا يتصور وجوده الواجب  
وانما السبب في تقديره ان التصاق الواجب به بالسبب لا اضافات  
انما هو بعد صدور الكثرة عن ضرورة توقف المضاف على المضاف اليه  
والكلام في المصدر الاول وليس في تلك المرتبة لا الواحد صحيح  
الجهات فان قيل سبب الشيء لا يتوقف على شئ من ذاته لا يتوقف على  
مرتبه فمن منصف السبب جميعا عن ذاته قلنا قلت السبب يتغير من جهتين  
الاولى عن وجه السبب المحقق لا يكون شيئا من غير الذات المتعدي  
الثانية لا جمل من مصدره ان يوجد ذات العلة ونتيجته غير ذاته لا يعمل  
تعد العلة والنتيجة ان يتغير لغيره ليعلم ان العلة ولهذا الاعتبار  
مخرج الوجود ولا يعمل الا بعد صدور الكثرة فلا يتعد المصدر الاول  
لا جمل لان تحقيقه بعد وليس جهات العلول الاول اعتبار حقيقة  
امور ثابتة ونفس الامر اننا محجولة بالوضع كلوازم المتبادر عند  
المحققين فبما **قوله** فلانم ان الواحد لا بعد رة عنه اذ قد  
ثبت ذلك وتحقق عند المحققين وان دفع جميع ما اور وعليه  
وقياسه الى قانين باب هذا المقام من الاستدلال في هذا المطلب هو  
انه لو كان الواحد حقيقة الذات ليس له جهات متعدي ليعبر  
الامر من كتاب مثلا يلزم كون الشيء حقيق هو مصدر الامر  
كونه مصدر لا مصدر البتة اذ لا حية هناك سواء فيلزم كون



التي خرجت هو مصدر الامر مصدر الغيرة وذلك قط بالضرورة  
 فنظن **قوله** ولو سلم فلان ان اجسم مركب من البنى والقوة  
 قد عرفت انه لا توقف للقطعة على بديل عن تقدير بساطة الجسم  
 يمنع كونه اول البصر عنه نعم فنذكر **قوله** ولو سلم فلان  
 ان الصورة في شخصها فمخارجة الى البنى قد ثبت في مقام  
 عن تقدير تركيب الجسم فلا يمنع عليه **قوله** ولو سلم فلان ان  
 البنى في شخصها فمخارجة الى الصورة لم يمنع احد احتياج  
 البنى في شخصها الى القوة واحتياج جميعها في وجودها الى  
 الصورة قد ثبت في مقامه وليعلم ان خبر المقدم لم يكن مفكرا  
 في ابطال كون البنى بالمعلول الاول ولعلنا امكن ان يعقل  
 بناء انما يطلب **قوله** وما علم في ابطال خبرنا لا يصلح للتأثير  
 ثم يرد انما ثابت ومحقق خلافاً لمنه **قوله** لا نناقض **قوله** لا  
 ثم يرد انما ثابت ومسلم بالانفاق **قوله** ولو سلم فلانما هو  
 اذا كان القول والفعل في شخصه عند التحقيق ان سقط  
 كونه الحجة والحيثية لا يكفي في كون الواحد قابلاً وفاقلاً بل لا بد من  
 الكثرة في الذات فنظن **قوله** ومنع كون القوة عين الذات  
 هذا انها محقق عند التحقيق **قوله** ولا يجوز ان يكون نفس  
 لا حاجة الى كون نفس لان المفروض ليس هو كون زيد المركب  
 اول صاوير بل كون جوهر كذا وجوهر النفس اذا لم يتقبل

لا يكون

لا يمكن ان يكون نفسا بل يكون عقلاً لا يخصه المجرى فيها فقط  
 لجواز ان يكون واسطة محرفة ان الواسطة لم يكن مؤثرة  
 فلا بد من كونها حجة تأثير وكما استظهر في المؤثر يجب ان يشرط في  
 حجة التأثير فتذكر **قوله** بل قد يؤثر بدونها تأثير النفس  
 البدن انما يتحقق لو اثر قبل فعلها بالبدن وقبل استعمال  
 الاله وحي لا يكون نفسا بل يكون عقلاً اولاً ومنه لا يعقل ان  
 ما لا يقع في الذات والفعل الى المادة اما عند التعليف بعد  
 التجزؤ فكلما فرض صدوره عنها مستقلة فليس مستقلاً ذلك  
 ولن لم يكن بواسطة البدن والاله لا تصافها في تلك الحالات  
 من قبل البدن والاله وصيرورتها بالفعل في هذه الحجة يستعمل  
 في كلام المصنف في الاشياء ما يدل على ما ذكرنا في نظر  
 وعند ذلك يظهر لك حقيقة قوله فلم لا يجوز ان يكون الصاوير  
 الاول هو النفس ويكون ايجاداً اول المراتب بدون الاله فتأمل  
 تقريره لانه اجرام السماوية قبل لا يخفى لانه جميع الافلاك تتحرك  
 بالحركة اليومية التي بها البقاء فلا حاجة الى هذا الطويل في الاستدلال  
 عليها وهو ليس بشيء لانه لا يشهد بالمعلوم بالضرورة انما هو اصل الحركة  
 لا استدارتها وهذه الاستدلال انما هو في استدارة الحركة ووجوده  
 مبدأ الميل المستدير في المتحرك بها لا على اصل الحركة فانه استدارة  
 الحركة نظرية لا محالة وليست على ما زعمه دوام ما اوجبه



من جهة ان الاربعة الدوام في جانب الزاوية لا يقف  
 عليه وان اريد جانب المستقبل فلم يبين وجوب النقط في الحركة في الزاوية  
 المحروكة لا يستلزم الانقطاع وطريان العدم كماله النفس الناطقة  
 وهو لا يمكن ان يكون انما هو في جانب العدم في الحركة  
 لكنه لا ينافي انما هو في جانب العدم في الحركة والزم انما هو لا يستلزم  
 وقوع العدم في الزمان قبل ان يكون للزمان زمان وقد بينا في المحروكة  
 ان سبق العدم لا يقتضي زمانا فلما طرأ في قوله لتوقف في دوام  
 ما اوحييا النقط في اي لتوقف في وجوب دوام الحركة التي اوحييا  
 النقط في الجانب الاخر الذي يستلزم في النقط في جانب  
 اليه فاعلم ان الحركة في الزمان في جانب الابد واجب الشرع  
 لتوقف الخلق والموجود عليه كما لا يخفى قوله لم لا يجوز ان يكون الموقوف او  
 النسبة به او غير ذلك لا يخفى ان طلب المحسوس انما يكون طلبا للمحسوس  
 اذا كان الامر راجع الى المحسوس والا فلو طلب المحال ولا يخفى ان طلب  
 المحال ولو جود باعتبار احتمال غلط لطلب وعديم علم بالمحال لكنه  
 يستلزم القياس بعد من قبل ان النقط في قوله والحق لا نسلم  
 ان طلبا في الاجزاء ان هذا المنع ليس في كون طلبا في الاجزاء متوقفا  
 لانها لما كانت مفروضة لا يمكن كونها طلبا بعدا مختلفة بالنظر في كون  
 الطبيعة الواحدة لا تفي بمور مختلفة وهو مرفوع في الطبيعة الواحدة  
 لواقف في ضمن بعض الاجزاء وضعا معينا لزم اقتضاها آياتا

سافر

في ضمن سائر الاجزاء ايضا والزم خلف المقنع في المقنع وهو محقق  
 ووصف الطبيعة والمنطقية انما يخفف بالحركة المستندة المنفعة  
 لا تحته في عليه قوية واردة معين لها جهة معينة للحركة فخصه  
 لبعض الاجزاء القبطية وبعضها بالمنطقية وبعضها بالقرب من  
 احدهما وبهذا ما اخرج قال ان ذلك الامر فقول الفاعل اي فاعل  
 الحركة لافاعل الافلاك ليروان نسبة الجميع سواء في قوله لا يجوز  
 ان يلحق جرم الفلك او الصورة النوعية لست الا الطبيعة التي  
 في جميع الاجزاء فكل ما يقال في الطبيعة يقال في الصورة النوعية بل انما  
 قوله وان يقال ان النصف من الفلك او وجهه لا يندفع فاقبل  
 ولو نسلم فلا نسلم انما يقبل الحركة او يندفع مقدرة ثابتة في محلها  
 قوله لا يجوز ان يكون العائق اصيل مستند لا يتصور معاودة ذلك  
 البطل المستند بل لا يخفى في قوله لا يتصور معاودة ذلك  
 الحركة فلو صح بذا في ذلك قوله لم لا يجوز ان يرد في وجه الرجاء  
 دوام الرجاء الى غير النهاية غير معقول واعلم انما بعد ثبوت  
 كون الافلاك متحركة في الاستدارة بالارادة يمكن ان  
 يتجدد بان لها معشونات مجردة منفردة قائمة بذواتها في  
 المستند بالفعول المجردة فيندفع بذلك هذا المنع وسائر المنوع  
 الاية فتدبر في قوله وموجودة لا يجوز ان يكون حجابا فان قلت  
 لا حاجة الى احد هذه المقدمة الكثيرة المؤنة فانما في تقدير



يكون الجسم موجباً للجسم الثاني لا ينسب من غير الجسم  
 هو اول الاجسام وموجبه لا يكون واجب الوجود ولا كجزء للمادة  
 والصورة وانتاع صدور الكثير من الواحد تحقيقه ولا ما هو متوقف  
 في ذاته او في فعله الجسم بل يكون امرافاً رافعة للمادة ذاتاً  
 وفعلها وهو العقل قلت المرافعة بهذا الدليل هو اثبات العقل  
 وتقدمه مع الاستقفاً عن مؤنة اثبات تركب الجسم  
 والصورة وحاصله انه لا شك في تعدد الاجسام ولا يمكن  
 صدور حلتها من الواجب دفوعاً لانتاع صدور الكثير من الواحد  
 ولا في الترتيب لانتاع كون بعضها على بعض ولا بتوسط  
 ما يتوقف في ذاته او في فعله البنا فيجب ان يكون صدوراً  
 عن الواجب بوسطة امور مفرقة للمادة ذاتاً وفعلها  
 هو المراد بالعقول فظهر الاضحاك الا احد تلك المقدمات ولهذا  
 الاعتبار بما زال الدليل الاول والا فلو تقرر آخر قوله فظاهر  
 ولا يخفى لغير تقرر الشك بوجه خلاف الظاهر فلا تفعل قولاً ومثل هذا  
 المتكافؤ لا يختلفان وجواباً واما ما بالنفس انتاع الاختلاف  
 في الوجوب والامكان بين هذين المتكافئين لاجل كونها  
 فان مجرد التكافؤ لا يثبت ذلك كما ينبغي ان لا يجرى خصوصاً  
 في هذين المتكافئين خصوصاً فان الحاقول لا فرض كونها  
 للجسم والحاقول هو الذي يتوقف عليه وجود الجسم فظاهر

ليس

ليس محمولاً في مرتبة وجوده المتقدم على وجود المحرر انما يصح  
 تحقق وجود المحرر في مرتبة متناهية ولا كان وجود المحرر في مرتبة  
 متناهية هو الذي يملك هذه المكان فقبل تحقيق وجوده اثبت  
 مرتبة وجودها ويكون هذا المكان خلافاً للاحتمال فيكون المكان  
 المتكافؤ في تلك المرتبة والحال الذي يتكافؤ بالذات وعدمه واجب  
 بالذات فلا يجوز ان يكون متمكناً في مرتبة اصلاً فان انتاع الاختلاف  
 انما هو لذلك فلا تفعل قوله لانه يجوز للمتمكّن في الاقطار الثالث  
 المحرر ولما كان الجسم المحرر على الصورة الحسية وان كانت متقدمة  
 على الجسم الحاقول فتقدم الحزاع الكمال والامر المتقدم مجرد كونه مقدماً  
 اذا فرض على المحرر لا يلزم ان يكون المحرر حيث انه محو في مرتبة وجوده  
 ليلزم ان كان عدم الحاقول الملازم له في تلك المرتبة اذا الجسم المحرر  
 انما يصح حيث يكون محوياً بعد تحيد مكانه لوجود الجسم الحاقول  
 تحقيق لوجود الحاقول في تلك المرتبة لكن الصورة الحسية هو الذي  
 يحدد مكان المحرر بمقتضى بوعه وفرض عليه الجسم الحاقول انما يثبت  
 اختلف باعتبار تحيد مكان المحرر في مرتبة والصورة الحسية المتقدمة  
 على الجسم الحاقول كما في فرض الوجود على الجسم الحاقول الا ان فرض  
 على الجسم يلزم التناهي ثلث مراتب لكون المحرر متناهي  
 عن الجسم المتناهي عن الوجود المتناهي عن الصورة الحسية بخلاف  
 ما اذا فرض على الوجود فان التناهي هناك يمتنع لكون المحرر



من السهل المتأخرة عن الحسنة المحرقة لها المحرقة  
 يراد المحرقة والمكان المحرقة بالحقبة انما هو الصورة النوعية للجسم  
 المحرقة لانها هو الذي اقتضى كونهما حسنة واحاطتهما عند اوانها  
 مع جوفها فالاولى ان بين ائوم الخلق في تقدير عليته الصورة  
 النوعية لئلا يتبين ان ائوم في تقديرها هو متأخر عنها في حقيقة الوجود  
 والجسم والاولى القائمة به عن اختلاف مراتبها في التأخر بطريق  
 اولي واما في تقدير عليته النفس المتعلقة بالجسم المحرقة وان لم يلزم  
 اختلاف في حيث كونها جوارها جوار الاخر في تقدير المكان لكن لا لم  
 يكن مستقفا بالتأثير فعليتها انما يكون بوساطة شيء اخر الامور المذكورة  
 فيظهر مختلف بهذا الاعتبار في قولنا بمثل ذلك به يتبين لغير الصورة  
 النوعية للجسم المحرقة ونفسه ان هذا يؤثر في النوعية والنفس والاولى  
 في مرتبة واحدا باعتبار ائوم الخلق مع الوجود وانت ما حققنا ذلك  
 عرفت فساد ذلك والتعويل ما ذكرنا ويكون تأويله مختلف بحيث  
 يرجع الى ما ذكرنا الا انه لا يخلو بعد باق في كلامه كما لا يخفى عن غير تدبر  
 فيما ذكرنا قوله لكونه بعد ما خلت له من نفسه ويتغير عن العناصر  
 وذلك بحسب المكان وكذا ان لا يتغير في نفسه وذلك بحسب  
 المرتبة فان الاصل ان يتغير عن الف والغير والمحرور منها بعد  
 في المحرقة ذلك كما يحكم به احد سبل الصواب وهذا انما هو في  
 الاصل وانما في العناصر لكونه الطغ في المحرقة ولا يتغير

في الخلق

في الخلق انما هو في الوجود والوهم لا يبرز في العقل الا شرف والاولى  
 وذلك لان الوهم انما يبرز الى ما يتصور من مناسباته او شرف  
 ما يلحق ولما كانت العلية في وجودها العلول لا تتغيرا عند ما  
 تتغيره اليها وكانها في شرف من المحرقة لا ذكر كان اسما والعلية  
 الى المحرقة حيثما يتغير من اسما وكانها في المحرقة في هذا المعنى ذهاب الوهم  
 لا يبرز في الاقضاء بل الاقضاء انما هو برهان قائم عن اقتضاء صدر  
 الجسم عن جسم وهو كما يبرز في اقتضاء كون المحرقة على ما يبرز في  
 اقتضاء العكس فيكون لما كان لبيان اقتضاء عليته المحرقة على المحرقة  
 طريق خاص به وهو كاستزاد لثبوت الخلاء اخذ هذه الدليل وتفتوا  
 في عدم عليته المحرقة في عدم ذهاب الوهم اليه واحالوا بيان اقتضاء  
 على الدليل العام فلا يرد له هذا الدليل خطا في ليس بهر هاتين الخاتمة  
 على هذه المقدمة هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرح الاشادات  
 والاولى في ما تعرضه اقتضاء صدور الكثير عنه فمع ظهور كثره  
 الاجسام لكن وجوب عدمه بالذات بناء وجوبه بلازم بالغير  
 وذلك ببيان ما قلتم من ان مثل هذا المتكامل لا يتغير في وجودها  
 وامكانها فان الوجوب بالغير غير له الاصل بالنظر الى الوجوب في  
 المصنف قدس سره في شرح الاشادات ليرفع هذا الشبهة وانما لم  
 قولنا انما هو محتسب لذاته ليس معناه ان الخلاء ذاتا مقتضية لا اقتضاء  
 وجوده بل معناه ان تصور هو مقتضية لا اقتضاء وجوده والافاق



بصورته فان المحرر حيث هو ملا لا يتصور  
 النفع وذلك النفع لا يتصور الا مع تصور المحرر حيث هو  
 ملا واذا تحقق هذا سقط ما يمكن ان يشكك به وهو يقال  
 كون عدم الخلاء واجبا لذاته بناء على كون ما مع افني وجود المحرر  
 واجبا لغيره وذلك لان ذلك الغير الذي يفيد وجود المحرر في هذا الوضو  
 هو الذي يجعل المحرر حيث يمكن ان يتصور بعد الخلاء حين الحكم بوجوب  
 عدمه بالنفع المذكور ولذلك حكم باستتاع افني وجود المحرر  
 والحاصل انه المحرر يكون واجبا لغيره اذا لم يكن معلولا للحاوير  
 اما مع كونه معلولا للحاوير فهو ممتنع لذاته لا واجب لغيره انما  
 وتوضيح انه لا يمكن تحقق وجوب المحرر في نفسه كونه معلولا للحاوير  
 وجوب الحاوير في نفسه بانك اغتر في مرتبة وجوب الحاوير خلافا داخل  
 لا محذور وعدم ذلك الخلاء المتصور انما يجب تحقق مع وجوب وجود  
 المحرر داخل في مرتبة مندرجة عن تلك المرتبة وجوب تحقق وجوده  
 المحرر انما يتحقق مع عدم الخلاء المتصور في داخل الحاوير ضمما فيما عدا  
 وجوب وجود المحرر بالحاور وجوب تحقق عدم هذا الخلاء المتصور  
 داخل معان في التحقق متلازمان في الوجود والتصور فيكون على هذا الوضو  
 عدم هذا الخلاء واجبا بالغير كوجود هذا المحرر كونه واجبا بالذات  
 فيكون تاح وجوب المحرر في وجوب الحاوير انما يكون له معلولا  
 مستغنا بالذات لا مستلزما محالا هو كون الواجب بالذات واجبا

بالغير فحينئذ الملازمة بين  
 المتصور في داخل الحاوير واللازم  
 الوضو لابن مطلق وجود المحرر  
 فيما عدا ان كون المحرر معلولا للحاوير ممتنع  
 للمحرر يكون واجبا لغيره ان معناه وجوده  
 يتحقق في نفسه اذا لم يكن معلولا للحاوير ولا مستغنا  
 عدم الخلاء اذا لا يتصور خلافا والملازمة المدعاة ان  
 مع عدم خلاء المتصور وانما اذا هو كونه معلولا للحاوير  
 بالذات لا يلزم المنافع بغيره في نفس الامر وواجب انما وجب  
 الوضو والملازمة بين يجب هذا الوضو وبين عدم الخلاء لا يستلزم  
 الملازمة بين واجب بالغير في نفس الامر وبين واجب بالذات  
 لا يلزم المنافع بينهما فتلو ان الكلام في غاية الدقة قوله لان  
 ارتفاع وجود المحرر في تلك المرتبة لا يلزم الخلاء وذلك لان  
 وجود المحرر في حيث هو محذور ملازم عدم الخلاء وارتفاعه  
 لا يلزم الخلاء لا محذور يكون وجود المحرر في تلك المرتبة انما في مرتبة  
 العلوية التي هي غير الحاوير ليس هو في حيث هو محذور فارتفاعه  
 هناك لا يلزم الخلاء اصلا بل كونه محوريا انما يتحقق عند تحقق  
 الحاوير وتحديره مكان المحرر هو عند ذلك يمكن ان يكون  
 قد وجب لعلته التمرير غير انما في قوله فتوكم المتلازمان



وجوب الامكان  
 لا يجوز ارتفاع الممكن  
 بسببه الى ذاته وانه ليس  
 به الواجب لغيره انما هو ممكن في  
 ذاته لا ينفك لا ينفك الممكن بهذا الامكان  
 في نفسه لكن لعل لا يجوز ارتفاعه بالنسبة  
 الى وجوبه **قوله** بل لا يتم الملازمة بين وجود المحرور  
 وجود المحرور **قوله** لا ينفك لغيره انما هو ممكن في  
 ذاته ادعاء الملازمة انما يكون بين وجود المحرور وعدم  
 افلا **قوله** انما هو ممكن في ذاته لا ينفك لا ينفك الممكن بهذا الامكان  
 لا يتقدم وجود المحرور على القوة المذكورة وهذه الملازمة  
 ليست الملازمة التي اوحيها في الدليل فان التي اوحيها انما هي  
 بين وجود المحرور في داخل المحرور وعدم افلا **قوله** لا ينفك لا ينفك الممكن بهذا الامكان  
 الا ان عدم افلا لا يتقدم المحرور المعين الذي فرض كونه على المحرور  
 يستلزم المحرور المعين في داخله في الواقع ضرورة ان العلة المعينة  
 انما يستلزم المعلول المعين فتأمل **قوله** ولكن سلمنا الملازمة فلما سلم  
 ان المتلازمين يجب ان يتساويا في مرتبة الوجوب بين سببه  
 المتلازمين ليس لاجل التلازم بل لاجل خصوصية فيها فلا يضر  
 منع وجوب التساوي بين المتلازمين **قوله** فتأمل **قوله** لا ينفك لا ينفك الممكن بهذا الامكان

اراد وجوب تساوي المتلازمين  
 وجوب التساوي في المرتبة بين  
 كما ذكرنا انه لا ترتب عليه عدم  
 لا لوجوب التساوي بل لما ذكرنا فتذكر **قوله**  
 لا الشخص ما بل الصورة الشخصية منسوخة عن  
 فلو كانت الوجود على لوجود المحرور ان يكون  
 والقوة العينية مع مرتبة الوجوب والقوة الشخصية  
 ممكن المحرور قبل وجوده هو موقوفه وهو ان يكون  
 وجوده في مرتبة وجود المحرور في مرتبة القوة الحقيقية  
 يمكن ان يعبر وجودها في مرتبة وجود المحرور لكون كل منهما  
 متساوية الوجود وطرفه انما يكون اخبارا لكونه على المحرور  
 صورة الحاصل لكنه مما يتبين بطريق اولي لكوننا متقدمين على  
 الوجود المتقدم على القوة الشخصية المحرور لكان المحرور  
**قوله** ويكون اجواب ان امتناع كون الوجود على المحرور انما هو  
 لكون الوجود قابلا محضه والدليل على علية ان الوجود حيث  
 ذاتها قوة محضة ولا يكون الشيء حيث هو بالقوة علة  
 صريح بذلك المقادير في شئ الا ان رات ومثله القوة مع قطع  
 عن الشخص لا يمكن ان يكون علة لوجوب تقدم العلة على المعلول  
 بالشخص ولا حيث ذلك في شريك العلة فتأمل **قوله** لا ينفك لا ينفك الممكن بهذا الامكان



خلاف الواقع  
 مع الموجود **قوله** على  
 راد ليس الاستدلال **قوله** على  
 جواب الوجود ولا شك ان  
 تقريره لمنه موجود الجسم لا يجوز ان يكون  
 هو الذي يدل العام على امتناع كون جسم فاعلة  
 من المصنف في شرح الاشياء ان هذا البرهان مع  
 في سبيل المقدمات احدها ان الجسم انما يفعل الصورة  
 دون فاعله حيث هو موجود بالفعل فان لا يكون موجودا  
 لا يفعل لا يمكن ان يكون فاعلا ولا يمكن ان يفعل بما دونه لانه  
 يكون بها موجودا بالقوة ولا يكون في حيث هو بالقوة فاعلا  
 المتقدم الثانية ان افعال الصادق في سائر الاجسام هي  
 عنها المشاهدة الوضع وذلك لان الصورة صنفان صور تقوم  
 بمجرى الاجسام كالصورة الجسمانية والنوعية وهما كما ان قولها  
 بمجرى تلك الاجسام فكذلك ما يصدر عنها مجرد قوامها بصور بواحدة  
 تلك المواد فيكون بمثابة ذلك لان النار لا يستخرج جسم  
 انفق بل ما كان متعابلا او كان في جسمها بحال والشمس لا تفسد  
 جسم بل ما كان متعابلا بجسمها وصورتها لا بمجرى الاجسام كالنفس  
 المتفارقة بذواتها وكون افعالها كمن النفس ان جعلت خاصة بجسم

بسبب

بسبب ان فعلها من حيث هي نفسا يكون بذلك الجسم  
 الذات والاعتدال جميعا لذلك وجب ان يكون كذلك الجسم هذا خلف  
 انما يفعل بمجرى الوضع المتقدمة الثالثة ان الفاعل في ركة الوضع لا  
 ان يكون فاعلا لما لا وضع له والا كان فاعلا لم يخرج ركة الوضع  
 المتقدمة الرابعة ان علة الجسم يكون اول علة بجزئية اضر مادية وصورة  
 تقريرية من غير ان يكون فيه في قوله في المتقدمة الثانية لكن النفس  
 الجسم بسبب ان فعلها من حيث هي نفس يكون بذلك الجسم وفيه  
 بعض افعال النفس كالحركة والكراهة وان لم يكن بالجسم الا انما  
 في الجسم اي متعلقة به لتصور عنها تلك الافعال ولا يمكن ان يصدر عنها  
 التعلق به وهذا ما وعرضا كسابقا فان دفع ما يدور على هذا الدليل  
 ان بعض افعال النفس لا يتوقف على المالات الجسمية فلا يترط الوضع تلك  
 الافعال لم لا يجوز ان يكون اي في الجسم من هذا القبيل فتأمل الكلام  
 في العلة الفاعلية المستقلة بالياترأه كوا كانت او العلة اول فاعلا يترأه  
 العقل على تقدير ابقائه انما يكون واسطة للعلة مستقلة وذلك لانه وان  
 يكون علة مستقلة بمجرى عدم توقف المنع على شئ اخر قريبا او بعيدا الا انه واسطة  
 مستقلة والواجب ان يترط الوضع في تأثير المقارن لم يثبت انه قد  
 للبرهان الاول على ذلك فيجب ان يترأه الا فتر كمن مجرورا للجسم وان  
 الاولى ان يقال ولا يمكن ان يوجه الا فتر كمن مجرورا للجسم الاول لما تقرر عندهم  
 انه ليس احدها علة للاخر فاذا لم يوجه الا فتر واوجب الجسم لا يمكن ان



الاجام بل يجب ان يكون الجسم الاول  
 في جميع اقسام الشق الثاني في الرتبة  
 فيكون الفاعل في هذا القسم اربعة اجزاء  
 من مائة جزء الاجزى عن الاجزاء الاخرى في غايته  
 في الشق الاول وتتمتع اشياء الجسم على الكثرة  
 في مائة جزء وتماثل في العلية في الشق وتتمتع

جميع اقسام الشق على الجسم  
 ما كونا احدى جزئي الجسم  
 يمنع احدا من الاجزاء  
 وما يدفع به الاجزاء  
 هناك يدفع  
 بعضها  
 جسم

تمت هذه النسخة التي تروى على يد اقراننا وقد راواهم في

